مصرنا في سعيها

نحو مستقبل أفضل

أ. د. مصطفى سويف



الدار المصرية اللبنانية


مصرنا في سعيها
نحو مستقبل أفضل

سويف، مصطفى.
مصرنا.. في سعيها نحو مستقبل أفضل / تأليف مصطفي سويف.- ط1.
- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013.
296 ص؛ 21 سم.
تدمك: 5 - 795 - 427 - 977 - 978
1- مصر - الأحوال الاجتماعية.
أ - العنوان. 9.162
رقم الإيداع: 21443 / 2012

©
الدار المصرية اللبنانية
16 عبد الخالق ثروت القاهرة.
تليفون: 23910250 202 +
فاكس: 23909618 202 + ص.ب 2022
E-mail:info@almasriah.com
www.almasriah.com

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة
الطبعة الأولى: رمضان 1434هـ - يوليو 2013م

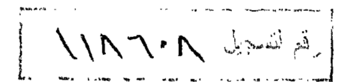
جميع الحقوق محفوظة للدار المصرية اللبنانية، ولا يجوز،
بأي صورة من الصور، التوصيل، المباشر أو غير المباشر، الكلي أو الجزئي، لأي مما ورد في هذا المصنف، أو نسخه، أو تصويره، أو ترجمته أو تحويره أو الاقتباس منه، أو تحويله رقميًا أو تخزينه أو استرجاعه أو إتاحته عبر شبكة الإنترنت، إلا بإذن كتابي مسبق من الدار.



نحو مستقبل أفضل

أ. د. مصطفى سويف





الدار المصرية اللبنانية

تصديــر

هذا المؤلَّف:

يحتـوي هـذا الكتاب على تسعـة أبواب، تضـم فيما بينها اثنين وعشـرين فصلا.

أمـا عن الموضوعات التـي يعرض لها الكتاب فهي تنتظـم فيما بينها على هيئـة منظومة يحكمها منطق تبدو من خلاله أنها منظومة لها أول ولها آخر؛ إذ تبـدأ بطرح موضوع التخلف الاجتماعي: مفهومه وأبعاد هذا المفهوم، وذلك باعتبار هذا التخلف نقطة البدء لفهم الوجه الغالب على مجتمعنا المصري في الوقت الراهن، وهو الوجه الذي يبرر السعي بمصرنا نحو مستقبل أفضل.

ثـم تتوالى الخطوات الكبرى لهذا السعي من خلال أبواب الكتاب واحدا بعـد الآخر: التعليـم العام، والتعليـم الجامعي، فالعلم، فالبحـث العلمي، ثم العمل.

هـذا جزء مـن المنظومـة، في إطاره تبـدو الموضوعـات باعتبارهـا أنواع النشاط الكبرى التي تتحقق من خلالها حياة المجتمع.

وننتقـل بعـد ذلك إلى السياقـات التي تكتنف هذه النشـاطات؛ وهي على التوالي التشـرذم الاجتماعي، فأحوال البيئة الاجتماعية الثقافية غير المرضية،

وتعويق الإبداع، وأخيرا التواصل عبر الأسوار الحضارية وما يخامره من رغبة ورهبة وإقدام وإحجام.

هـذه هـي مضامين الأبـواب التسعـة التي خضنـا غمارها لنحيـط بأحوال مجتمعنـا إحاطـة السـوار بالمعصـم؛ ونحـن لا ندعـي أن هـذه وحدهـا هي الإحاطـة التـي تنضـح بالمعنـى، ولكننا نزعـم أنها كافيـة لتقديـم الرؤية التي يعرضها الكتاب.

وسوف يجد القارئ في كُلٍّ من أبواب هذه الرؤية معالجة ذات اتجاه، فهي تمضـي صراحـة أو ضمنا من طرح ما هو موجود مع الكشـف عـن عيوبه، ثم اقتراح المنافذ التي يمكن أن ننفذ منها سعيا بمصرنا نحو مستقبل أفضل.

وفي كثير من المواضع سـوف تشف الأطروحات والمعالجات عما يشبه إرهاصات بثورة يناير 2011؛ فقد اتسع الخرق على الراتق. والمطلوب حلول جذرية، وهي بلغة السياسة حلول ثورية؛ أي حلول لا يستوعبها الإطار القائم لعلاقات القوى.

ولا يعني ذلك أنه بقيام الثورة تنتهي الحاجة إلى مثل هذا الكتاب، فالثورة شـيء والحلـول الثوريـة لمشـكلات المجتمع التي تكبله شـيء آخـر؛ قامت الثورة كحدث سياسـي فـي 25 يناير وأنجزت خطوتها الأولى بإسـقاط رأس النظـام وعُمُـده الرئيسيـة فـي 11 فبرايـر 2011، وبذلك هيأت الإطـار اللازم لانطـلاق المجتمـع لتفعيل الحلول الثورية لمشـكلاته التي كـان يعاني منها، ونحـن لا ندعي أن الحلـول التي نقدمها هي أفضل الحلـول الممكنة، ولكننا نُقـرُّ بأنهـا اجتهادات قـد تصيب وقد تخطـئ، فإن أصابت فبهـا ونعمت، وإن أخطأت فلعلها تكون قد أشارت إلى توجهات الحلول الناجعة.

هذا المؤلَّف له تاريخ:

التاريخ الطبيعي لفصول هذا الكتاب يفصح عن تاريخه، فهذه نخبة من مقالات كتبتها ونشرتها في مجلة الهلال الشهرية على امتداد الفترة بين عامي 1990 و 2006. وكانت معظمها موجهة لانتقاد ما هو قائم، في السياسة، وفي الاقتصاد، والاجتماع، وفي سياق هذا الانتقاد كانت تحدد وتشخِّص طبيعة الداء، وتوصي بتوجهات العلاج وكيف يكون تناوله.

فلما اندلعت ثورة 25 يناير حرَّضتنا على أن ننظر إلى الخلف لنعيد النظر فيما كنا قد بثثناه في مقالاتنا من دعوات إلى التغيير، وتحديدات لبوصلة هذا التغيير، ومدى شموله وجذريته. كان هذا استكشافا جاد علينا بالكثير؛ ومن ثَمَّ فقد استقر رأينا على اختيار هذه النخبة من المقالات حيث توسَّمنا وفرة من الدعوات والتحديدات والتشخيصات بكثافة ملحوظة.

وقد رأينا أن نثبْت في الهوامش تواريخ نشر المقالات/ الفصول حتى لا تضطرب الرؤية عند القارئ حيثما استشعر قدرا من التفاوت بين النص الذي يقرأه والواقع الذي يعيشه. وغني عن البيان أننا أدخلنا بعض التغيير الهيكلي على المقالات كي تصلح فصولا في كتاب له مواصفات بعينها، وكان ذلك بالإدماج أحيانا بين بعضها البعض، وبالحذف مما ورد في المتن أحيانا أخرى، وذلك توخيا للإيجاز والتكثيف.

وفي ختام هذا التصدير أرى لزامًا عليَّ أن أقدم الشكر لزميل اليوم وتلميذ الأمس الأستاذ الدكتور زين العابدين درويش، فهو صاحب الصوت الأول الذي أشار عليَّ بإعادة النظر في بعض المقالات التي سبق أن نشرتها بدعوى أنها تحمل في طياتها الكثير من الإشارات والاستبصارات كأنها تباشير مبكرة بثورة 25 يناير، إضافة إلى ما تقدمه من حلول موضوعية لبعض المشكلات

التي نواجهها الآن وسوف نواجهها في المستقبل المنظور ونحن نخطو على الطريق إلى تفعيل الثورة.

أما الدار المصرية اللبنانية للنشر وعلى رأسها الأستاذ محمد رشاد فلها عندي كل مشاعر الامتنان على العناية الفائقة التي تناولت بها مخطوط هذا الكتاب؛ إذ قدمت لي في إطار من الكياسة رفيع المستوى مجموعة من الاقتراحات التي تمس الشكل دون المضمون، وقد وجدتها جميعا مقنعة، فبادرت إلى تفعيلها فيما اعتبرته الصورة النهائية للكتاب.

أدام الله علينا نعمة التطوع بالمعونة، وشرح صدورنا لقبولها قبولا حسنا، وقَوَّى إيماننا بالتجويد حتى نظل جديرين بمصرنا في سعيها نحو مستقبل أفضل.

مصطفى سويف

أبريل 2013

المحتويات

الباب الرابع: العلم لدينا

الباب السادس: التشرذم الاجتماعي

الباب التاسع: التواصل الحضاري

الباب الأول

التخلف الاجتماعي

الفصل الأول: معنى التخلف الاجتماعي.

الفصل الثاني: نشأة التخلف الاجتماعي

وأبعاده الأساسية.

الفصل الأول

معنى التخلف الاجتماعي(*)

من الأقوال المأثورة قول القدماء: «صديقك مَن صدَقَك لا مَن صدَّقك»، ويخيل إلينا أنه ليس أنسب من هذا الزمان مدعاة لبعث هذا القول، والتذكرة به، وإذاعته حتى يفوز بأكبر قدر من العقول يؤمنون به ويعملون بوحي منه، وربما كان الكتَّاب والمفكرون هم أجدر الفئات عملا به في تشكيل علاقاتهم بمجتمعاتهم، فالصدق مطلوب في تكوين هذه العلاقة، في تشكيلها، وفي توجيهها، إذا كان أحدنا يريد الخير فعلا لمجتمعه، وكان على استعداد لأن يضحي ببعض مصلحته في سبيل مصلحة الجماعة، صحيح أننا لا نستطيع عادة أن نقول الصدق كله، وقلما تسمح مواقف الحياة الاجتماعية بذلك (بغض النظر عن دعاوى المزايدين والمثاليين)، ولكن أن نقصد إلى قول الصدق، وأن نعمل على تقديم أكبر قدر منه حسبما تتيح ظروف الحياة بكل تشابكاتها، فهذا هو المطلوب، وفيه الكفاية. ومن المؤكد أن الصدق يؤلم البعض ممن يتناولهم موضوعا له، ولكن لا حيلة لنا في ذلك.

نقول هذا لأن إحدى المهام الرئيسية للكاتب والمفكر، فيما نرى، أن تقوم كتابته (وخاصة ما تناول منها الأمور الاجتماعية) بمهمة المرآة التي تنعكس عليها بعض ملامح المجتمع ليشهدها هذا المجتمع نفسه، فإما أن

(*) مجلة الهلال: فبراير 1993.

تُسعده الصورة فيتمسك بها ويحاول أن ينميها ويكثفها، وإما أن تسوءه فيعمل علـى تصحيحهـا أو تعديلها إلى ما هـو أفضل. وقد اخترنا فـي حديثنا هذا أن نتجـه وجهة ناقدة؛ لأننا نريد أن نَصْدق مجتمعنا، لا أن نصدِّقه. وما ندّعيه في هـذا الحديث هو أن مجتمعنـا هذا يعاني من كثير مـن مظاهر التخلف، وهذه المظاهر آخذة في الزيادة بدلا من أن تتناقص مع الأيام، وأن أعباء هذا التخلف تزداد خطرا على مستقبل الأمة، وربما كان من أهم الأسباب التي دعتنا إلى أن نطرق هذا الموضوع ما نراه من أن معظم الإصلاح المنشـود في هذا المجال لا يحتاج إلى نفقة مالية؛ ومن ثمّ فالاعتذار باضطراب أمور الاقتصاد غير وارد في شأنه، كما أنه لا يحتاج إلى استيراد تكنولوچيا متقدمة، وبالتالي فلا عذر لنا أن نتقاعس عنه بحجة أن الغرب بما يملكه من تكنولوچيا متقدمة يبخل علينا بالمساعـدة. كل مـا يحتـاج إليه الإصلاح المنشـود هو أن تتكاتـف الإرادات الاجتماعية، وتتبلور الإرادة السياسية، فيصح العزم وينطلق العمل في الاتجاه الذي نرجوه، والفصل الراهن ليس سـوى مقدمة فـي التحديد العلمي لمعنى التخلـف الاجتماعي، وكيف ومتى نتحدث عن قيـام حالة تخلف اجتماعي. وفـي موضـع لاحق نرجو أن نبسـط الحديث في وصف مظاهـر التخلف كما يعاني منها مجتمعنا.

ما معنى التخلف الاجتماعي؟

هنـاك تعريفـات ذائعة لمفهـوم التخلف كمـا يستخدمه علمـاء الاقتصاد، وهـي تقوم فـي مجموعها على تقدير متوسـط نصيب الفرد فـي المجتمع من استخدام الطاقة. غير أن ما نرتضيه في هذا الفصل لا ينتمي إلى هذه الفئة من التعريفـات، لأننا لا نتوقف عند الجـذر الاقتصادي (للتخلف أو التقدم) رغم اعترافنـا بأهميتـه، إنما نحن نقصـد إلـى الحياة الاجتماعيـة بمعناها العريض. وربمـا لاحـظ القـارئ أن هذه النقطة لا تفتـأ تثير كثيرا من الجـدل، فهناك مَنْ

يلحون على نغمة التنمية الاقتصادية كأنها مفتاح كل شيء، وهناك في المقابل مَن ينتصرون للحديث عن التنمية الاجتماعية الشاملة لأنها بيت القصيد. ونحن في حديثنا الراهن نجدنا أقرب إلى الفريق الأخير؛ لأننا نتكلم عن التخلف الاجتماعي العريض والشامل.

وما نقصده هنا بالتخلف الاجتماعي هو: ما يبدو أنه تباطؤ شديد من جانب المجتمع؛ مؤسساته وما يرتبط به من وظائف وخدمات، عند مرحلة معينة من مراحل تغيره، سواء أكان ذلك فيما يتعلق بتنظيم المؤسسات أم فيما يخص ما يرتبط بها من وظائف وخدمات. أما لماذا يعتبر هذا التوقف تخلفا فلسبب رئيسي مؤداه أن المؤسسات الاجتماعية وما تقتضيه من وظائف وخدمات إنما تنشأ أصلا للتعامل مع مطالب الحياة الإنسانية المختلفة، ولما كانت هذه المطالب لا تثبت على حال واحدة بل تتعرض لوابل من المستجدات يمثل تيارا لا ينقطع أبدا فقد أصبح لزاما أن تكون بنية المؤسسات الاجتماعية وما تستتبعه من وظائف وخدمات في حالة تغير دائم لملاحقة تيار مستجدات الحياة، وذلك باستحداث ما يمليه هذا التيار من تعديلات صغيرة أو كبيرة في بنيتها (أي في بنية هذه المؤسسات) وفيما تقتضيه من وظائف، فإذا توقفت أو تباطأت في استحداث التغيرات أو التعديلات المطلوبة في جوانبها المختلفة بدأت على الفور تتخلق حالة التخلف، فتبرز مظاهر التفاوت بين أحوال المؤسسات ووظائفها من ناحية ومستجدات الحياة من ناحية أخرى. وهنا بالضبط نتكلم عن التخلف. هذا التحديد أو الوصف هو المحور الرئيسي لمفهوم التخلف كما نقصده، وهو تحديد موضوعي خالص (لجوانب من ضرورات الحياة الاجتماعية) لا يجوز معه أن ننزلق إلى مناقشات عقيمة حول التخريجات اللغوية لمعنى التخلف والتقدم.

سوف نضرب لما نقول مثلا واحدا طلبا لمزيد من وضوح القول بيننا وبين القارئ. فالقانون (بكيانه العام) واحد من المؤسسات الاجتماعية المهمة، له بنيته أو هيكله الذي يتمثل في مكوناته الرئيسية وفي نصوصه، وله مجموعة من الوظائف والسلوكيات التي يمليها علينا (وذلك من خلال معايشتنا إياه). ومع أن القانون كمؤسسة اجتماعية يبدو على درجة عالية من الاستقرار في هيكله العام وفي نصوصه فإن هذا الاستقرار لا يمكن أن يصل إلى حالة التجمد. وآية ذلك أن المجتمعات تلجأ إلى إحداث بعض التغيير والتعديل فيه من حين لآخر أمام الضغوط التي تقع عليها بفعل أنواع معينة من مستجدات الحياة، ويكفي أن نتذكر هنا، على سبيل المثال ما حدث لأحد جوانب المؤسسة القانونية لدينا، أعني قانون المخدرات، على امتداد بضعة العقود الأخيرة.

ففي سنوات الخمسينيات تبين أن القانون رقم 351 لسنة 1950 يزداد عجزا أمام مستجدات الحياة في المجتمع المصري فيما يتعلق بعالم المخدرات (عالم التهريب والاتجار والتداول غير المشروع والتعاطي)، فأعيد النظر فيه حتى يستعيد كفاءته، وظهر في هذا الصدد بوجه جديد هو القانون رقم 182 لسنة 1960.

واستمرت مستجدات عالم المخدرات تتوالى على حياة المجتمع، وعاد القانون بوجهه الجديد يكشف عن أشكال ودرجات من الضعف استدعت إدخال العديد من التعديلات الجزئية عليه (مثال ذلك ما حدث سنة 1966)، إلى أن تبين أن التفاوت ازداد كما وكيفا بينه وبين متغيرات دنيا المخدرات، فأعيد النظر فيه مرة أخرى بطريقة جذرية وذلك حتى يرتفع مستوى كفاءته بما يناسب وابل الأحداث الجديدة، أحداث السبعينيات والثمانينيات، فكانت حصيلة المراجعة صدور القانون رقم 122 لسنة 1989، وهو حتى الآن أحدث وجه نعرفه لقانون المخدرات.

ومع ذلك ففي مستقبل قريب سوف يبلى هذا الوجه أيضا، وسيحتاج المجتمع مرة أخرى إلى مراجعته واستحداث تعديلات جديدة فيه، هذا ما حدث (وما سيحدث) لقانون المخدرات[1]؛ وفي هذا السياق أيضا، سياق التغيير بما يناسب مستجدات الحياة، نفهم أشياء أخرى كثيرة، فنفهم كيف أن قانون الإجراءات الجنائية يعاد النظر فيه الآن لاستحداث عدد من التعديلات التي تقتضيها تغيرات طرأت وتطرأ على حياتنا الاجتماعية لا مفر من التعامل معها، ونفهم كذلك ما حدث فيما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية منذ بضع سنوات، وما نقوله عن هذه القوانين الثلاثة يصدق على سائر القوانين الخاص منها والعام، وهي في جملتها ليست سوى أوجه متعددة للقانون كمؤسسة اجتماعية.

خلاصة القول في هذه الفقرة: إننا اتخذنا من القانون مثلا نضربه لمؤسسة اجتماعية، يجمع المجتمع أمره من حين لآخر على إحداث التغيير فيها بما يجعلها من حيث كفاءة الأداء قادرة على ملاحقة مستجدات الحياة في المجال الذي تتكفل به، وهو مجال مشروعية السلوك في مقابل النشوز

(1) انظر في هذا الصدد: «إستراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطي والإدمان»، لجنة المستشارين العلميين، نشر المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية)، القاهرة، 1992 (الفصل الرابع، ص 117).

– انظر كذلك المراجعة والتحديث اللذين أجريا على هذه الإستراتيجية، قام بها لجنة شكلها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، تحت مظلة «صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي»، ورأست اللجنة الأستاذة الدكتورة نجوى أمين الفوال، ونشرت المراجعة بعنوان: «الإستراتيجية القومية الشاملة لمواجهة مشكلة المخدرات في مصر»، نشر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2007.

والانحراف والجريمة. وما قلناه عن القانون إنما قلناه من حيث إن القانون مؤسسة اجتماعية. ومعنى ذلك أن الخطوط العامة لوصف ما يحدث بينه من ناحية ومستجدات الحياة الاجتماعية من ناحية أخرى يصدق على مؤسسات المجتمع جميعا، فالمجتمع يتعرض من حين لآخر لاكتشاف أن بعض مؤسساته تزداد عجزا مع الأيام عن التعامل مع الجديد في الحياة في هذا المجال أو ذاك، فتبدأ المعاناة، وتتراكم آثار الشعور بها، ثم لا تلبث بعض الأصوات أن تبث الشكوى، ثم تتكاثر الأصوات وترتفع شيئا فشيئا حتى تستنهض الإرادة المجتمعية لاستحداث التغيير المناسب لملاقاة الجديد.

ثم إن هذا الذي نقول إنما يصف بصدق ما يحدث بين مؤسسات المجتمع جميعا ومتغيرات الحياة التي تدفعنا إلى استحداث أشكال وأقدار من التغيير والتعديل في هذه المؤسسات وما تستتبعه من وظائف وسلوكيات. ومع ذلك فمن المهم التنبه إلى أن هذا الوصف ينطوي على قدر كبير من التبسيط؛ إذ تحاشينا أن نتحدث عن أمور شديدة التعقيد قبل أن نعرض الخطوط الأساسية للتصور الذي ينبغي التركيز عليه.

أما عن التعقيدات التي يلزمنا أن نحسب حسابها فيأتي في مقدمتها أن للمؤسسات المختلفة أنماطا متباينة من التفاعل الذي يجري بينها وبين مستجدات الحياة، فتفاعل مؤسسة القانون مع المستجدات المنوطة بها يختلف عما يجري من تفاعل بين الأسرة كمؤسسة اجتماعية والمستجدات التي تعنيها، هذا نمط وذاك نمط آخر، غير أن هذا الاستدراك لا يلغي حقيقة الشكل العام لهذه الحركة بالنسبة لجميع المؤسسات، وهو الشكل الذي يمضي بين استقرار يكاد يصل إلى مستوى التجمد يعقبه تحرك أو تغيير في البنية والوظيفة لاستعادة مستوى الكفاءة الذي توشك اختلالاته الجزئية أن تصبح انهيارا في الكيفية التي تحدث بها ملاقاة الجديد واستيعابه.

متى نتحدث عن حالة تخلف اجتماعي؟

لا نحيد عن الصواب إذا تصورنا أن المجتمع هو مجموع مؤسساته، وأن الحياة الاجتماعية هي ما يدور بين هذه المؤسسات من تفاعلات. فإذا جمعنا إلى هذا التصور ما فرغنا للتو من وصفه تكونت أمام عيوننا صورة بارزة القسمات للمجتمع في حركته من خلال مؤسساته لملاحقة المقتضيات التي يفرضها الجديد في متغيرات الحياة، وفي الوقت نفسه توحي هذه الصورة إلينا بالمعنى المقصود من التخلف الاجتماعي، فهو مجموع مقادير التخلف وأشكاله مما تكشف عنه المؤسسات في ملاحقتها مطالب التغير التي تفرضها مستجدات الحياة.

ويبقى في النهاية سؤال مهم، مؤداه: كيف، ومتى نتحدث عن وجود تخلف اجتماعي فعلا؟ كثيرون منا يتحدثون عن أننا محاطون بالعديد من مظاهر التخلف في حياتنا الاجتماعية، فإذا تحملنا مشقة النظر في هذا الحديث عن كثب وحاولنا تنقيته من شوائبه الانفعالية والعقلية فإن الحقيقة لا تلبث أن تتكشف لنا عن أن معظمنا يندفعون إلى هذا الحديث تعبيرا عن تألمهم بصورة أو بأخرى مما يصيبهم من متاعب ناتجة (في نهاية تحليل المواقف) عن أشكال وأقدار من التفاوت بين مؤسسات المجتمع من ناحية ومستجدات الحياة التي لم تكن تخطر على بال أحد من ناحية أخرى.

وسواء اتجهت الأحاديث إلى لوم المستجدات أم إلى لوم الاستقرار الذي يبلغ درجة التجمد في المؤسسات المعنية، فالمهم أن مجموع اللوم والشكوى يدور حول حقيقة أساسية هي التفاوت بين الطرفين كما يلمسه الجميع، وغني عن البيان أن لوم مستجدات الحياة ليس سوى كلام أو عمل انفعالي لا معنى له في معظم الأحيان ما لم ينصرف به أصحابه إلى معالجة الموقف الناتج

عـن هذه المستجـدات بإحداث ما يلزم من تعديل جزئـي أو تغيير جذري في المؤسسة المعنية أو في بعض وظائفها. وغني عن البيان أيضا أننا لا نتحدث عن تخلف اجتماعي هكذا على إطلاقه إلا إذا عانينا من هذا التفاوت في عدد من المؤسسات لا في مؤسسة واحدة أو اثنتين، وللإنصاف فإن ما يصدر من أقوال أو تعبيرات أيا كان نوعها في هذا الصدد إنما يحدث نتيجة للمعاناة من أشكال ودرجات من التفـاوت تكاد لا تقع تحت حصـر، يعاني منها الجميع ويـرون أنها قائمة في العلاقة بين معظم المؤسسات الاجتماعية وما يناط بها من مستجدات تعتري أوجه الحياة المختلفة.

ثم إنه غني عن البيان كذلك أننا لا نتحدث عن التخلف الاجتماعي باعتباره ظاهرة تبدأ في لحظة تاريخية معينة، كان كل ما سبقها خلوا من التخلف بينما يزخر كل ما يليها بالتخلف، هذا لا يحدث عادة، لأن مفهوم التخلف كما يقوم وراء حديثنـا، لا يسمح بذلك (رغـم ضبابية الرؤية عند معظمنا)، ولكنه يملي علينـا أن نتناولـه بنظرة تدريجية، وهـي نظرة إذا عنينا بالتزامهـا، واجتهدنا في توضيحها بقدر كاف أعانتنا على أن يقترب فهمنا إياه من الفهم العلمي السليم لما يقع حولنا في هذا الشأن.

فالنظـرة العلمية تقضي بأن نمثل للتخلف بامتـداد متدرج، فيكون المعنى هو أننا نشكو من توقف المجتمع (ممثلا في مؤسساته) عند موضع معين على هـذا الامتـداد؛ وبحيث نتصور أن هذا الموضع إنما يمثل نقطة وسـطا لالتقاء أقدار التخلف الماثلة في أحوال كل مؤسسة اجتماعية من حيث مدى تخلفها عـن ملاحقة التغيرات المتجددة أبدا؛ وبحيث نتصور أن هذا كله يمكن لنا أن نتناولـه بالحديث العلمي الموضوعي الذي يتيح للعقول أن تنشـط في سـبيل مزيـد من الدرس العلمي الصـادق؛ مما يعين المجتمع على توجيه خطاه نحو مستقبل أقل تخلفا.

الفصل الثاني

نشأة التخلف الاجتماعي.. وأبعاده الرئيسية(*)

السؤال الرئيسي الذي نطرحه الآن هو: ماهي السمات العامة أو الأبعاد الرئيسية للتخلف الاجتماعي، وكيف تنشأ؟ وفيما يلي نتقدم للإجابة عن هذا السؤال مبتدئين بشقه الثاني ثم منتقلين إلى شقه الأول.

كيف تنشأ أبعاد التخلف وتتبلور؟

هناك مسلَّمة رئيسية لابد من البدء بها في كل حديث يتناول موضوع التخلف الاجتماعي، ألا وهي أن مستجدات الحياة لا تفتأ تنهال علينا في كل مجال من مجالات الحياة، وما دامت المؤسسات الاجتماعية (كالقانون والأسرة ومنظومة العلاقات الاجتماعية حول العمل..) هي أدوات المجتمع لتمكينه من التوافق مع أحداث الحياة، المألوف منها والجديد، فقد وجب استحداث أنواع وأقدار مختلفة من التغيير في هذه الأدوات حتى تظل قادرة على تمكيننا من التوافق مع ما قد يطرأ جديدا على صيغة الأحداث ومفرداتها.

وجدير بالذكر أن السرعة التي تتوالى بها الأحداث بمستجداتها تفوق سرعة استحداث التعديلات المناسبة لها في أدوات المجتمع للتعامل معها.

(*) مجلة الهلال: مارس 1993.

ومعنـى ذلك أن هناك دائمـا فائضا من المستجدات يتراكـم وتتراكم آثاره دون أن يلقى التعامل المناسـب عنـد أدوات المجتمع، لكن الأمور لا تتوقف أبـدا عند هـذا الحد، ذلك أن هذا التراكم إذا بلغ مستوى معينا أصبح له ضغط لا يلبـث أن يدفع المجتمع إلى اسـتحداث التغييـر المطلوب أو ما يقرب منه، ثم ينقضي وقت بعد ذلك يستقر أو يجمد فيه ما كان قد اسـتحدث من تغير أو تعديل في المؤسـسات، ولكن تيـار المستجدات لا يتوقـف. فيظهر التفاوت مـرة أخرى بيـن طرفـي المعادلة ولا يـزال يزداد وتتراكـم آثاره، إلـى أن يبلغ التراكم درجة معينة، عندها يستحدث المجتمع مرة أخرى ما يرى أنه التعديل المكافئ في مؤسساته، بنية ووظيفة، وهلم جرا.

هنـا يكون من الأهمية بمكان أن نتبين ما يحدث أثناء فترة التفاوت الناجم عـن تراكم المستجـدات وآثار هذا التفاوت. والذي يحـدث هو أن أقدارا من التوتـر تتولـد بين أبناء المجتمع. وتتسع رقعاتها وتشـتد وطأتها شـيئا فشـيئا. ويكـون هذا التوتر ناجمـا عن كون المستجدات التي نتحدث عنها اسـتثارت بـل وخلقـت احتياجات لـم يكن لها وجـود من قبل، وفي الوقـت نفسه بقيت المؤسسات بوضعها القائم عاجزة عن إرضاء أو إشباع هذه الاحتياجات، ومع مرور الأيام والأعوام يتضح أن المستجدات لا تكف عن استثارة الاحتياجات فتزيد من وطأتها وتوسـع رقعتها بين شـرائح المجتمع. ويتضح للشعور العام تدريجيـا أن المجتمع يتعـرض في أحد مجالاته لصـراع لا يكف عن التزايد، داخـل النفـوس وبين أصحابهـا، وأن هذا الصراع بلغ حـدا لا يمكن تجاهله، وأنه ينذر بعواقب وخيمة ما لم نجد الحل الواقعي الملائم.

وفـي غمـرة اتجاه العقول إلـى البحث عن هـذا الحل يتضـح أن المعادلة الأساسية التي لابد مـن الالتزام بحدودها تنطوي علـى حدين لا ثالث لهما،

هما تيار المستجدات من ناحية، وكفاءة أداء المؤسسات الاجتماعية من ناحية أخرى، ثم إذا بالسياق الاجتماعي يتجه نحو استقطاب يسفر عن وجهه شيئا فشيئا، فتنحاز نسبة من الحلول المقترحة (وما يتعلق بها من محاولات علمية) إلى تسليط الأضواء على ضرورة إحداث تغيير في المؤسسة أو المؤسسات المعنية بمطالب المستجدات، بينما تنحاز نسبة أخرى إلى الحث على الوقوف في وجه المستجدات لتعطيلها بصورة أو بأخرى، وتتراوح النسب الباقية من الآراء والمحاولات في توجهاتها قربا أو بعدا من هذين القطبين. ويقضي المجتمع غالبا وقتا طويلا نسبيا فيما يمكن أن نسميه بمرحلة التوقف المتفجر، فبين الشد والجذب تتعطل حركة الجماعة نحو الحل الفعلي الذي من شأنه أن يقضي على التوترات المتفشية ويشبع الاحتياجات المستثارة. ويظل المجتمع في هذه الحالة إلى أن يتجمع قدر من إرادات أفراده وأجهزته (الفاعلة) ويتخلق لهذا التجمع توجه بعينه فلا يلبث هذا التجمع المتوجه أن يترجم إلى محصلة لقوى هذه الإرادات يكون من شأنها تحريك المجتمع في الطريق إلى حل الصراع.

والشيء المهم بالنسبة لموضوعنا الذي نحن بصدده أنه في هذه الفترة التي تمتد بين بدء الشعور بالاحتياجات الجديدة والتحرك الفعال تحقيقا للحل الذي يرضي هذه الاحتياجات يتخلق مناخ التخلف، وكلما طال أمد هذه الفترة ازداد هذا المناخ رسوخا، وإذا به يفصح تدريجيا عن خصائصه الكبرى أو ما نسميه أبعاده الرئيسية.

الأبعاد الرئيسية للتخلف الاجتماعي

تتخلق الأبعاد الرئيسية للتخلف وتتسق طبيعتها من خلال طبيعة التفاعلات التي تقع في فترة قصور المؤسسات بين أفراد المجتمع بعضهم البعض،

وكذلك بين المؤسسات بعضها البعض وما يقع أيضا من تفاعلات بين أفراد المجتمع ومؤسساته، وتشير كثير من الدلائل إلى أن أبرز هذه الأبعاد وأشدها خطرا على الحياة الاجتماعية خمسة، وفيما يلي نذكر هذه الأبعاد واحدا بعد الآخر:

1- التمسك بالشكل على حساب الجوهر:

أما كيف يتخلق هذا البعد فبيان ذلك أن المؤسسات الاجتماعية لا تقوم أبدا بدون إطار أيديولوچي يغلفها، ويكون لهذا الإطار مهام متعددة تبدأ من تبرير وجودها، لتصل إلى بيان كيف تتحقق فاعليتها، ثم تمتد لتصل أخيرا إلى تعميق جذور الإيمان بها في نفوس أبناء المجتمع. ولكن لما كانت هذه المؤسسات قد أصبحت منقوصة الفاعلية في هذه الفترة (فترة القصور دون الاستجابة لمستجدات الحياة)، ولما كان هذا النقص يزداد كما وكيفا يوما بعد يوم، فإن الصلة بين الأيديولوچية والمؤسسة تأخذ في الضعف والتهافت حتى تنفصم أو تكاد، ثم لا تلبث الهوة بين الطرفين أن تتسع فيصبح كل طرف في واد؛ وهكذا تسود بين الناس سلوكيات لا تحكمها المؤسسة المعنية بالموضوع أصلا، ومع ذلك يستمر معظم أبناء المجتمع في ترديد مفردات الأيديولوچية.

نضرب لذلك مثلا يزخر بالدلالات والمفردات أن تنتشر السلوكيات اللاقانونية ومع ذلك يظل الجميع يلهجون بذكر القانون، فضائله وقدراته وضرورة التمسك به. ونظير ذلك يحدث فيما يتعلق بالأسرة. فما تقتضيه هذه المؤسسة يعاني من حصار متزايد، ومع ذلك فالتسبيح بذكرها في صورتها التقليدية لا ينقطع، والتفاخر بفضائل الأسرة في مجتمعنا لا يتوقف. وقل

مثل ذلك في مؤسسة التعليم، وغيرها. تفصح هـذه المظاهر الاجتماعية عن نفسها في ممارسـات تصدر عن الأفراد كما تصدر عن المؤسسات المنقوصة الكفاءة فإذا بنا أمام نمط من السلوكيات يتكامل فيه النفاق والابتزاز والمداراة؛ ذلـك أن النفـاق في سـياقنا الراهن إن هـو إلا تمسُّك بالشـكل دون الجوهر، والابتـزاز إن هو إلا مقلوب النفاق، مَن لم يتمكـن منك ينافقك. ومَن يتمكن منك يبتزك؛ وفي الحالين يكون الرد المكافئ هو المداراة.

2- التبسيط المُخل:

فـي فترة تقصير المؤسسات تنشـأ أفكـار مبتسرة تبدو في صـورة ملاحق مكملـة لأيديولوچيـات المؤسـسات المعنية، وكأنهـا تقدم اسـتدراكات لما أوردتـه تلـك الأيديولوچيـات، أو تقـدم وصفا وتحديـدا لظروف الاسـتثناء مـن تلـك الأيديولوچيات، ونظـرا للطبيعـة المتعجلة والمؤقتـة لصياغة تلك الأفكـار فإنهـا تقـدم منظـورا للموقف كلـه (بما فـي ذلك مستجـدات الحياة ووظائف المؤسـسات) يتميز بالتبسيط الشـديد الذي يعتوره الخلل في كل ما يقدمـه من تصوير وتحليـل للمواقف الجديدة (التي فرضـت نفسها على تيار الحياة) وما يرتبه على ذلك من توصيات بخطوات علمية. نضرب لذلك مثلا عشـرات المقـالات التي نشـرت في صحافتنـا، وعشـرات الآراء التي أبديت مـن خـلال مناقشـات الأعضـاء في مجلس الشـعب، كـان ذلك فـي النصف الثانـي مـن الثمانينيات، حينمـا بدأ قصور القانـون القائم عندئـذٍ (قانون 182 لسنـة 1960) عن المعالجة الكفء لمستجـدات عالم المخدرات (أي ظهور الهيروين في السوق غير المشروعة) ولـم يكن التعديل القانوني الجديد (رقم 122 لسنـة 1989) قـد صدر بعـد، فقد امتلأت هذه المقـالات والآراء بأفكار

لا علاقة لها بالحقائق العلمية المنشـورة عن الدوافع إلى تعاطي المخدرات، والنتائـج المترتبة على هذا التعاطي، وحجم المشـكلة على مستوى الشـرائح الاجتماعية المختلفة، وأكثر من ذلك أنها امتدت إلى الجزم (بشـجاعة يحسد عليهـا أصحابها) بأن علاج الإدمـان ضرب من المحال، ثم إلى التوصية بنفي المدمنين أو إعدامهم إذا أمكن.

وباسـتطاعتنا أن نضرب مثلا آخر، فما يصدر منذ سـنوات ولا يزال يصدر حتـى الآن مـن آراء ومقترحـات خاصـة بقصور الأسـرة كمؤسـسة اجتماعية (ببنائهـا الأساسـي الذي نعرفه) عن اسـتيعاب مستجدات الحيـاة التي تتوالى علينا من خلال اشتداد الأزمة الاقتصادية وملحقاتها من بطالة، وهجرة مؤقتة لأحد الأبوين أو لكليهما سعيا وراء الرزق، وانحسار لشكل الأسرة الممتدة، والتي تتوالى علينا كذلك من خلال مسالك أخرى كالتطور المحلي والعالمي الذي صحبه اتجاه المرأة للتعليم والعمل وما صحبه من غزو أدوات الاتصال والإعـلام واختراقهـا خصوصية الكيان الأسـري، إلـى آخر هـذه المتغيرات والمستجدات جميعا.

فـي هـذه الأمثلة وغيرها نلمـح الطبيعة المتعجلة لمعظـم الصياغات التي تطرح على سبيل الحل؛ مما يكشف عن قدر كبير من التبسيط المخل.

3- الإهدار:

والإهدار سـمة عامة أو بعد ثالث من أخطر أبعاد التخلف، ويمكن القول بأنه يتناسـب طرديا مع زيادة قصور المؤسـسات، ويقصد بالإهدار هنا إضاعة ما يمكن أن يُنمَّى فيتعاظم نفعه، يصدق هذا القول على كل ما يمتلكه المجتمع من ثروة مادية وبشرية.

وفـي هـذا الصـدد لا تعوزنا الأمثلـة بل تنتابنـا الحيرة إذ نحـاول الاختيار مـن بيـن المعـروض أمامنا ممـا لا يكـاد يقع تحت حصـر؛ فالإهـدار الناجم عن قصور المؤسسة التعليمية في المال والبشـر والحاضـر والمستقبل أمور أوضح من أن تحتاج إلى تفصيل القول في وصفها وتفسيرها، وهي تنجم عن القصور نفسه في آليات المؤسسة، كما تتفاقم نتيجة للصراعات التي تدور من حولهـا بين مدعي القدرة على العلاج بدءا مـن أولئك الذين يحاولون إدخال تغييرات مبتسرة وغير مدروسـة على المؤسسة نفسها، وانتهاء بمن يتجمدون أو يتبلدون أمام تيار المستجدات وكأنهم بتبلدهم هذا يقيمون في وجهه سـدا عساه يمنع تدفق هذا التيار. ومثل ذلك يمكن أن يقال عن الإهدار الناجم عن القصور في مجالات سـائر المؤسسات بدءا بالأسرة وانتهاء بالدولة التي هي مؤسسة المجتمع لتصريف أمور السُّلطة (أو هي مجلس إدارة المجتمع).

4- اختزال الحياة الإنسانية:

إذا طـال أمـد مرحلة التخلـف، كما هو الحـال في مجتمعنـا، تمكنت من الجميـع نزعة إلى اختـزال الحياة الإنسانية، بمعنى تضييـق آفاقها وإمكاناتها. فالأصـل فـي الحيـاة الإنسانية أنهـا ليست مجـرد حيـاة بالمعنـى البيولوچي (تقتصـر على التغذيـة، والإخراج، والنمـو، والتكاثر) تضاف إلى حياة سـائر الكائنات من نباتات الأرض ودوابها، لكنها حياة تتميز بالإضافة إلى جذورها البيولوچيـة بخصائـص ووظائف تعلو بها فوق تلك الجذور؛ إذ تكشـف عما نسميه بالوظائف النفسية (كالخيال، والتفكير المجرد، والطموح) والوظائف النفسيـة الاجتماعيـة (كاللغـة والقيـم) والوظائـف الاجتماعية (مثـل تقسيم العمـل الاجتماعـي). فإذا طالـت مرحلة التخلـف فإن ذلك يكـون مصحوبا

حتمـا بمزيـد من قصور المؤسـسات عن أداء وظائف مهمـة كانت تؤديها من قبـل بكفاءة رفيعة المستوى، فـإذا هي تؤديها بصورة وضيعة المستوى، ثم إذا بهذه الوظائف تتآكل واحدة بعد الأخرى.

والقاعـدة المنظمة لمسيـرة هذا التآكل أنه يبدأ بإصابة المهام التي تقوم بها المؤسسات استجابة لمطالب الاحتياجات الراقية في الإنسان؛ أي الاحتياجات التـي يحقق الإنسان إنسانيته من خلال إشـباعها، ويظل هذا التآكل يستشـري حتـى يصيـب معظم تلـك الاحتياجات بالتدهـور والذبـول، وبذلك تنكمش المساحـة الإنسانية للإنسـان حتى تصبح حدودها لصيقة بحـدوده الحيوانية. وهو أمر نقترب منه في مجتمعنا اليوم[1]، ويلزمنا أن نخشـى مما قد يصير إليه فـي المستقبل غير البعيـد. نعم إن الدرجة التي بلغها اختـزال الحياة الإنسانية لدينـا لا تـزال تتركنا في موضع أفضـل بكثير مما بلغته فـي مجتمعات أخرى نشهدها متناثرة حولنا حيث بلغ قصور المؤسسات درجة الانهيار الذي أصبح يتهدد الجذور الحيوانية نفسها لحياة البشر في تلك المجتمعات.

ومـع أننـا نستبعد أن يلم بمصر مـا يمكن أن يصل بها إلـى هذا الحضيض فإننا لا نزال نخشى[2] ألا يصمد هذا الاستبعاد أمام مستجدات الحياة الدولية الجديدة من ناحية وقصور المؤسسات المتفاقم لدينا من ناحية أخرى.

---

(1) لاحظ أن هذا الكلام قد نُشر في مارس 1993؛ أي قبل ثورة 25 يناير سنة 2011 بما يقرب من ثماني عشر سنة.

(2) لم تكن هذه الخشية خوفا تشاؤميا، ولكنها كانت تحذيرا يشير إلى ضرورة تعبئة الطاقة؛ حتى لا يحدث لنا ما حدث لغيرنا. أقول هذا (وأنا أنظر إلى الوراء)، من موقعي الآن في يولية سنة 2012.

5- هبوط قيمة الكيف وصعود قيمة الكم:

في غمرة أحداث القصور (قصور المؤسسات) وهي تقوم بدور عوامل النحر في النفوس، وما يصحب ذلك من إهدار متواصل، ومن استشراء النزوع إلى اختزال معاني الحياة الإنسانية ومطالبها، يتبلد الشعور بقيمة السعي طلبا للكيف (إذ يصبح هذا الطلب ترفا يضني صاحبه ويرهق المحيطين به) ويصبح المطلب الرئيسي هو الكم، ويصبح الكم هو أساس التقويم. وقد يعتبر ذلك جزءا من عملية الاختزال التي لا تنفك تجري في كيان المجتمع. إلا أن هذا الجزء فيما نرى يحمل في نفسه وزنا يؤهله لأن يصبح بُعدا قائما بذاته بين أبعاد التخلف لما ينطوي عليه من تراجع ونكوص فيما يتعلق بالمعايير؛ معايير المفاضلة إزاء كل ما يتعلق بإرضاء مطالب البدن، والذوق، والعقل. ولا جدال في أن مظاهر هذا التراجع تكثر وتتراكم من حولنا، وقد تكون أكثر وضوحا في نتاج بعض المؤسسات (كمؤسستي التعليم والثقافة)، ولكن إنصافا للحق فإن عوامل التراجع لا تقل عن ذلك تحققا (وإن لم تبرز آثارها بالوضوح نفسه) في نتاج سائر مؤسسات المجتمع (كما في المؤسسات القائمة على الصحة والأمن).

والخلاصة:

أننا قدمنا حصرا للأبعاد الرئيسية الخمسة للتخلف الاجتماعي، وناقشناها بالقدر الذي يسمح به المقام. وأوضحنا كيف تتخلق هذه الأبعاد وتتبلور في مناخ التخلف إذا طال العهد به، ومن قبل قدمنا تعريف التخلف الاجتماعي كما نلتزم به.

ويبقى بعد ذلك أن ننبه إلى نقطتين لا يجوز إغفالهما في هذا السياق:

النقطة الأولى: إننا حرصنا على توفير قدر كبير من التبسيط في الصورة التي قدمناها وذلك طلبا للحد الأمثل من الوضوح. ولكن ربما جاز للقارئ أن يكمل الحديث بأن يبذل الجهد اللازم لتصور التفاعلات البالغة التعقد بين كل من هذه الأبعاد الخمسة التي ذكرناها (والأربعة الأخرى) وبعضها البعض، وهو الأمر الذي يزيد من معدلات التخلف ومن تعقد مظاهره.

النقطة الثانية: هي أن التخلف الاجتماعي مسئوليتنا جميعا، حكَّاما ومحكومين، كلٌّ حسب موقعه على خريطة تشابك الأدوار الاجتماعية، ولا مهرب لأحد منها إزاء هذه المشاركة في المسئولية؛ فعسى أن يصادف قولنا هذا آذانا تصغي وعقولا تعي، ونفوسا تهتدي، وإرادات تنهض.

الباب الثاني

التعليـــم

الفصل الأول: سلوكيات الصغار وانحرافات الكبار.

الفصل الثاني: إصلاح ما أفسد الدهر.

الفصل الأول
سلوكيات الصغار وانحرافات الكبار(*)

كيف حدث ما حدث؟

الأمـر الطبيعـي أن نهتم بالأبنـاء، ونحن نرعى هذا الاهتمـام لأنه يصادف هـوى فـي نفوسـنا، وأغلب الظـن أن الحياة تتقدم بنـا ونحن ننفذ مشـيئة هذا الاهتمـام دون أن نتوقـف لحظة واحـدة لنتأمل دلالته، ومرمـاه؛ لماذا؟ وإلى أيـن؟ غيـر أننـا إذا قدّر لنـا أن نتعالى بفكرنـا ووجداننا على جزئيـات الواقع، وأتيـح لنـا أن ننظر في علاقاتنـا بالأبناء عامة دون أن نحصـر فكرنا وآمالنا في أبنائنـا الذين هـم من أصلابنا سـهل علينـا أن ندرك مغزى هـذا الاهتمام، وأن ننظـر في مسـاره فنرى ما قد يتعرض لـه هذا المسار من اعوجـاج أحيانًا ومن تعثر أحيانا أخرى، وسـهل علينا كذلـك أن نقبل ونقدّر حاجة هذا المسار إلى الترشيد من حين لآخر.

يخيَّـل إلينـا أن أحد الدواعـي الرئيسية التـي تدعونا إلى الاهتمـام بالأبناء (هكذا بصورة عامة) هو علاقتهم بمنظور المستقبل كما نتعامل معه؛ فلا شيء فـي محيطنا يتجـه بطبيعته إلـى المستقبل، ويشـدُّنا إليه في كل لحظة، سـوى الأبنـاء. ولـما كـان همنا الرئيسـي دائما هو التدبيـر للمستقبـل (القريب جدًّا،

(*) نوفمبر، وديسمبر 1993 .

والقريب، والبعيد) لأننا لا نملك غير ذلك، فالماضي قد أفلت وانتهى أمره، والحاضر يتسرب لحظة بلحظة من بين ثنايا أفعالنا ليلحق بالماضي، وكلما أفقنا وجدنا أنه لا مناص من التوجه نحو المستقبل، لهذه الأسباب مجتمعة نجد الأبناء أمامنا دائما في مركز الأفق.

في هذا السياق أكتب في هذا الموضوع، ثم هناك سبب آخر يجعل الكتابة في هذا الموضوع أمرا واجبا؛ فنحن لا نعرف الشيء الكثير عن الشباب المحيطين بنا، سواء أكانوا غرباء عنا أم كانوا تلاميذنا، ولا نعرف الكثير حتى عن أبنائنا، ومع ذلك فهم طرف في معادلة أساسية تنظم حياتنا، طرفها الآخر هو التدبير للمستقبل. ونحن إذن نتحرك في إطار معادلة شديدة الصعوبة لأن أحد الحدين الرئيسيين فيها مجهول لنا، والجواب الذي نسعى إلى تدبير المستقبل طلبا له مجهول كذلك. من أجل هذا نرى أنه لابد من الترحيب بأية فرصة تتيح لنا أي قدر من المعرفة عن هذا الحد المجهول، وتتيح نشر هذه المعرفة على مشهد من الجميع، وتأذن بدعوة الجميع إلى استيعاب هذه المعرفة.

الصغار موضوع الحديث

لا نتناول في هذا الحديث كل صغار المجتمع، ولكن نتناول من بينهم فئة محدودة، ومع ذلك فهي ذات خطر كبير في توجيه حياة المجتمع، وفي الصورة التي سوف يتشكل من خلالها مستقبله، هذه هي فئة التلاميذ أو الطلاب الذين ينتظمون في سلك الدراسة الثانوية والجامعية بأقسامها المختلفة. أما لماذا اخترنا هؤلاء موضوعا للحديث فلأنهم – بحكم هذه التلمذة- هم الرصيد البشري الذي يتعهده المجتمع في الحاضر، ويرشحه ليتولى في المستقبل، كل ما هو قيادي في تسيير عجلة الحياة الاجتماعية وتوجيهها. ولا يعني

ذلك أننا لا نقيم في تفكيرنا وزنا «للصغار الآخرين» من أبناء المجتمع، أولئك الذين اصطلحنا على أن نسميهم «بالمتسربين من العملية التعليمية»، والذين يكوّنون جزءًا من كتلة الأمية في الحاضر، ومن رصيد الفقر والتخلف للمستقبل، لكن هؤلاء لهم شأن آخر، ولهم حديث آخر.

القضية المطروحة

والقضية التي نطرحها في هذا السياق تدور حول أنواع معينة من السلوك الضار والمستهجن، يشيع صدورها عن أعداد كبيرة من التلاميذ وطلاب الجامعات في الوقت الحاضر. وقد آن الأوان لكي نتحدث عن هذه السلوكيات فنسميها باسمها الحقيقي بدلا من استمرار اللف والدوران، ونواجهها في أمانة وشجاعة، ونقدر حجمها بطرق العلم الموضوعي، ثم نحاول أن نفهم ما وراءها من أسباب أو عوامل أدت إليها. وما ينتظر أن تسفر عنه أو تؤول إليه من نتائج، وعلى ضوء هذا كله نتقدم لتدبير العلاج.

أتناول في حديثي الراهن أربعة نماذج من هذا السلوك الذي أصفه بالضار والمستهجن، وهي: الغش في الامتحانات المدرسية والجامعية، والزوغان من المدرسة، وإساءة التصرف في قاعة الدرس ما يستتبع الطرد أحيانا، والتطاول على المدرسين بأشكال أهونها اللفظ الخارج وقد تصل في قبحها إلى ما هو أسوأ من ذلك بكثير.

وقد أتيح لي مع مجموعة من الزملاء الباحثين أن ندرس هذه السلوكيات المستهجنة في إطار دراسة مسحية تمتد لتشمل سلوكيات أخرى كثيرة بين تلاميذ المدارس الثانوية والجامعات، غير أنني أكتفي باجتزاء النماذج الأربعة المذكورة لأن المقام لا يسمح بأكثر من ذلك. وتتلخص النتائج التي حصلنا عليها من هذه الدراسة فيما يأتي:

أولا: اعترف لنا 42٪ من أفراد عينة تلاميذ المدارس الثانوية بأنهم غشُّوا في الامتحانات.

ثانيا: أقر 29٪ من التلاميذ بأنهم سبق لهم الزوغان من المدرسة.

ثالثا: أقر 30 ٪ من التلاميذ بأنهم سبق أن أساءوا التصرف في قاعة الدرس إلى درجة استوجبت طردهم من القاعة.

رابعا: اعترف 13٪ بأنه سبق لهم أن تطاولوا على مدرسيهم بأشكال وبدرجات مختلفة وصلت أحيانا إلى حد التشاجر.

هذه هي نماذج السلوكيات الأربعة التي وصفتها بأنها ضارة ومستهجنة، وهذه هي أحجام حدوثها بين شباب المدارس الثانوية (البنين).

أما عن نظائر هذه النماذج بين شباب الجامعات فقد ارتسمت أمامنا الصورة الآتية: اعترف 26٪ من الطلاب الذكور و21٪ من الإناث بموضوع الغش في الامتحانات، وأقر 16 ٪ من الذكور و8٪ من الطالبات بأنهم أساءوا التصرف في بعض المواقف؛ مما استدعى طردهم من قاعة المحاضرة. كما أقر 15٪ من الطلاب و9٪ من الطالبات بالتورط في المشادة مع الأساتذة والتطاول عليهم. أما مسألة الزوغان فلا محل للنظر فيها بالنسبة للجامعة.

هذا هو مضمون السلوكيات الضارة والمستهجنة التي اتخذ منها موضوعا للقضية المطروحة في هذا الفصل. ولكي يطمئن القارئ إلى مصداقية الأرقام التي أوردناها، وإلى قيمتها في تحليل الحاضر واستشفاف المستقبل أبادر فأقرر أن هذه الأرقام مستخلصة في إطار بحث ميداني على درجة عالية من المنهجية العلمية المنضبطة؛ فالبيانات الخاصة بتلاميذ المدارس الثانوية مستمدة من عينة من التلاميذ كبيرة بكل المقاييس بلغت 14656 تلميذًا.

وهـي منتخبة كما ينبغي أن يكون انتخـاب العينات العلمية حسب قواعد علم الإحصـاء لتمثـل جمهور تلاميـذ المـدارس الثانوية الذكور فـي جميع أنحاء الجمهورية بما في ذلك الريف والحضر والواحات.

والبيانـات المتعلقـة بطـلاب الجامعـات تعتمد فـي استخلاصها كذلك علـى عينة كبيـرة تمثل تمثيلا أمينا طـلاب جميع الكليـات بجميع الجامعات علـى مستوى الجمهورية أيضا، وقد بلغ عددهم أكثر من عشـرين ألف طالب وطالبة، منهم12797 من الذكور و7255 من الإناث. وهناك شـروط منهجية أخـرى غير أحجام العينات وحسـن انتخابها، لابد مـن مراعاتها في مثل هذه البحـوث وقد حرصنا بالفعـل على توفير هذه الشـروط جميعا بأفضل صورة ممكنة، غير أن المقام هنا لا يسمح بتفصيل القول فيها، ومع ذلك فهي مسجَّلة وموثَّقـة ضمـن المنشـورات العلميـة للمركز القومـي للبحـوث الاجتماعية والجنائية الذي تعهد هذه البحوث بالرعاية الأدبية والمادية.

الأسئلة التي تثيرها القضية

تثيـر هذه القضية عددا كبيرا من الأسـئلة المهمة، التي تشـف عن مغزاها، ويقتضي بعض هذه الأسئلة إجابة فورية، ويستثير بعضها الآخر أفكارا وتأملات تقوم كمشروعات إجابة، وربما احتاجت إلى مزيد من النظر طلبا لقدر معقول من التنسيق والتكامل فيما بينها لتتوفر لها درجة مُثلى من الوضوح والفاعلية. يأتي في مقدمة هذه الأسـئلة سـؤال تفرضه البداهة: لمـاذا نثير هذه القضية؟. والإجابـة هي أننا نثيرها لأنهـا تتعلق بسلوكيات تصيـب العملية التعليمية في صميمهـا؛ ومن ثَمَّ تعرّض مستقبل هذه العملية، ومستقبل الشـباب المنخرط فيها، ومستقبل المجتمع المصري كله لأخطار مدمّرة.

وقد اخترت لفظ «الدمار» هنا لأنني أعنيه تمامًا؛ فالسلوكيات التي وصفناها تدمّر العملية التعليمية أي أنها تستأصلها من جذورها؛ ومن ثمَّ تدمّر مستقبل الشباب، وتخرّب مستقبل الوطن، ولا جديد في هذا القول بالنسبة لطبيعة هذه السلوكيات إذا تمكنت من فرد بعينه من بين الطلاب، كلنا نعرف ذلك وكلنا نتحدث عنه في حدود الظروف والمصالح الضيقة. ولكن الجديد إنما يتمثل في الأبعاد التي بلغتها هذه السلوكيات في انتشارها بين جمهور التلاميذ، هذه الأبعاد التي ذكرناها أبعاد انتشار وبائي؛ مما استوجب القول بأننا بصدد خطر يهدد بدمار واسع النطاق.

هذا عن السؤال الأول، ثم يأتي بعد ذلك سؤال ثانٍ: ولماذا اخترنا هذا التوقيت لإثارته؟. والجواب مركَّب ينطوي على عدة عناصر: منها أن الأبعاد التي ذكرناها آخذة في التمدد والتضخم بحيث قاربت أن تصبح هذه هي القاعدة بينما العكس هو الاستثناء، ومنها أن كل مَن له صلة بالتعليم يعرف بوجود هذه السلوكيات، ومع ذلك فالصمت العام يغطيها ويسترها لأسباب متعددة تتراوح بين التواطؤ والتجاهل، ومنها كذلك أن الحديث يدور هذه الأيام وتزداد نغمته ارتفاعا يوما بعد يوم حول إصلاح التعليم.

ولا أظن أن مَن يهتم اهتماما صادقا لوجه الله والوطن والضمير بإصلاح التعليم يمكنه أن يتغاضى عن هذا الموضوع الذي نحن بصدده؛ ومن ثمَّ فقد رأينا في إصلاح التعليم إطارا ملائمًا نقدم من خلاله هذا الحديث لكل مسئول عن إدارة مرفق التعليم.

ثم يأتي سؤال ثالث عن الأسباب أو العوامل التي تضافرت فيما بينها فأدت إلى ظهور الظاهرة على هذا النحو الخطير.. ثم سؤال رابع عن التشابك والتغذية المتبادلة بين هذه الانحرافات التي ذكرناها على وجه التحديد

وانحرافات أخرى تهدد أخطارها بشكل مباشر وحاد مسيرة المجتمع وكيانه. ثم سؤال خامس عن الأسلوب الأمثل لمواجهة هذه المشكلات الضارة وأشباهها تمهيدا لتقليص حجمها أملا في القضاء عليها، وثمة أسئلة أخرى كثيرة تتداعى حول الموضوع. غير أننا نرجئ النظر فيها إلى حديث آخر.

كيف نشأت هذه الانحرافات وشاعت؟

الفهم هو الطريق إلى التفسير، والتفسير هو الطريق إلى العلاج. نقطة البدء أن نستبصر بحقيقة وضعنا ونعترف بأن المشكلة التي نحن بصددها طال عهدنا بها مما أدخل عليها درجة عالية من التعقيد زادت وتزيد من تفاقمها. كذلك يلزمنا أن ندرك ونسلِّم بأن مشكلة بهذا الحجم لا يمكن أن تكون قد نشأت وتفاقمت نتيجة عوامل فردية كأن تكون سمات شخصية في هؤلاء الطلاب على وجه التحديد الذين خرجوا ويخرجون بسلوكياتهم عن الحدود اللائقة أو الواجبة، بل لابد أن تكون العوامل المسئولة اجتماعية بطبيعتها تتعدى حدود الأفراد المنحرفين إلى مؤسسات المجتمع نفسها. فإذا سلَّمنا بهاتين المقدمتين معًا؛ أي التراكم من طول ما تركنا المشكلة تستشري، واجتماعية العوامل المسئولة، فقد أصبح الطريق إلى الفهم والتفسير ميسورا وإن لم يخلُ الأمر من قدر معقول من المشقة.

هناك عدد كبير من العوامل الاجتماعية المشاركة فيما نحن بصدده، بعضها مسئول مسئولية مباشرة والبعض الآخر مسئوليته غير مباشرة، وسوف نكرس هذا الحديث لاستقراء هذه العوامل، وبيان كيف كان تدخل كل منها وإسهامه بنصيب فيما آل الوضع إليه، ثم بيان كيف كان تفاعل هذه العوامل جميعا فيما بينها؛ بحيث ترسَّب من هذا المجموع كله كيان متكامل يدعم بعضه بعضا فيعمل على ترسيخ التدهور والدفع في سبيل تحقيق المزيد منه.

عوامل مباشرة

نقصد بالعوامل المباشـرة مجموع الآليات والعمليات التي ينصبُّ تأثيرها على المعاهد التعليمية مباشـرة؛ أي دون وسـاطة. وتحت هذا العنوان نجدنا بصـدد عامليـن رئيسييـن: أحدهما تغيُّـر الوظيفـة الاجتماعية للمدرسـة (أو الجامعـة أو أي معهد تعليمي)، والثاني هو تآكل مفهوم العقاب حتى شـارف علـى الانقراض. ومع أن العاملين ترتَّبـا أصلا كنتيجتين (ضمن نتائج أخرى) لأساليب اللعبة السياسية كما مورست في جزء كبير من تاريخ مصر الحديث، فإنه مما يساعد على مزيد من وضوح الفهم لهذا الموضوع الذي نحن بصدده ألا ندمجهمـا معًا، لأن إدماجهما فيه من الخسـارة للفهم المدقّق أكثر مما فيه من الربح.

1- تغيُّر الوظيفة الاجتماعية للمدرسة والجامعة:

المدرسـة مؤسـسة اجتماعيـة، وتعليـم النـشء (أي تلقينـه مجموعـة من المعلومـات النظرية وتدريبـه على مجموعة من المهـارات العقلية والعملية) وتربيته (أي غرس منظومة بعينها من القيم فيه) هما شقا الوظيفة الأصلية التي من أجلها أنشئت هذه المؤسسة. لكن من سنن الحياة الاجتماعية أن وظيفة أية مؤسسة لا تثبت على حال واحد آمادًا طويلة، بل تتوالى عليها تغيرات لا آخر لهـا، يضاف بعضها إلـى الوظيفة الأصلية فينميهـا ويدعمها، ويتدخل البعض الآخر ليعرقل تلك الوظيفة وربما تهددها في صميم وجودها. وقد حدث هذا بالنسبة للمدرسة (نقصد لدور العلم جميعا) في مجتمعنا، ووقع عليها التغيير بفعل قوى متعددة الطبائع والمصالح والأوزان، فكانت المحصلة النهائية (من خلال سـلسلة من التفاعلات بالغة التعقيد) تقليص الدور الأصلي من ناحية، وتشـويهه من ناحية أخرى؛ فأما عن التقليص فقد انكمش الدور التعليمي إلى

أقصى درجة فأصبح لا يزيد على تعبئة مجموعة من المعلومات في الأدمغة ثم إعطاء أصحابها شهادة مختومة بأن الدماغ امتلأ بقدر كذا. وأما عن التشويه فقد جاء من خلال العمل السياسي؛ إذ اكتشف رجال السياسة عندنا (في عهد الأحزاب، ثم بعد أن ألغت الدولة الأحزاب، ثم بعد أن عادت الأحزاب من جديد) أن المدرسة من حيث كيانها المادي البشري إن هي إلا حشد من صغار الشباب في مكان بعينه وزمان بعينه، فلِمَ لا يستغل هذا الحشد كأداة في لعبة السياسة؟؟ ومن ثمَّ فقد أقدموا على استغلال هذا الحشد فعلا، بصورة أخذت تزداد تبلورا مع الأيام منذ الثلاثينيات، ولا يزال هذا يجري تحت سمعنا وبصرنا في أيام التسعينيات التي نعايشها[1]. وقد تغير اللاعبون على مر هذه العقود جميعا، وتغيرت بعض القواعد الرئيسية للعبة، بينما بقيت ميكانيكيتها التفصيلية على ما هي عليه. أما الذي ضاع نتيجة لجهود الجميع فهو المدرسة كمؤسسة اجتماعية نشأت أو أنشئت بهدف تعليم النشء وتربيته. ومع ضياع الكل (الذي هو المدرسة) ضاعت هوية الأجزاء (الامتحان، والمواظبة، والاحترام)، ضاعت فعلا من وجدان الجميع.

2- تآكل مفهوم العقاب:

بغض النظر عن مفهوم المدرسة وما أصاب هذا المفهوم ومحتواه من ضياع فقد جرت عملية أخرى أسهمت بنصيب كبير في تفاقم مشكلة الانحرافات التي نحن بصددها. وتتلخص هذه العملية في وقوع سلسلة من التغيرات المتلاحقة أصابت مفهوم العقاب في وجدان مواطنينا (نحو أبنائهم بوجه خاص) فشلَّت معظم فاعليته كعنوان على مجموعة من الإجراءات

(1) وقت كتابة هذا المقال في التسعينيات. ولا تزال هذه الأحوال قائمة حتى إعداد هذا الكتاب للنشر.

التي لابد من تطبيقها في بعض المواقف التربوية. ومع ذلك لايجوز أن يغيب عن خاطرنا أن مفهوم العقاب لا يزال يلقى عناية علماء النفس والتربية المعاصرين، ولا تزال البحوث تتوالى حول أفضل الشروط التي إذا روعيت عند تطبيقه، أمكن الحصول منه على أفضل عائد.

ويتلخص ما حدث لدينا في وقوع نوعين من التغيرات، جرى أحدهما على المستوى النظري، وجرى الثاني على المستوى العملي. ولابد من الرجوع بذاكراتنا قليلا إلى الوراء لكي نفهم كيف حدث ما حدث.

تبدأ القصة بانتهاء الحرب العالمية الثانية في سنة 1945، وعودة الاتصال الميسّر بيننا وبين الخارج (وهو الغرب في معظم الأحيان). ومع مزيد من تكثيف الاتصال، عبر أدوات الإعلام وعبر المبعوثين خاصة والمثقفين عامة بدأت ترد إلينا كثير من الأفكار والنظريات فتلقى لدينا حظوظا متفاوتة من الاهتمام والترحيب. وكان من بين هذه الأفكار والنظريات ما يمس موضوعات التربية بوجه عام وموضوع العقاب بوجه خاص. وكان التوجه الرئيسي لهذه الأفكار والنظريات يدعو إلى تأكيد قيمة الحرية والتلقائية في تنشئة الصغار، ورفض العقاب وتجريحه كوسيلة تربوية، واعتباره دليلا على فشل المربي أكثر منه دليلا على عيب في النشء. بدأت هذه الدعوة (كما هي العادة في كثير من الدعوات) خافتة الصوت محدودة النطاق، ثم ما لبثت أن انتشرت لتملأ أعمدة جرائد الفترة ومجلاتها، ثم أصبحت تردد على ألسنة كثير من المواطنين في أحاديثهم العادية.

وننتقل الآن إلى ما حدث على المستوى العملي. ويعود المشهد بنا مرة ثانية إلى ما فعلته اللعبة السياسية، ولكن من زاوية جديدة مغايرة لمنظورنا الذي أوردناه منذ قليل. فالمنظور السابق (الخاص بلعبة السياسة أيضا)

يتنـاول تفريـغ معاهد العلم من محتواهـا المعنوي؛ إذ تبدو فـي نظر اللاعبين مجرد حشـود شـبابية تنتظـر مَن يستغلها لمـؤازرة هذا الحـزب أو ذلك التيار (ولا يهـم بعد ذلك أن تصبح معاهد علم بلا علم). أما المشـهد الجديد فيبدأ فـي الخمسينيات، وتنتظم أحداثه من خلال عمليتيـن رئيسيتين قامت عليهما اللعبـة في معظم فصولها؛ هاتـان العمليتان هما: «ترويع القيـادات التربوية»، و«عبث أهل الثقة بعد تحييد أهل الخبرة».

هذان عنوانان على كم هائل من الأحداث لا نستطيع أن نعرضها بما يوفيها حقها في هذا المقام مهما أوتينا من الإعجاز في القدرة على الإيجاز. ولذلك يكفينا في هذا الصدد ذكر بعض الإشارات المحدودة. فقد ورث نظام الحكم الجديد في يوليو سنة 1952 بيئة تعليمية هشة، شكلا ومضمونا كما أوضحنا مـن قبل. هذه حقيقـة تاريخية لابد من الشـهادة بها. لكن إحقاقـا للحق أيضا لابد من أن نضيف أن هذه البيئة لم تكن أنقاضا. كانت هشة فقط، لكنها ظلت محتفظة بهيكلها قائما على قدر من التماسك رغم تهافته.

تدفقت الأحداث السياسـية بعد ذلك بغزارة شديدة يشيع فيها ومن حولها شـعور عام بالتوتر يتردد مضمونه بين الترقـب والتخوف والقلق. وقد أصاب معاهد التعليم وأهلها من ذلك عنت كبير، ما بين حملة للتطهير، وتهديد بمزيد من التطهير، وتعريض ببعض أساتذة الجامعات تلميحا أحيانا وتصريحا أحيانا أخرى، ثم ما كان من أحداث مارس 1954 ، وما أعقبها بعد بضعة شـهور من طرد ما يقرب من خمسين عضوا من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وإلغاء نظـام انتخاب عمداء الكليـات ليحل محله تعيينهم من قِبَل السلطة السياسـية مباشرة... إلخ.

وكانت الحصيلة النهائية لهذه الأحداث جميعا أن آمن أهل العلم والتعليم بأن أمورهم لم تعد بأيديهم؛ وهكذا تم ترويع أعمدة السلطة التربوية فشملتهم نتيجة لذلك جميع أعراض «انكسار الروح المعنوية»؛ وكان من أهم هذه الأعراض انحسار دور المعلّم، أو اختزاله، فبعد أن كان دورا ثريا لأنه مركَّب من أدوار جزئية متعددة، فيها: التعليم، والتربية، والتثقيف، والصداقة، والقدوة، بل وتقديم العون والحماية المادية والأدبية أحيانا، أخذ في الانكماش والتراجع عن آفاقه ليقترب ما أمكن من أداء جزئية واحدة هي تلقين المعلومات داخل قاعة الدرس في الوقت المحدد حسب جدول الدراسة المعلن، وأُسقطت الأجزاء الأخرى تماما، عن وعي أحيانا، وعن ذبول بغير وعي أحيانا أخرى.

وصحب تيار الترويع هذا، منذ أيامه المبكرة، ظهور البوادر الأولى لتيار آخر سار وتقدم مع الأول بالتوازي، وهو ما سمي فيما بعد «الاعتماد على أهل الثقة» (في مقابل أهل الخبرة)، وظهر أهل الثقة في الميدان وتولوا تسيير دفة الأمور. وكان شغلهم الشاغل أن يظلوا أهلا للثقة لدى الحاكم، وترجموا ذلك بأن يحققوا له أكبر قدر من الهدوء والسكينة حول مسيرة العملية التعليمية، وكان هذا الهدوء يعني أشياء كثيرة أخذت تسفر عن وجهها الحقيقي يوما بعد يوم.

في البدء كان يعني أن التعاطف مع الأساتذة المفصولين لا يجوز، وأن أي رأي يحمل شبهة النقد للأمور العامة (ناهيك عن الأمور السياسية) محظور، ثم اتسعت جعبته ليشير بأنه لا داعي لما يسمى بالمحاضرات الثقافية العامة وما شابهها من نشاطات جامعية، ثم ازدادت الجعبة اتساعا لتشير في نهاية الأمر إلى أن أي شيء يثير جدلا أو ضوضاء (كاحتدام خلاف بين بعض

الأساتذة) مرفوض؛ لأنه سوف يقلل من ثقة الحاكم في أهل الثقة، ثم تطور مطلب الهدوء فأصبح مطلبا للتكتم حتى على المخالفات، وخاصة إذا صدرت عن مَن هم أهل حظوة عند أهل الثقة سواء أكان أصحاب الحظوة هؤلاء طلابًا أم عاملين أم كانوا من بين أعضاء هيئة التدريس.

وتفاعل التياران فيما بينهما، «ترويع أعضاء هيئة التدريس» و«التكتم على مخالفات ذوي الحظوة»؛ حيث أسفر الحساب الختامي لهذا التفاعل عن تآكل مفهوم العقاب، وانقراض إجراءاته في معظم الأحوال.

عوامل غير مباشرة

السمة الرئيسية للعوامل غير المباشرة أنها لا تعتمد في وجودها أصلا على وجود المؤسسة التعليمية؛ ومن ثمَّ فإن فاعليتها لا تكون موجهة بالضرورة إلى التأثير في هذه المؤسسة؛ أي أن تأثيرها في مؤسسات التعليم يأتي بالعرض لا بالجوهر. هذا هو أساس التفرقة التي نقيمها بين عوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة. وقد رأينا أن العاملين المباشرين اللذين أتينا على ذكرهما يعتمدان من حيث كيانهما على وجود المعاهد التعليمية وجودا ماديا.

مَن ينظر في حياتنا الاجتماعية الراهنة نظرة المفكر الأمين سعيا وراء التدبير المخلص يجدها زاخرة بالعوامل التي تنخر في كِيان معاهد التعليم لدينا، بل وفي صميم العملية التربوية كلها (في المدرسة وفي البيت). غير أننا سنعرض بشيء من التفصيل – فيما يلي – لعاملين اثنين من بين هذه العوامل المتعددة لأنهما يأتيان في رأينا على رأس القائمة.

1- تشوُّه الضمير العام:

جاء في لسان العرب أن كل شيء لا يوافق بعضه بعضًا أشوه ومشوَّه. والشوّه مصدر الأشوه والشوهاء، وهما قبيحا الوجه والخِلقة. وجاء كذلك

تشوُّه له أي تنكُّر له. وهذا بالضبط ما حدث للضمير العام في مجتمعنا على مر الخمسين سنة الماضية، فقد أصابته تغيرات غير منتظمة ولا محسوبة؛ ومن ثَمَّ فقد أصبح يموج بمجموعات من القيم ليس من بينها اتساق ولا تناسق، كما أنها تنطوي على قدر كبير من التنكر لمنظومات قيمية أخرى كانت من قبل تنفرد بالساحة أو تكاد. فإذا نظرنا من هذه الزاوية إلى انحرافات الطلاب (في حدود الفئات الأربع التي سبق أن عرضنا لها) وجدنا أنها جزء من كل، فما يقع منهم تقع نظائره في مجالات أخرى، وما تلقاه انحرافاتهم هذه من تغاضٍ أحيانا، وتواطؤ أحيانا أخرى يحدث مثله تماما مع النظائر التي شاعت من حولنا في جميع أرجاء المجتمع. وأخطر أبعادالتشوُّه بصورته الواقعة فعلا هو ما أصاب إدراكنا للقيم التي نحتكم إليها في حكمنا على بعض الأفعال؛ ففعل الغش بوقائعه المادية المعروفة كنا نراه حتى أوائل الخمسينيات فندركه مباشرة على أنه فعل مجرَّم؛ ومن ثَمَّ فقد كان مجرد إدراك وجوده يحمل معنى استنكاره ويحفز إلى معاقبة مقترفه. غير أن هذا الإدراك دبَّت فيه عوامل التحلل على مر الأعوام حتى وصلنا إلى ما نحن فيه الآن، فقد أصبح معظمنا يرون وقائعه المادية فيدركون فيها دليلا على أن فاعلها يطلب نجدة؛ ومن ثَمَّ فهم يسارعون إلى نجدته (يتطوع الآن كثيرون من المراقبين في لجان الامتحان بالمسارعة إلى تقديم النجدة المطلوبة أي إلى تقديم عناصر الغش، بشكل أو بآخر). وقد لا يكون لبعضهم مصلحة شخصية في ذلك؛ مما يعني أنه حدث تشوه حقيقي في الضمير العام، ولم تعد المسألة تقتصر على سلوك مجموعات من المنتفعين ومنتهزي الفرص، هذا ما يحدث فعلا بالنسبة للغش، ويحدث ما يعادله بالنسبة لسائر أنواع الانحرافات التي ذكرناها. وما يقع في محيط الطلاب ليس إلا صدى لما يحدث في المجتمع العريض، بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية (انظر مثلا في ظاهرة الرشوة).

2- الإعلام المرئي:

تشـير البحوث الميدانية المتعـددة، وقد أجريت في كثير من المجتمعات، إلى خطر الإعلام المرئي من حيث قدرته على التأثير في نفوس مشاهديه، تأثيرا ينفذ إلى مشاعرهم وسلوكياتهم. صحيح أن التأثير لا يتوزع بمقدار واحد على الجميع، فهناك فـروق بين الأفراد في هذا الصدد تتدخـل في حسمها عناصر كثيـرة كالعمـر والخبـرات السابقـة والاتجاهـات النفسية الأساسـية... إلخ، ولكـن التأثيـر موجود علـى كل حال، وخاصـة إذا ما توافرت شـروط بعينها؛ وتتوافـر كثيـر من هذه الشـروط عـادة في حالات المشـاهدين من الشـباب. وجديـر بالذكـر أن التأثيـرات التـي نعنيها لا يمكـن تتبعها تفصيـلا كأن نقول مثـلا إن هـذا الفيلم بالذات يترتب عليه كذا، بينمـا يترتب على ذاك المسلسل تأثيرٌ اسـمه كذا... إلخ، ولكـن التأثيرات الجزئية تتجمع فيمـا بينها، وتجري عليهـا تصنيفـات تلقائية مختلفة في نفوس مشـاهديها (تماما كما يجري على جزئيات خبراتنا وهي تتجمع في وعاء الذاكرة بعيدة المدى) فينتهي الأمر بها إلى إكسابهم توجهات معينة لا تلبث أن تصبح قوالب آسرة لسلوكياتهم.

وما يعنينا في هذا المقام هو هذا الترسيب العام الذي يحتوي على كثير من بذور قيم بديلة تحاول أن تنغرس في نفوس متلقيها لتقوم لديهم كسند داخلي يحرّضهـم ويقويهم علـى رفض ما تحاول بقايا المؤسـسات الاجتماعية التي لا تـزال قائمة أن تغرسـه، في هذا السياق يلزمنا أن نشـهد بأن الإعلام المرئي (وأنا أخصه بالذكر هنا لا لأن سائر أنواع الإعلام لا تأثير لها ولكن لأنه أقواها) أباح ولا يزال يبيح لنفسه (باسم الجانب الترويحي من رسالته وبفعل الجانب الاقتصـادي من نشـاطه)، السخرية من كثير من المقدسـات الاجتماعية، وقد جاءت معظم هذه السخرية شـديدة الفجاجة بما يتناسـب وفجاجة الذوق في كثير من الأعمال التمثيلية لدينا؛ ومن ثَمَّ فقد أسهمت ولا تزال تسهم بقوة في مزيد من إفساد مناخ التنشئة الاجتماعية لدينا بصورة عامة.

وجدير بالذكر أن الأعمال الكوميدية ليست وحدها مصدر الأذى لهذا المناخ فيما يعرض إعلامنا، ولكننا نخصها بالذكر لأن أمرها قبيح قبحا متكاملا في الشكل والمضمون. ولكن هناك مواد أخرى كثيرة تسهم بنصيبها كذلك في دعم مناخ الانحراف وتمزيق الستار الفاصل بين ما يجوز وما لا يجوز، (كالإعلانات وما يعرض في معظمها، ومباريات كرة القدم وما نشاهده أثناءها في الملاعب، والمسلسلات الأجنبية وما تمطرنا به من قبائح... وغير ذلك كثير). وأمام هذا الوابل من الغذاء المعنوي الفاسد يصبح من المحال على النفوس ألا تمرض، وبصورة خاصة نفوس الشباب.

خاتمة:

غني عن البيان أننا راعينا الإيجاز فيما ذكرنا من عوامل سواء في حصرها وفي وصفها وفي تحليل آثارها، ومعنى ذلك أن هناك عوامل أخرى مباشرة غير ما ذكرنا؛ ولكن العبرة في هذه الأمور بتبليغ الرسالة في جوهرها؛ ويبقى بعد ذلك أن نتساءل: وكيف يكون العلاج؟

الفصل الثاني

إصلاح ما أفسد الدهر!(*)

الطريق إلى الحل

هنـاك منطـق عام يصـدق علـى جميع الحلـول التي يجـب الاتجـاه إليها عندما نكون بصدد مشـكلات اجتماعية طال العهـد عليها فتعددت عناصرها وتشـابكت عواملها، وتراكمت رواسـبها؛ بحيث أصبحت شـبيهة بالأمراض المتوطنـة. وبمقتضـى هذا المنطق يلزمنـا أن نتوجه منذ البدايـة إلى السير في طريقيـن معًا؛ أحدهـما طريـق ابتكار الحلول قصيرة الأجل أو سـريعة العائد، والثانـي هو التخطيط والتدبير للحلـول طويلة الأجل أو بطيئة العائد. الحلول العاجلـة مطلوبـة؛ لأن تدهـور الحـال في المؤسـسات التربوية قـد جاوز كل مبررات الصبر أو التغاضي، وأصبح ينطوي على أخطار تنذر بأوخم العواقب في الحاضر والمستقبل (ويخيل إلينا أن البوادر المنذرة قد بدأت فعلا)؛ ولأن صورة مؤسساتنا التعليمية كما تشهدها الضمائر الأمينة (في الداخل) والعيون المتربصـة (في الخـارج) أصبحت تدعو للرثاء عند الأولين، وتزكي الشـماتة

(*) يناير 1994 .

عنـد الآخريـن، بينما يُجمع الطرفان على وضع علامات استفهام كثيرة حول مصداقية هذا الكيان في أداء الوظيفة الموكولة إليه أصلا.

والحلـول الآجلـة مطلوبـة أيضـا لتكـون بمثابـة إطار عـام يضمـن التآزر والتنسيـق بيـن الحلول العاجلة، كمـا يلي من التدابير مـا يجعلها خطوات في الطريق إلى سياسة جديدة مستقرة.

وفي الفقرات التالية سـوف نقدم عددا من التوجهات العامة التي يجب أن تنتظم في إطارها جميع الحلول والتدابير المصاحبة. وجدير بالذكر أننا لا نقدم هنـا صياغات جاهزة للتنفيذ؛ لأن هـذا المستوى من صياغة الحلول يجب أن يتـرك أمره للسلطات المعنية في مواقعها، فهـي أدرى بالظروف والملابسات التفصيلية المحيطة بها، والمهم هو وضوح الهدف والاستقرار على السير في الطريق المؤدي إليه.

الحلول العاجلة

أولا: كل خطـوة في الطريـق إلى رد الاعتبار للمعلم (أيـا كانت مرتبته في التـدرج الوظيفي) بصفته سـلطة تربويـة تعتبر خطوة علـى الطريق الصحيح، بـدءًا من سـد الاحتياجات المادية، إلـى تخفيف أعباء العمل وترشـيد مساره بحيث يصبح مجديا، وفي الوقت نفسه لائقا بكرامـة هذا الإنسان «المعلم». وكل خطـوة في الطريق إلى رد الاعتبار إلى المدرسـة (أو الجامعة) باعتبارها مؤسـسة تحمل في ذاتها مجموعة من القيم شـبه المقدسة التي تثير في القادم نحوها قدرا من مشـاعر الاحترام والتبجيل تعتبـر خطوة على الطريق السليم، بـدءًا من إعدادهـا المادي اللائق كمبانٍ وتجهيـزات معملية ومكتبية وتربوية، إلـى تطبيـق اللوائـح التأديبيـة حيـث ينبغي لهـا أن تطبـق، دون تهاون باسـم الرحمة، أو تواطؤ باسـم المجاملة، أو تراخٍ باسـم المجاراة لما أصبح مألوفًا

من تبلد الشعور بالواجب العام أو المصلحة العامة. يدخل في ذلك بداهة كل ما يتعلق بالامتحانات، ومجمل سلوك الطالب في قاعات الدرس وفي حرم المدرسة أو الجامعة، ويدخل فيه كذلك كل ما ينعكس على صورة المعلم لا باعتباره سُلطة فحسب، بل وقدوة أيضا.

ثانيا: لا يجوز أن تستمر ظاهرة «الدروس الخصوصية» بأي شكل من الأشكال مهما بلغت قدرة هذا الشكل على التخفي، ذلك أن كل مَن كانت له دراية علمية بطبيعة العلاقات الإنسانية وتفاعلاتها يستطيع إذا تعرض بالتحليل الموضوعي لهذه الظاهرة أن يستشف الكم الهائل من التخريب الذي أصاب العملية التعليمية في صميمها؛ أي في جوهر العلاقة التي يجب أن تستقر بين التلميذ والمعلّم، والرابطة التي يجب أن تقوم بين المعلم وأدائه الوظيفي في إطار المؤسسة. الدروس الخصوصية مهانة يقبلها المدرس صاغرا في سبيل زيادة دخله، وهي نقطة قوة (بطانتها الاستعلاء) يسجّلها التلميذ (تدعمه الأسرة) في محاولة لترويض هذا المدرس (باعتباره منفذًا إلى الامتحان) في إطار علاقة قوة غير متكافئة، وهي سلاح غير مشروع يشهره المدرس في وجه المؤسسة التعليمية بجميع رموزها بدأت كثورة عمياء ضد الظلم المادي الذي يقع عليه، ثم تطورت لتصبح أداة لابتزاز المؤسسة والتلاميذ جميعا.

ثالثا: الزحام داخل المؤسسات التعليمية ظاهرة لا يستقيم وجودها وصلاح العملية التعليمية، فجوهر المشكلة أن الزحام بكل ما ينطوي عليه من عناصر يتعارض تماما مع مقتضيات التعليم، ويتمثل أبسط أوجه التعارض في أن الزحام بطبيعته يعوق تركيز الانتباه الذي هو من ألزم اللزوميات للتلميذ صغيرا كان أو كبيرا؛ وهو بطبيعته يثير قدرا من الانفعالية أو الاستثارة العامة (المبطنة بشعور بالضيق والقلق) وهو ما يتعارض مع مطالب العمليات

العقلية العليا التي يقتضيها الموقف التعليمي من فهم واستيعاب، ثم إن الزحام بطبيعته يغري المتزاحمين (وخاصة إذا كانوا شبابا) بارتكاب عدد من القبائح السلوكية نحو بعضهم البعض، ونحو السلطة التعليمية؛ فضلًا عن المعلم والمؤسسة، وكلما ازدادت كثافته زادت قدرته على الإغراء بارتكاب هذه القبائح، كما تزيد إمكانات التخفي والاختباء التي تتيسّر لمرتكبي هذه الأفعال، ولقد قيل إن هذا الزحام جاء نتيجة طبيعية لتطبيق الشعار القائل بأن العلم كالماء والهواء حقّ لكل مواطن، وهذا غير صحيح، والصحيح أنه أتى كنتيجة تراكمية لسلسلة من السياسات قصيرة النظر، أسوأ ما يميزها أنها تبدأ بالمزايدات السياسية، وتنتهي بالقرارات التعسفية التي يصدق عليها ما قلناه من قبل من أن القائمين بالتعليم في قاعات الدرس فعلا يشعرون (ومعهم كل الحق) بأن أمورهم ليست بيدهم، بل ولا بمشورتهم، والمؤسف حقا أن هذا الزحام ينتهي به الأمر (سواء كان ذلك عن قصد أو عن غير قصد) إلى دعم اللعبة السياسية التي لا يرى أصحابها في مؤسسات التعليم إلا أنها أبنية تتجمع فيها حشود شبابية تغري باستعمالها كلٌّ حسب مخططاته. هذه مشكلة بالغة التعقيد، لكن لا يجوز لهذا التعقيد أن يثنينا عن ابتكار «الحل الذكي» للتغلب عليها في الغد القريب، وكخطوة أولى نحو إعمال هذا الحل يجب الامتناع عن الإسهام في زيادة تعقيدها، وهو أمر لا يزال يحدث حتى يومنا هذا.

الحلول الآجلة

أولا: استقرار السياسة التعليمية أصبح مطلبا ملحّا أمام التغييرات المتلاحقة التي توالت ولا تزال تتوالى على التوجهات العامة والتفصيلية لهذه السياسة. وقعت هذه التغييرات على التعليم بجميع مراحله، الابتدائي، والإعدادي،

والثانـوي، والجامعـي. ولا أظـن أن القـارئ بحاجـة إلى أن أذكر لـه تفصيلًا هـذا الـذي جرى والـذي يجري؛ فآلاف الأسـر لا تـزال تذكـر موضوع دمج السنتين الخامسة والسادسـة في التعليم الأساسي، وآلاف الشباب الجامعيين لا يزالـون يذكرون قـرار إلغاء السنة الإعدادية التي كانـت تسبق السنة الأولى بكليـات الطب. وجدير بالذكـر أن كل تغيير يأتي ومعه تبريراته، وبغض النظر عـن مصداقية هذه التبريرات، وبغض النظر عن كل مـا تنطوي عليه، فالنتيجة النهائيـة التي تسفر عنها هذه الموجات المتسارعة من التعديلات، وتعديلات التعديـلات، عندمـا تصـل أصداؤهـا إلى تفصيـلات العمل اليومـي، يحدث انعدام الشـروط اللازمـة لظهور أنماط مستقـرة ومتبلورة لإجـراءات العملية التعليميـة؛ ومن ثمَّ انعدام الشـروط الضرورية لبـزوغ أنماط مستقرة من ردود الأفعـال الصـادرة عن آحاد البشـر الذين يتعاملـون مع هذه العمليـة التعليمية أخذًا وعطاء. هذه ألف باء الشـروط الصحية اللازم توافرها في البيئة (بما في ذلك جبهة التعليم في هذه البيئة) حتى ينطلق أي نشاط إنساني منظَّم فيحتفظ بنظامـه الداخلي ويتقدم نحو مزيد من تفتح إمكانياته. ويبقى بعد ذلك أن نتنبأ ونحـن أقـرب ما نكون إلـى اليقين بصدق هذا التنبؤ بأن الاسـتقرار المنشـود لمرفق التعليم لن يتحقق إلا بالقدر الذي يتولى به أهل العلم والتعليم أمورهم بأيديهم، والمقصود هنا أن يتولوها فعلا وحقا،لا قولا وزيفا.

ثانيـا: تخفيف جرعة التسييس التي نأخذ بها معظم مرافقنا ومقدَّراتنا. هذا أيضـا يعتبر الآن مطلبـا ملحّا لإصلاح أمور كثيرة في حياتنا في الآونة الراهنة، ومـن بين الأمور موضوع التعليم الذي ينصـب عليه اهتمامنا في هذا الفصل، في فتـرة ماضية من تاريخنا الحديث ربما كانت جرعة التسييس الشـائعة أمرا لابد منـه، كانت جزءا من طبيعة الثورة المصرية بعد الحرب العالمية الأولى،

وربمـا اقتضتهـا كذلك ظـروف صراع القـوى الوطنية ضـد كل الأغلال التي كانـت تتهددهـا. لكن مـا حدث بعد ذلـك أن أصبح التسييس جـزءًا من مناخ الحكـم الشـمولي، ولا تزال الرواسـب تلاحقُنـا حتى الآن بدعـاوى مختلفة وتحت مسميات متعددة.

ليـس في هذه الدعـوة إلى تخفيف جرعةَ التسييس أي تعارض مع ضرورة الثقافة السياسية للمواطنين عامة، والمثقفين منهم بوجه خاص، لكن الاهتمام بتحصيل الثقافة السياسـية ونشـرها شـيء، وهـذا الفيض مـن التسييس الذي نغمر به كل مؤسـساتنا الاجتماعية شـيء آخر. الثقافة السياسـية تمدنا بالإطار المناسـب لفهـم الأحداث العامة، داخل الوطن وخارجـه، وتمكّننا من الربط بيـن الطرفيـن؛ بحيث تزودنا فـي نهاية الأمـر بالتوجه المناسـب الذي يجعل باسـتطاعتنا أن نصنع لأنفسنا رأيا وموقفا أساسـه الاختيار الحر. أما التسييس فهو هذا النشـاط الذي نشـهده متمثلا في محاولة تسخير الكثير من مؤسسات المجتمع للدخول مباشرة في لعبة التضاغط بين القوى السياسية.

وقـد جـرى علـى المؤسـسات التعليميـة موضـوع التسييـس هـذا بصور مختلفة، تتناسب مع طبيعة القوى التي تعهدته في الفترات المختلفة، والمهم أن محـاولات التسييس وقعت وأصابـت أقدارًا متفاوتة مـن النجاح، تعادلها بالضبط أقدار مكافئة من فشـل المؤسسات التعليمية في أداء الوظيفة التي من أجلها أنشئت، ألا وهي: التعليم، والتدريب، والتربية.

هـذا ما حدث، وهذا هو معنى التسييـس الذي نقصده، طمس كل المعالم الوظيفيـة لمؤسـسات المجتمـع، وكأن المجتمـع يستطيـع أن يستغنـي عـن التعليـم والطب والهندسـة والصناعة والزراعـة... إلخ، لينـام ويستيقظ على السياسـة، يطبِّب مرضاه بالسياسة، ويهندس بيوته وطرقه وجسوره بالسياسة،

ويقيم مصانعه بالسياسة، ويدير مزارعه بالسياسة... إلخ، هذا بالضبط هو الذي ينبغي لنا أن نراجعه بغض النظر عن توجهاتنا السياسية، وبغض النظر عن كوننا حكومة أو معارضة، ومن هذه المراجعة نتقدم إلى تصحيح أوضاعنا وتوجهاتنا، وخاصة بالنسبة للمؤسسات التعليمية؛ لأن فسادها يستتبع بالضرورة فساد الحياة الاجتماعية، ونجاحها شرط لابد منه لارتقاء الحياة الاجتماعية.

خاتمة:

أما بعد – فقد حرصنا في هذا الفصل على أن نقدم ما قل ودل من المقترحات بحلول عاجلة وأخرى آجلة. والمتأمل في هذه الحلول يجدها وثيقة الصلة بطبيعة مشكلات الانحرافات السلوكية التي شاعت بين الطلاب وأصبحت مهدِّدة للعملية التعليمية بأسرها، كما أنها تأخذ في الاعتبار منشأ هذه الانحرافات والظروف التاريخية التي أدت إلى تفاقمها، ومع ذلك فبالإمكان التفكير في مقترحات أخرى للحلول العاجلة تأتي في الأهمية بعد الاقتراحات الثلاثة التي قدمناها، ولكن لا يجوز تجاهلها: من ذلك مثلا إعادة النظر في طبيعة الامتحانات؛ أيجوز أن تستمر أسئلة الامتحانات بصورتها الراهنة ومعظمها أسئلة لتقدير كفاءة الذاكرة الآلية؟ أم يجب التحول إلى ما يسمى بأسئلة حل المشكلات؟ أي النوعين يخدم الأهداف الحقيقية للتعليم؟ وأي النوعين يجعل الغش سهلا ميسورا، وأيها يعوقه؟ كذلك لابد من إعادة النظر في نظم الرقابة المعمول بها في الامتحانات، في المدارس، وفي الشهادات العامة، وفي الجامعات؛ لابد من ابتكار نظم أكثر كفاءة وأقل إتاحة للتسيب.

ولابد من العمل على سـد الثغرات التـي تغري بالعدوان على القانون، ثم ما العمل في موضوع «أبناء الأساتذة»، وفي موضوع أبناء كبار المسئولين في الدولـة وأقاربهم؟ كذلـك لابد (ونحن في غمرة هـذه الاقتراحات الإضافية) من مزيد من ترشـيد الإعلام، والإعلام المرئي بوجـه خاص، والمسئولية في هـذا الصدد موزعة بين الإعلاميين الرسـميين والكتّـاب ذوي الحس النقدي المرهـف والقدرة على الحكم الصـادق الأمين، هذه بعض مقترحات إضافية تقـع تحت ما أسـميناه بالحلول العاجلـة، ومَن يتقدم لحمـل المسئولية بأمانة سوف يجد المزيد من هذا الطراز.

وكذلك فيما يتعلق بالحلول الآجلة؛ هناك الكثير من التوجهات التي يمكن إضافتها إلى ما سبق أن ذكرناه؛ ويأتي في مقدمتها الحاجة إلى المزيد من دعم القانونية في الحياة؛ يتصور البعض أن ضمائر الأفراد شيء واستقرار القانونية في حياة المجتمع شـيء آخر، وهذا تصور غير دقيق، وحقيقة الأمر أن الصلة وثيقـة بين القانونيـة الاجتماعية والضمير، فإذا اختل إعمـال القانون أو اختل التـوازن بين مفردات منظومة القيم التي يدافع عنها اختلت ضمائر الأفراد، ثم إنه لابد من مزيد من دعم اسـتقلال الجامعات وإلا فستظل سياسـات التعليم فيهـا مملاة عليها؛ وأخيـرا وليس آخرا لابد من الإسـراع في مسيرة الإصلاح الاقتصـادي حتى تصل بمنجزات هذا الإصلاح إلى المستوى الذي يشـعر به المواطن الفرد في حياته الخاصة والعامة.

والمهم في كل ما ذكرنا أن تتناوله إرادة الفعل، فعل التغيير.

الباب الثالث

التعليـــم الجامعي

الفصل الأول: الجامعة المصرية: تاريخ ورسالة.

الفصل الثاني: أهم التغيرات التي طرأت على الجامعات الحديثة.

الفصل الأول

الجامعة المصرية: تاريخ ورسالة(*)

السمة الرئيسية لعمل السياسي الممارس هي الاستجابة لمطالب الحاضر، دون أن يتجاهل اعتبارات المستقبل المنظور. وفي مقابل ذلك فإن الهم الرئيسي للمشتغلين بالفكر الاجتماعي من جمهور المواطنين هو التدبير للمستقبل القريب والبعيد في ضوء العوامل المترسبة من الماضي والحاكمة للحاضر. فإذا تحالف الطرفان، السياسي الممارس والمفكر الاجتماعي ارتفعت احتمالات تحقيق الحياة الاجتماعية السوية، وهي التي يغلب على المواطنين فيها الاستقرار الذي يخامره الرضا بالحاضر ومواصلة التنمية لما آل إليهم من ميراث الماضي، والرجاء الذي يغلب عليه التفاؤل إزاء المستقبل.

بوحي من هذا المنطق يأتي حديثي عن الجامعة أقدمه إلى المواطن العادي بوجه عام لأن هذا حقه، وإلى السياسي الممارس بوجه خاص؛ لأن العمل السياسي مسئولية. والجامعة واحدة من المؤسسات الاجتماعية التي يشتبك فيها حاضر الأمة ومستقبلها القريب، كما يتواصل فيها ماضيها ومستقبلها البعيد، وهي في الوقت نفسه مؤسسة محورية شديدة التأثير في

(*) يونية، وأكتوبر 1998.

فاعلية الأمة، فإذا قدر للطرح الذي يقدمه المفكر الاجتماعي وللقرارات التي يصدرها السياسي الممارس أن يتكاملا في منظومة معنوية واحدة حول رسالة الجامعة فستكون هذه المنظومة من بين الآليات الاجتماعية/ السياسية بالغة الأهمية في تحديد توجه الأمة نحو المستقبل.

أضواء تاريخية

يخيل إليّ أن نظرتنا إلى الجامعة وإلى رسالتها في المجتمع أصبح يشوبها كثير من الغموض، وأن هذا الغموض ناجم عن أسباب كثيرة، يأتي في مقدمتها تضارب الأفكار المطروحة حول رسالتها الاجتماعية وكون هذه الأفكار تحمل شحنات عاطفية كبيرة أو بالأحرى متضخمة، مع استثارة لآمال أضخم منها تعوق التناول العقلاني الرصين للموضوع.

غير أن الاعتراف بوجود هذه العوامل من حولنا لا يجيز الاستسلام لوطأتها والرضا بأن تتسم أدوارنا إزاءها بالانفعال بل وبالمزايدة في مجاراتها، ولكن يستوجب الإصرار على استيضاح ما هو غامض، وعلى التناول النقدي النزيه لما هو قائم وراء هذا الغموض من أفكار وتوجهات.

ما هي الجامعة كمؤسسة اجتماعية لها طبيعة المنظومة؟ هناك طريقان للإجابة عن السؤال المطروح: أحدهما طريق المنظور التاريخي، وثانيهما طريق الرجوع إلى فكر الخبراء. والفصل الراهن مكرس للإجابة من خلال المنظور التاريخي، وسوف نفرد فصلا آخر للإجابة التي يمليها فكر الخبراء، ويقضي المنظور التاريخي بأن نتابع تاريخ نشوء المؤسسة وما اكتنف هذا النشوء من تصورات، ثم ما طرأ عليها (أي على المؤسسة) من تغيرات في البنية والوظيفة عبر فترات التاريخ. ولمّا كانت هذه المؤسسة ذات وجه عالمي ولها في الوقت نفسه جذور وطنية أو قومية، فسوف ندخل في حسابنا

هذين الجانبين، ثم نستخلص ما هو جوهري وراءهما معا؛ أي المكونات الجوهرية للمنظومة الجامعية حيثما كانت.

الجامعات في الغرب

تشير المراجع التاريخية إلى أن البدايات المبكرة لظهور الجامعات في العالم (شرقه وغربه) تقع في خلال القرن الثاني عشر وبواكير الثالث عشر الميلادي. فقد تأسست في تلك الفترة ثلاث جامعات في أوروبا، إحداها في باريس، والثانية في بولونيا بشمال إيطاليا، والثالثة في أكسفورد بإنجلترا. وفي تلك الفترة أيضا بدأت تتخلق الوظيفة الجامعية للأزهر في مصر (رغم أن المسجد نفسه شُيِّد في أواخر القرن العاشر الميلادي) ولكننا نركز النظر أولا (وباختصار شديد) على البدايات الأوروبية، ثم نعود بعد ذلك إلى سيرة الأزهر الشريف.

يقول المؤرخون إن الجامعات الأوروبية ظلت لفترة حوالي قرنين (بعد ظهور بوادرها المبكرة) تسمى «المدارس العامة» (أو الاستديوهات العامة) وفي خلال القرن السادس عشر بدأ الاسم يتغير ليصبح «الجامعة» بدلا من المدرسة العامة. وطوال المسيرة التاريخية حتى وقتنا الحاضر بقيت المكونات الجوهرية للجامعة هي المكونات الآتية :

أولا : أنها تقوم على تجمع طوعي لمجموعة من الأشخاص (هم المعلمون والتلاميذ) في تنظيم يشبه تنظيمات الطوائف الحرفية.

وثانيا : أن يكون لهذا التجمع مقر معلوم.

ثم أضيف إلى هذين المكونين مكون ثالث بعد حوالي ثلاثة قرون مؤداه أن يكون لهذا التنظيم الحق في منح ما يعرف بالدرجة الجامعية، وهي

اعتـراف (أي رخصـة – ليسانـس) بأن هذا الشـخص أو ذاك أصبح مؤهلا في مجـال بعينه مـن مجالات المعرفـة أو الخبرة. ومنـذ البدايـات المبكرة لهذه الجامعات نجدها تضطر إلى الاشـتباك في صراعات مع ممثلي السلطة، ومع نهايـة القرن الثالث عشـر تحقق لها نصر ملحـوظ، وتحقق لها كذلك قدر من النمـو، وتفتق هذا النمـو عن تخلق كيانات صغرى بداخلها، وبذلك أصبحت الجامعـة اتحادا يضـم أربعة كيانات رئيسية، هي: كليـات اللاهوت، والطب، والحقـوق، والآداب. ولكل كلية مجلسها المستقل لتدبير شـئونها الداخلية. أمـا الجامعـة فلهـا مؤتمر أو تجمع عـام حيث يجري التصويت على الشـئون العامة للجامعة. وعندما أذن القرن الثالث عشـر بالانتهاء كانت جامعة باريس هي أرقى الجامعات في أوروبا. وعلى امتداد القرن الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشـر توالى ظهور الجامعات في أوروبا، نذكر في هذا الصدد على سبيل المثال جامعات: بادوا، وبيزة، وبافيا، وسالامانكا، ولشبونة، ومونبيلية، وأورليان، وبواتييه، وبراغ، ولايبزج، وهايدلبرج، وأوبسالا، وكوبنهاجن.

الجامعات في مصر:

الأزهر الشريف

نبـدأ بالحديث عن الأزهر: فقد بدئ في بنـاء المسجد في جمادى الأولى سنة 359 هجرية واكتمل البناء في رمضان سنة 361 هجرية (حوالي سنة 970 ميلاديـة). قام ببنائـه جوهر الكاتب الصقلي مولى المعـز لدين الله الفاطمي، تعزيـزا لحكم الدولة الفاطمية الذي امتد إلـى مصر. وألحق بالمسجد خمسة وثلاثـون فقيهـا يجتمعون فيـه يوم الجمعـة بعد الصـلاة ويستمـر اجتماعهم حتـى يؤذن لصـلاة العصر، وفي هـذه المدة يلقون دروسـا في الفقه الشـيعي الـذي كانت الدولة الفاطمية تتبعه. وقد أوقفـت مصادر رزق للإنفاق عليهم،

وأورد المقريـزي فـي خططـه قائمـة مفصلـة بهذه المصـادر وكيفيـة توزيعها بيـن أبواب الإنفـاق المختلفة. ومـع دخول الأيوبييـن الديار المصرية (سـنة 1169م)، ثـم انتهاء حكم الفاطميين (سـنة 1171م) تراجعت العناية التي كان يلقاهـا المسجـد. إلا أن هذه العناية لم تلبث أن عـادت ثانية أيام حكم الظاهر بيبـرس البندقـداري (خلال القرن الثالث عشـر الميلادي)، وكـان من مظاهر هـذه الرعايـة أن رتبت للجامـع مجموعة من الفقهاء لتعليـم الناس فقه الإمام الشافعي. ويروي المقريزي أنه في أواخر القرن الثامن وأوائل التاسع الهجري (حوالي الخامس عشر الميلادي) كان الجامع عامرا معظم الوقت بالدارسين فيه، وكانت مواد الدراسة تشمل علوم الفقه والحديث والتفسير والنحو، وإلى جانـب ذلـك كانت تعقد فيه مجالـس الوعظ وحلقات الذكـر، ويبدو من هذا الحديـث ومن أحاديث أخرى أن القرن الخامس عشـر الميلادي شـهد ذروة في ازدهار الجامع الأزهر.

وعنـد هذا التوقيت التاريخي، نتوقف قليلا ونغيـر زاوية النظر كي نستعيد ذكريـات مـا حـاق بمصر وقتئـذٍ. ففي يولية 1497 اكتشـف فاسـكو دي جاما (البرتغالـي) طريـق رأس الرجـاء الصالـح للوصـول مـن أوروبـا إلـى الهند بالالتفـاف حول الساحل الجنوبـي للقارة الإفريقية، وكان هـذا إيذانا بتراجع خطير في اقتصاد مصر؛ إذ لـم تعد معبرا ذا شـأن للتجارة بين أوروبا والشـرق، بـكل ما يعنيه ذلك من عائد اقتصادي وسياسـي وحضاري. ثم في يولية سـنة 1517 سـقطت مصر في قبضة الحكـم العثماني، وبقيت ولايـة عثمانية لمدة أربعـة قرون رسـميا (وأقـل قليلا من ثلاثة قـرون فعليا). وأمـام هذا المفصل التاريخـي يمكن للقارئ أن يتمهل بعض الشـيء لصياغة عدة تخمينات مهما تكن ذكية فهي لا ترقى إلى مرتبة الفروض العلمية؛ لأنه لا سـبيل إلى امتحان

صحتهـا أو فسادهـا (ومـع ذلك فمن حقـه أن يتأملهـا لأنها توحـي بكثير من المعاني والدلالات)[1].

لو أن مصر لم تكن قد وقعت في أسر التبعية العثمانية، بكل ما ترتب على ذلـك مـن أحداث مست كيانهـا المـادي والمعنوي، أكان يحتمـل للأزهر أن يتطور فتتخلق من نسيجه جامعة تضم في رحابها كيانات لدراسات دينية وطبية وأدبيـة... إلـخ. (كما حدث في جامعـات الغرب)، ولكن بما يتناسـب وآثار المحـددات النوعية التـي يمليها السياق الحضـاري/ التاريخي/ الاجتماعي للأزهر؟ أم كان يحتمل أن يتطور من خلال صيغة أخرى لها أصالتها وإبداعها الخـاص؟، وهـل كان في رحـم التاريخ عند السقـوط ما ينبئ بمـا يحتمل أن تفصـح عنه تلك الأصالـة؟ أم أن الأزهر كان يحمل في تكوينـه منذ البداية ما يقيِّد تطوره؟ هذه وغيرها سـتظل أسـئلة لاسـبيل إلى حسمها. كل ما نستطيع قوله في هذا الصدد: كانت لدينا بداية، وظلت بداية.

الجامعة المدنية

فـي مطلع القرن العشـرين تحـاول مصر أن تبـدأ بداية جديـدة، «الجامعة المصرية». ففي أول فبراير سـنة 1900 نشـرت مجلة «الهلال» مقالا بعنوان: «مدرسـة كلية مصرية هي حاجتنـا الكبرى». وجاءت الفكـرة تعبيرا، كالفجر الصادق، عن احتياج حقيقي يتخلق في رحم الأمة، وهي في مرحلة حرجة من تعبئـة طاقاتها لمقاومة المستعمر الإنجليزي مقاومة تتناسـب وطبيعة جذورنا وعمقهـا فـي الحضـارة الإنسانية، فلم تلبـث الدعوة أن لقيت مـن الاحتضان مـا كانت تستحقه؛ إذ جـاء احتضانا عقلانيا ووجدانيا وعمليا كشـف عن نمو

(1) وخاصة في وقتنا الحاضر، بداية الألفية الثالثة، وبوجه أخص بعد اندلاع ثورة 25 يناير سنة 2011.

متسارع مع الأيام بحيث اكتملت المرحلة الأولى لاستواء الثمرة بافتتاح الجامعة في 21 ديسمبر سنة 1908، وربما كان من الخير للقارئ الذي لم يتح له من قبل أن يطلع على هذا التاريخ أن يلتمسه في المجلد الممتاز الذي أصدرته جامعة القاهرة في سنة 1983 بمناسبة عيدها الماسي. كما أن ما نشره المؤرخ الفاضل الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق في جريدة الأهرام في أغسطس 1997 حول هذا الموضوع فيه الكثير من العلم والإمتاع. أما عن الجوهر الذي يهمنا في مقامنا الراهن أن نبرزه من بين وقائع هذا التاريخ وما تحمله من دلالات فنجمله في النقاط الأربع الآتية:

أولا : أن الدعوة إلى إنشاء الجامعة صدرت أول ما صدرت من بين صفوف الشعب، لم تصدر من الحاكم ولا من الحكومة.

ثانيا : أن الاستجابة الإيجابية التي استثارتها الدعوة صدرت كذلك من صفوف الشعب، بدءا بالترحيب، ومرورا بالاكتتابات لتمويل المشروع، ووصولا إلى تنظيم الخطوات التنفيذية والمشاركة في القيام بها، ولا يعني ذلك أن الحكومة لم يكن لها أي دور في تنفيذ المشروع، ولكن دورها جاء متأخرا. أما المبادرة فكانت من المواطنين.

ثالثا : أن الرسالة الاجتماعية للجامعة تم تحديدها منذ بدء الدعوة على أنها رسالة حضارية في المقام الأول، فقد جاء في مقال «الهلال» المشار إليه ما مؤداه أن مهمة هذه الجامعة سوف تكون تثقيف الشبان المصريين، وتعليم الشعب معاني الحرية والاستقلال وحب الوطن. وجاء فيما كتبه الزعيم مصطفى كامل فيما بعد، أن مشروع الجامعة «يرفع شأن الأمة ويعد لها رجالا أقوياء ذوي مدارك واسعة وإحساسات عالية يردون إليها مجدها وعظمتها ومقامها بين الأمم». وجاء في تقرير اللجنة الدائمة التي شكلت لوضع أول

لائحة داخلية لتنظيم شئون الجامعة ما نصه إن الغرض من إنشاء الجامعة هو «ترقية مدارك وأخلاق المصريين على اختلاف أديانهم وذلك بنشر الآداب والعلوم»، وأخيرا وليس آخرا، وبعد أن عركتنا الأيام وعركت معنا الجامعة من خلال أحداث وخطوب اجتزناها على امتداد القرن العشرين[1] جاء في المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات في أحدث صياغاته (وهي الصياغة الصادرة سنة 1972) ما نصه: «تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي.. في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا، متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية...».

أما بعد ...

فهكذا يتسم تاريخ الجامعة بخصائص نوعية تفرّق بينه وبين تاريخ أية مؤسسة اجتماعية أخرى؛ فقد نشأت الجامعة كمنظومة محدّدة لذاتها في تعيين معاييرها (فهي التي تمنح الترخيص) وتعين نمط نموها (إلى وحدات صغرى)، نشأت (في الغرب والشرق جميعا) نشأة طوعية، حتى في حالة نشوء الجامعة المصرية المدنية في بداية القرن العشرين؛ حيث يمكن القول إن الداعين الأوائل إلى إنشائها الذين ربما كانوا متأثرين بالنموذج الأوروبي

(1) انظر في هذا الصدد كتاب «الجامعة المصرية والمجتمع: مائة عام من النضال الجامعي: 1908-2008»، تحرير رؤوف عباس. ويعتبر هذا الكتاب من أقيم المؤلفات التي صدرت في هذا الموضوع. وقد تم تأليفه تحت رعاية «جماعة العمل من أجل استقلال الجامعات، المعروفة باسم 9 مارس». ومن أهم فصوله الفصل التاسع، المعنون: «شهادات»، ويحتوي على خمس شهادات لشهود عيان على ما أصاب الجامعة في نضالها على سبيل الاستقلال الجامعي، هم (بترتيب شهاداتهم)؛ الأساتذة الدكاترة: فوزي منصور، ونادر فرجاني، وأمينة رشيد، وسعد النشائي، وأحمد عامر.

غير أن هذا التأثر لا يعني أنهم كانوا بدعوتهم تلك يستجيبون لتعليمات هبطت عليهم من الخارج أو من حاكم أو حكومة، بل كانوا يلبون نداء داخليا خالصا مخلصا لوطنهم. وأمام هذه الحقيقة (أعني الطواعية والتحديد الذاتي) التي تقف من وراء النشأة الأولى للجامعات في الغرب والشرق، لابد من افتراض أن هذه النشأة جاءت تلبية لحاجة مجتمعية/ حضارية بالغة الأهمية، في يقيني أنها لا تقل أهمية عن الحاجة التي أملت ابتكارًا آخر هو ما نسميه «الدولة». وقد جاءت التباشير الأولى للجامعات معاصرة للبراعم الأولى لتركيبة «الدولة» (التي لم تكن معروفة طوال العصور الوسطى الأوروبية المبكرة).

وربما كان في هذه الوقائع التاريخية ما يعني أن «الجامعة» و«الدولة» كانتا معا اختراعين اجتماعيين يستعين بهما المجتمع الإنساني، الآخذ في التطور، على مواجهة مطالب هذا التطور التي أصبحت (عندئذٍ) أضخم وأعتى من أن تفي بها أدوات المعرفة والممارسة التي كانت متوافرة في عصور سابقة، أو أدوات المعرفة والعمل كما يعرضها عباقرة أفراد من أمثال: دافنشي وجاليليو وابن خلدون؛ كان هؤلاء عباقرة فعلا ولكنهم كانوا في نهاية الأمر أفرادا محدودين بكل معاني المحدودية. أما مفهوم الجامعة فكان يعني ما يشبه أن يكون مجتمعا/ بوتقة لتجميع جهود أمثال هؤلاء العباقرة، وتنظيمها وتنميتها ومواصلة السير بها عبر الأفراد والأجيال. بعبارة موجزة، مجتمعا لتعظيم العطاء الفكري والنبوغ.

وكذلك جاء مفهوم الدولة (القومية) البازغ والمواكب حينئذٍ[1] منطويا على صيغة تنظيمية أكفأ بكثير من جميع تنظيمات السلطة السابقة عليه، وأقدر

(1) نذكر هنا جهود محمد علي في تأسيس الدولة المصرية الحديثة في بداية القرن التاسع عشر. وما صحب ذلك في ذات الوقت من تأسيس لمدرستي الطب والمهندسخانة، وإرسال البعوث العلمية إلى الخارج. ونحن نعتبر هذه المصاحبات في جملتها إرهاصات بإنشاء الجامعة المصرية سنة 1908..

على الصمود واتساع مساحة السلطة واتصالها عبر الأجيال. هكذا أقرأ تاريخ نشوء الجامعة في العالم (بما في ذلك مصر) مسايرا لتاريخ نشوء الدولة، كانت الدولة أداة المجتمع لتنظيم جهود حفظ البقاء، وكانت الجامعة أداة المجتمع لتنظيم جهود التقدم في مواجهة المجهول.

الجامعات في مجتمعاتنا المعاصرة

السؤال المطروح الآن هو: أين جامعاتنا المعاصرة (من حيث رسالتها) من مفهوم «الجامعة» كما تحدد وتبلور عند المنشأ التاريخي؟ والتبرير لطرح هذا السؤال يتمثل في حقيقة مؤداها أن المؤسسة الجامعية جرت عليها تغيرات كثيرة تناولت بنيتها ووظيفتها معًا بأشكال وأقدار مختلفة تفاوتت من مجتمع إلى مجتمع في أنحاء العالم المختلفة، ومن مرحلة إلى مرحلة أخرى على امتداد المسيرة التاريخية. فإلى أي مدى امتدت آثار هذه التحولات إلى المساس بما هو جوهري في مفهوم الجامعة؛ من حيث هي كيان بعينه يؤدي وظيفة بعينها؟

سأحاول الآن أن أرصد ما طرأ على الجامعات من تغيرات، ولن أقتصر في هذا الرصد على أحوال جامعاتنا في مصر، بل سأبدأ بجامعات العالم (المتقدم أساسا) وأمتد منها إلى جامعاتنا المصرية (على طول القرن العشرين وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية)؛ بحيث يتسنى لنا فهم ما يحدث لدينا في إطار ما حدث ويحدث في جامعات العالم، وهو ما يوفر أساسا معقولا للوصول إلى حكم موضوعي متزن، وسأعتمد في هذا الرصد على تقرير صدر باسم «المجلس الدولي لمستقبل الجامعة» تحت عنوان: «العرف الجامعي»، ونشرته مطبعة جامعة شيكاغو.

الفصل الثاني

أهم التغيرات التي طرأت على الجامعات الحديثة

أورد التقرير المشار إليه عشرة تحولات مهمة وجاء حديثه في هذا الصدد مفصلا في غير إسهاب. وفي حديثي هذا سوف أختصر هذه التحولات إلى ثمانية فقط أعتقد أن فيها الكفاية. وفي الوقت نفسه سوف أشير حيثما كان ذلك ملائما إلى موقع جامعاتنا المصرية من هذه التحولات، باعتبار أن جامعاتنا هي في نهاية المطاف محط اهتمامنا . وفيما يلي ذكر هذا التحولات :

أولا: الاتجاه إلى الأعداد الكبيرة

يعتبر التقرير أية جامعة ذات أعداد كبيرة إذا زاد عدد الطلاب فيها على عشرين ألف طالب. ويؤكد صراحة أنه لا توجد في انجلترا جامعات بهذا الحجم إطلاقا، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتوجد جامعات كبيرة بهذا المعنى غير أن الجامعات الممتازة أصغر من ذلك بكثير، وقد أحصى التقرير أكثر من ثلاث عشرة سوءة لهذه الجامعات الكبيرة؛ في مقدمتها الهبوط بمستوى التدريس، وضعف مواظبة الطلاب، وحدوث قدر من الغربة بين الأساتذة والطلاب لا يمكن تجاوزه، كما أن التدريس لأعداد كبيرة من الطلاب غير العابئين بما يقدمه الأستاذ يكون له أثر مدمر على معنويات معظم الأساتذة، وكذلك فقد أدت الأعداد الكبيرة للطلاب إلى ابتكار طرق بائسة

لتعيين أعداد كبيرة نسبيا من أعضاء هيئة التدريس هم في حقيقة الأمر عبء على جامعاتهم في حاضرها ومستقبلها. هذه بعض السوءات المترتبة على إلحاق الأعداد الكبيرة من الطلاب بالجامعات.

ثانيا: جامعة الخدمات

ويقصد التقرير بهذه البطاقة الإشارة إلى الجامعات التي يزيد الاهتمام فيها بتقديم الخدمات ذات الفائدة العملية العاجلة لأبناء البيئة الاجتماعية المحيطة بالجامعة، أو لبعضهم. ويحلو لكثير من السياسيين ورجال الأعمال أن يتهموا الجامعات بأنها أبراج عاجية لا صلة لها بمطالب المجتمع من حولها. وفي مصر ازداد ترديد هذا الاتهام بعنف يصل إلى حد التلميحات العدوانية منذ سنة 1952.

وقد أسفرت الضغوط في هذا الصدد (في مصر وفي الخارج) عن رضوخ الجامعات وتحملها أعباء تقديم أنواع شتى من الخدمات الاجتماعية، وكان ذلك في نهاية الأمر على حساب انصراف هذه الجامعات إلى جوهر عملها الأكاديمي، بدءا من اضطرار الإدارة إلى توزيع جهودها بين النشاط الأكاديمي والنشاط الخدمي إلى الاضطرار إلى زيادة أعداد الموظفين الإداريين للمعاونة في تحمل الأعباء الإضافية، إلى صيرورة هذه الزيادة في الموظفين عبئا بيروقراطيا يثقل كاهل المؤسسة، إلى اعتبار الأموال المرصودة لهذه النفقة الإضافية كأنما هي جزء من ميزانية الجامعات... إلخ.

ثالثا: الجامعة المسيَّسة

يشير التقرير إلى أن محاولات التسييس امتدت لتؤثر في كيان الجامعات ووظيفتها في جميع مجتمعاتنا الحديثة، مع تفاوت في العنف والفجاجة.

ومع أن أحدا لا يستطيع أن يحبذ الدعوة إلى عدم الاكتراث لأحداث السياسة عموما، فإن التفرقة واجبة بين إستراتيجيات السياسة من ناحية ومناوراتها اليومية من ناحية أخرى؛ فالحرص على إدراك الإستراتيجيات وتبني توجه واضح نحوها، جزء لا يتجزأ من المواطنة الناضجة بغض النظر عن كون المواطن المعني من الجامعيين أم من غير الجامعيين. أما المشاركة في المناورات (مهما تكن الأقنعة) فهي كفيلة بإصابة المؤسسة الجامعية بأضرار مدمرة. هنا يجدر بنا أن نذكر أن تاريخ الجامعات في مصر يطفح بأنواع منوعة من المحاولات لتسييسها من جانب الحكام والطامعين في الحكم على حد سواء. وسوف يكون من مهام أساتذة التاريخ الحديث أن يلقوا الضوء الكاشف على هذا الجانب من تاريخنا الاجتماعي/ الثقافي حتى يستطيع أبناء الأجيال القادمة أن يقدروا حجم الدمار الذي أحدثه هذا العامل بوجه خاص في قدرة جامعاتنا على الإسهام في صناعة العلم على امتداد القرن العشرين.

رابعا: الجامعة المنقادة للحكومة

والمقصود هنا هو الإشارة إلى خضوع أعداد كبيرة من جامعات الدنيا بأسرها لأنواع ودرجات من التدخل الحكومي لا باسم التوجه السياسي (الذي تحدثنا عنه في الفقرة السابقة)، ولكن باسم التحكم المالي وعن طريقه غالبا. وقد نفذت كثير من حكومات العالم إلى التأثير في الجامعات عن طريق حجم الأموال التي تدفعها كمنح دراسية أو كمنح للبحث العلمي. فمن خلال هذه المنافذ استطاعت وتستطيع كثير من الحكومات التأثير في المسيرة الجامعية ذاتها، وذلك بإعطاء أوزان مختلفة لبعض مجالات الدراسة أو البحث دون البعض الآخر.

خامسا: البيروقراطية

تـزداد مفـردات البيروقراطية تمكنا من أية مؤسـسة كلما تضخم حجمها: فمـع هذا التضخـم يزداد عدد الإجـراءات والمكاتبات اللازمـة، وزيادة عدد الخطـوات والمكاتبـات تستلـزم مزيـدا مـن عـدد العامليـن الإداريين، كما تستتبـع تجميـد صياغات الإجـراءات في قوالـب بعينها وتجميـد المكاتبات على أسـاليب بذاتها...إلخ. وهكذا يتوالى ظهـور عناصر البيروقراطية واحدا بعد الآخر.

وفي مصر يتعاون على نسج خيوط البيروقراطية عاملان رئيسيان، أحدهما كبر حجم الجامعات. أما العامل الثاني فهو نزوع الإدارة لدينا (بمعناها العام) إلـى مركزيـة الحكم، وهو نـزوع لافت للنظر في نشـاطه المحموم سـواء في الجامعـات أو في سـائر مؤسـساتنا الرسـمية وغير الرسـمية. ومهمـا قيل عن سـلطات المجالـس في الجامعـات، فالحقيقة التي لا جدال فيها أن سـلطات المجالـس الجامعيـة تتآكل يوما بعد يـوم، وكلما كانت المجالـس أقرب إلى الواقع اليومي للعملية التعليمية كان التآكل أشد عنفا.

سادسا: العقبات أمام البحوث

لايـزال العرف الجامعي يربط بين التعليم والبحث العلمي، ولا يزال يقوم كمحـك رئيسـي لتقييم معظم جامعـات الدنيا لنفسها ولبعضهـا البعض. وقد ترتبـت على هذه الحقيقـة صعوبات متعددة ناجمة عن تزايـد المعوقات أمام إجراء البحوث في كثير من المجالات، ومع ذلك نجحت كثير من الجامعات الأوروبيـة والأمريكية في التغلب على هذه المعوقـات (وكان معظمها يتعلق بالتمويل والنشـر). ولكـن الأمر بالنسبـة لجامعاتنا المصرية لـه خصوصيته، فبالإضافـة إلـى صعوبات التمويل والنشـر القائمة بصورة بالغـة السوء فهناك

عائقة العوائق، ألا وهي: أن المناخ الأكاديمي لدينا أصبح ملوثا بدرجة لا تسمح بحياة صحية للبحث العلمي في الجامعات، ولا بالنمو السوي في المستقبل القريب لصغار الواعدين من شباب هيئات التدريس.

سابعا: تفكك الجامعة

الأصل في الجامعة أنها منظومة متكاملة حول حياة علمية زاخرة بعامل الخصوبة وثمارها، ولكن من أهم العوامل الفاعلة ضد هذا التكأمل تضخم أحجام كثير من الجامعات، وكثرة تنقلات الأساتذة بين الجامعات المتعددة بدرجة تتعارض مع مقتضيات الانتماء الناجم عن طول الارتباط بمجموعة عمل بعينها وبأسلوب عمل بذاته (في القسم الواحد مثلا)، كذلك سوء الأحوال المعيشية نسبيا في الأقاليم مقارنة بالعاصمة؛ مما يشكل عوامل طرد لأساتذة الجامعات الإقليمية يجعلهم أقل استقرارا مع بعضهم البعض ومع تلامذتهم، ثم إن تزايد محاولات التسييس كان من نتائجه السلبية أن خلق حالة الجامعة التي تجعل «الخارج» هو القبلة التي ترضاها. ونحن في مصر تجتمع لدينا فاعليات هذه العوامل، ونضيف إليها بضعة عوامل تحدد خصوصيتنا في هذا المجال، منها الإغراءات التي تمثلها جامعات البلاد النفطية من حولنا، ومنها تزايد الإغراءات التي تنهال على أساتذة الجامعات لشغل بعض المناصب التكنوقراطية العليا في الدولة، هذا بالإضافة إلى تدني المرتبات الأساسية لأعضاء هيئة التدريس مما يجعل الكثيرين منهم (ولهم العذر في ذلك) متأهبين دائما لقبول عروض بأعمال إضافية خارج أقسامهم وكلياتهم لزيادة دخولهم الشهرية.

ثامنا: انخفاض المعنويات

تطرأ على حياة الأقسام والكليات الجامعية فترات في تاريخها تعاني أثناءها من انخفاض مستوى ثقتها في قيمتها الأكاديمية وفي جدواها. وتسهم

في حدوث ذلك أحداث مثل فقدان عدد من الأساتذة النابهين بسبب الوفاة أو الانتقال إلى جامعات أخرى. وكان يأتي انخفاض الثقة أحيانا أخرى من مصادر مختلفة ليست أصلا من صنع الجامعات، ويكون هذا الانخفاض لحساب ما يحدث من تضخم للقيمة الاجتماعية (التبادلية) لدراسات أو كليات بعينها. ولا علاقة في الحالتين: حالتي الانخفاض والارتفاع والانكماش والتضخم بمستوى الإنجاز الأكاديمي كما تعرضه هذه أو تلك من الكليات. وفي مصر تذكر العامة قبل الخاصة ما حدث من تهليل وتكبير منذ الخمسينيات للكليات «العملية» على حساب ما سمي بالكليات «النظرية»، وهو ما تطور مع الأيام إلى تبلور تعبير «كليات القمة» في الوقت الراهن، ولولا بقية من حياء لشاع في مقابله التعبير المكمل منطقيا، وهو «كليات القاع أو الحضيض».

عودٌ على بدء:

نعود الآن إلى ذكر السؤال الذي نكرس فصلنا الراهن للإجابة عنه: إلى أي مدى امتدت آثار التحولات الرئيسية التي طرأت على الجامعات إلى المساس بما هو جوهري في مفهوم الجامعة؛ من حيث هي كيان بعينه يؤدي وظيفة بعينها؟.. واضح مما أوردت من مادة التقرير الدولي أن معظم الجامعات في أنحاء العالم أصابتها بعض التغيرات الكبرى التي ورد ذكرها، ومعنى ذلك أن ما نشاهده في جامعاتنا من ملامح هذه التغيرات نفسها ليس أمرا ننفرد به دون سائر جامعات الدنيا؛ ومن ثمَّ فلنا العذر أن نستنتج هنا أن هذه التغيرات جاءت نتيجة لظروف اجتماعية/ سياسية عامة لها وجود موضوعي أقوى من الجميع، فلم يكن هناك بد من الاستجابة لها، وقد اختلفت صور الاستجابة من مجتمع إلى آخر كلٌّ حسب ظروفه.

ولكن يجب أن يكون لدينا من شجاعة الخُلق ما يسمح بأن نقول ما لنا وما علينا. أما وقد قلنا ما لنا فلنقل ما علينا بأمانة وصدق، وهذا يتلخص في

أن جميع التغيرات التي ذكرتها وقعت معا لكل جامعة من جامعاتنا تقريبا. وهو ما لم يحدث لجامعات العالم المتقدم، ولكن الذي حدث هناك هو أن التغيرات المذكورة توزعت بين الجامعات المختلفة فأصاب كلا منها تغيران أو ثلاثة على الأكثر. هذه حقيقة أولى. والحقيقة الثانية أن التغيرات لدينا شديدة الفجاجة والعنف، والمثال الذي يوضح ما أقصده هنا هو الأعداد الكبيرة لدينا والأعداد الكبيرة في الخارج، ودلالات الفروق بين هذه وتلك. ومن هذا المنطلق أرى الفرق بين وطأة التغيرات الأخرى كما أصابت جامعاتنا وكما أصابت الجامعات الأخرى التي أشار إليها التقرير. لذلك نجد كاتب التقرير الدولي يتحدث عن أضرار التشتيت التي تقع على الجامعات نتيجة لتلك التغيرات، التشتيت عن مهامها الأساسية. أما أنا فعندما أواجه الحقيقتين المذكورتين (مجموع التغيرات الثمانية مع زيادة وطأة كل منها أضعافا مضاعفة). وقد أصابت معظم جامعاتنا فلا أجد مناصا من القول إن جامعاتنا أصبحت في خطر حقيقي من أن التحولات التي طرأت عليها أوشكت أن تقضي على جوهرها.

أما بعد:

فالقانون تعاقد بين الدولة والمواطنين. فهل الدولة حريصة على الوفاء بتعاقداتها مع مواطنيها؟ والقانون الذي أعنيه هنا هو قانون تنظيم الجامعات.

إذا كان الأمر كذلك فقد وجب على الدولة أن تسارع إلى البدء في طريق إصلاح حقيقي وفق خطة متكاملة بعيدة المدى للسير في تنفيذها على هدي من مراجعة شجاعة وأمينة للتغيرات وما أحدثته من تشوهات، على أن تتم هذه المراجعة بالحكمة الواجبة، وبعيدا عن ضوضاء المناورات السياسية قصيرة النظر.

الباب الرابع

العلم لدينا

الفصل الأول: المدارس العلمية.

الفصل الثاني: البحث العلمي والدولة العصرية.

الفصل الثالث: العلم كضرورة والبحث العلمي كمستقبل.

خير الأمراء الذين يأتون العلماء

وشر العلماء الذين يأتون الأمراء!

حكمة عربية

العلم يُؤتى ولا يأتي!

الإمام مالك بن أنس

الفصل الأول(*)

المدارس العلميـــة

سئلت أكثر من مرة: هل توجد في مصر مدارس علمية؟ وأكبر الظن أن هذا السؤال قد وجّه إلى كثيرين غيري ممن يعملون في سـلك التدريس الجامعي أو فـي مراكـز البحـوث. ولا جدال في أن السـؤال مهم ولا يجـوز تجاهله أو الزوغان من مواجهته. بل إن أهميته لتتعدى أسوار الجامعة ومراكز البحوث، وذلـك مـن منطلق أن للعلم وظيفته القومية، إلـى جانب وظائفه الأخرى التي يسهم بها في تقدم البشرية عامة.

ومن هنا كان من حق المثقفين عامة، وكل مَن يهمه حاضر البلاد ومستقبلها أن يثير هـذا التسـاؤل وما يتداعـى عنه، ومن حقـه أن يتوقع إجابة شـافية عن سؤاله.

غير أن الإجابة المفيدة والأمينة تقتضي أولا أن نتفق على المسميات حتى لا يصبح الحديث لغوا أو ما هو أسـوأ من اللغو، فما هو المقصود بالمدرسـة العلمية في هذا المقام؟

ما هي المدارس العلمية؟

يشير مفهوم المدرسة العلمية في أبسط معانيه إلى تجمع عدد من الباحثين حول أستاذ يعتبرونه قيادة فكرية في ميدان معين من ميادين التخصص، وقد يكون لهذا التجمع مقر معين كأن يكون قسما من الأقسام العلمية في إحدى الجامعات أو في أحد مراكز البحوث، وقد لا يكون له مقر إذ يتم التتلمذ على الأستاذ من بعد. والغالب أن تكون المسألة وسطا بين هذين الطرفين، فتكون للمدرسة نواة مستقرة حول الأستاذ في مكان بعينه، ولكنها مجرد نواة، في حين أن بقية الباحثين الذين يعملون بوحي من أفكار هذا الأستاذ وأساليبه ينتشرون في معاهد أو بلاد أو قارات أخرى، ومن هنا كان الاهتمام الفائق بدعم طرق الاتصال بين الباحثين، يدخل تحت بند الأسفار والندوات المحدودة والمؤتمرات والنشرات الدورية وغير الدورية، فلولاها لما أمكن أن تمتد الرقعة المكانية للمدرسة العلمية أحيانا عبر الأوطان والقارات.

من هذا الوصف نستطيع أن نستنتج أن الأركان الأساسية للمدرسة العلمية أربعة، هي: الأستاذ كقيادة فكرية، والباحثون العاملون مع هذا الأستاذ وتحت قيادته، ثم مجال التخصص، وأخيرا أدوات الاتصال.

وبدون تكامل هذه الأركان الأربعة لا تقوم مدرسة علمية. وبعبارة أخرى فإن كلا من الأركان الأربعة يعتبر شرطا ضروريا لقيام المدرسة، لكنه وحده ليس شرطا كافيا. غير أن معنى المدرسة العلمية ككيان حي، لن يتضح في ذهن القارئ إذا نحن اقتصرنا على التعريف الذي أوردناه، والأركان الأربعة التي أرسيناها، ولابد لاكتمال الوضوح من إلقاء مزيد من الضوء على الدور أو الأدوار التي يقوم بها الأستاذ بين تلامذته ومريديه.

الأدوار المتعددة للأستاذ

يحدثنا التاريخ عن المدارس العلمية كجزء لا يتجزأ من تاريخ العلم نفسه، فالظاهرة قديمة قِدم الاشتغال بالبحث العلمى، والرحلة في هذا التاريخ مهمة ممتعة ومعلّمة في آنٍ معا، لكننا لن نفتح باب الحديث في هذا الموضوع الآن، وكل ما يهمنا هو الإشارة إلى حقيقتين مهمتين تصدقان على مر التاريخ، وهما تتعلقان بدور الأستاذ في المدرسة العلمية:

الحقيقة الأولى أن هذا الدور تراوح بين قطبين متباعدين، فهو إما دور بارز لدرجة تقترب من التفرد، وكأن الأستاذ هو الذي يفكر في كل كبيرة وصغيرة. وهو الذي يخطط للمهام العاجلة والآجلة. ولا يترك للتلاميذ سوى تبعة التنفيذ، هذا قطب والقطب الآخر على الضد من ذلك؛ حيث نجد دور الأستاذ يذوب بين جهود تلاميذه لدرجة يكاد يتعذر معها اكتشاف أين تنتهي تعاليم الأستاذ وأين تبدأ إسهامات التلاميذ، وبين هذين القطبين توجد درجات لا حصر لها من التمايز أو التداخل، هذا عن الحقيقة الأولى.

أما الحقيقة الثانية فتتمثل في تعدد جوانب الدور أو في تعدد المهام التي يقوم بها الأستاذ في مدرسته.

ولما كانت بعض هذه المهام قد اختفت بانتهاء عصور معينة أو نتيجة لتحولات جذرية في الأطر الحضارية التي كانت تحتويها بينما بقيت بعض المهام الأخرى، فقد رأينا أن ينصب حديثنا الراهن على هذه المهام التي احتفظت بهويتها عبر الأطر الحضارية المختلفة والأزمنة المتتابعة، وفي رأينا أن هذه المهام خمس وهي:

الأستاذ كمعلم: من المحقق أن هذه المهمة تأتي في المقام الأول بين مهام الأستاذ، فلولا أن لديه معلومة جديدة يعلّمها لتلاميذه، أو مهارة

جديدة للتدريب عليها، لما تبوأ مكانة الأستاذ أصلا، وكان «ألفرد كنزي» رائد دراسات السلوك الجنسي في أواسط الأربعينيات من القرن العشرين يفاجئ تلاميذه ومساعديه بكثير من المعلومات الجديدة عليهم، وكان يصر منذ الخطوات الأولى في انتظامهم في سلك التلمذة على أن يتعلموا مهارة استجواب المتطوعين من الرجال والنساء بالطريقة المنهجية السليمة، وكان يشارك بنفسه في تدريبهم على كيفية إجراء هذا الاستجواب. والقاعدة العامة التي تصدق على «كنزي» ومدرسته كما تصدق على غيره من الأساتذة والتلاميذ أنه مع مرور الأيام والأعوام على استمرار تماسك المدرسة ومواصلتها النشاط يتغير مضمون التعليم وأسلوبه، فبعد أن كان المضمون يتألف من معلومات تفصيلية بعينها إذا به يقترب شيئا فشيئا من التصورات العامة وإستراتيجيات الفكر، وبعد أن كان الأسلوب أقرب إلى التلقين الصريح يتحول بالتدريج ليصبح أقرب إلى التلميح والإيحاء، وفي ذلك يقول «جيمس فان إلن» أحد رواد علوم الفضاء: «ما أنا إلا هادٍ على الطريق. والشباب من حولي يؤدون كل العمل، وأنا أحب العمل مع الشبان اللامعين الذين يهتمون بزيادة معلوماتهم ومواهبهم وقدراتهم، وأعتبر أن أفضل جزء في حياة العالم هو عمله مع الطلاب الشبان.. كم يسعدني أن أجد طالبا يحب الأشياء التي أحبها أنا، ثم نبدأ مشروعا بحثيا مشتركا، وأحاول من جانبي أن أقود خطواته وأوجهه يوما بيوم»!

ولا تقتصر هذه المهمة على الشكل الإيجابي بإعطاء المعلومة أو تقديم التصور، ولكنها تمتد أيضا لتتخذ لنفسها ما يمكن تسميته بالشكل السلبي. وتكون أوضح صور هذا الشكل عندما يكشف الأستاذ لتلاميذه عما يعتور معلوماتهم من ثغرات يلزم سدها، وكان «كلايد كلوكهون» (وهو واحد من كبار العلماء في علم الحضارات)، يحرص على أن يفعل ذلك مع تلاميذه في

المواقـف الحاسـمة في تاريخ تقدمهـم العلمي، وجدير بالذكـر أن إيقاع هذه المهمـة يتجه إلى مزيد مـن التمهل والبطء، كما أن كثافتها تتجه نحو مزيد من التخفف، فإذا توقفت تماما كان ذلك إيذانا بقرب أفول المدرسـة وانفضاض التلاميذ.

الأسـتاذ كقـدوة: يثيـر الأسـتاذ كثيرا مـن التسـاؤلات في نفـوس تلاميذه ومريديه، بعضها يتعلق بالعلم الذي يتلقونه منه ويشاركون في صنعه، والبعض الآخـر يتعلق بشـخصه، وأيا ما كـان محتوى هذه الأسئلة الأخيرة، ومستوى صراحتها، فلاشـك أن الجذر الكامن وراءها جميعا هو أن هذا الأسـتاذ يقوم أمامهـم كقـدوة؛ فهـم عندما يقبلـون للتتلمـذ عليـه لا يرتبطون بعلمـه فقط، ولكن يرتبطون بشـخصه كذلك، يحدث هذا سـواء كانوا علـى وعي به أو لم يكونوا؛ ومن هنا تنفذ إليهم بعض جوانب شـخصيته ممثلة في عاداته العلمية والحياتية، وفي قيمه، ويتشـكل سـلوكهم في اتجاه يقـرِّب بينه وبين النموذج الـذي يشـهدونه في سـلوك الأسـتاذ. وفي سـير حياة بعـض العلمـاء ما يلقي الضوء الكاشـف على هذا الجانب من جوانب أسـتاذيتهم، فقد كان بومروي وزملاؤه من تلاميذ كنزي ومساعديه معجبين أشـد الإعجاب بقدرة الأسـتاذ على تكريس كل دقيقة في حياته لخدمة مشروعاته البحثية الكبيرة، وما يصيبه نتيجة لذلك من عناء يتحمله بنفس راضية. وجدير بالذكر أن بعض الأسـاتذة يكونـون على درجة عالية من الوعي بهـذا الجانب من مهمتهم فيبذلون جهدا إضافيا لدعمه وترسيخ مقتضياته.

الأسـتاذ كملجـأ أو مـلاذ: يتعـرض الأسـتاذ أحيانـا لأن يلجـأ إليـه بعض تلاميـذه كملاذ لهم يطلبون مساعدته في أمر مـن أمورهم الحياتية، التي ليس لها صلة مباشـرة بممارستهم العلمية، ويبدو أن هذا التصرف يأتي من جانبهم

كامتداد طبيعي لسياق الاعتماد العلمي على الأستاذ. وربما كان هذا الجانب من مهام الأستاذية من أشد الجوانب تأثرا بالإطار الحضاري الذي يضم الأستاذ والتلميذ؛ فحيث السلطة الأبوية لا تزال قوية نسبيا والعلاقة الإنسانية مكثفة يزداد ظهور هذا الجانب ويكتسب وزنا كبيرا، والعكس صحيح؛ حيث تضعف السلطة الأبوية وتنخفض كثافة العلاقات الإنسانية.

ففي بلد كمصر أو الهند يمكن أن يلجأ التلميذ إلى الأستاذ في بعض أموره الحياتية أكثر مما يفعل نظيره في إنجلترا أو الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الظاهرة في جوهرها لم تندثر، ولا نظن أنها ستختفي تماما في أي مجتمع من المجتمعات التي تقوم فيها حياة علمية، بل إن الوجه الآخر لهذه الظاهرة نفسها وهو تطوع الأستاذ بتقديم المساعدة الحياتية لتلميذه قبل أن يطلبها التلميذ بنفسه لا تزال أمرًا واردًا في جميع المجتمعات.

الأستاذ كصديق: من أفضل التعريفات للصداقة أنها علاقة إنسانية تقوم بين شخصين ينجذب كل منهما نحو الآخر تلقائيا؛ أي دون ضغط، من ضرورات العمل أو الاحتياجات المادية... إلخ، وفي سياق التجمع الإنساني الذي تمثله المدرسة العلمية تنشأ مشاعر الصداقة كنبت طبيعي، والغالب أن جميع الأطراف يرحبون بها، التلاميذ في مواجهة الأستاذ وفي مواجهة بعضهم البعض، والأستاذ في مواجهتهم، ويصف «بومروي» السياق الذي ضم ألفرد كنزي ومريديه من هذه الزاوية فيقول: «كانت هذه مجموعة صغيرة مشدودة الوثاق إلى بعضها البعض.. ومع أننا جميعا كانت لنا صداقاتنا في الجامعة وخارج الجامعة فقد كان يجمع بيننا شيء أكثر من التكريس لعملنا الذي يستغرقنا تماما، هذا الشيء الإضافي كان هو الأستاذ نفسه؛ فقد كان القوة الدافعة في حياتنا، القوة التي يدور حولها كل شيء آخر».

ويتضـح من كثير من وثائـق السيرة والسيرة الذاتية التي تـؤرخ للعلماء أن هـذه الصداقات لـم تكن تنال من مكانتهـم الأكاديمية في نفوس تلاميذهم بل العكس هو الصحيح، فكانـت الصداقات تدعم المكانة العلمية لأنها لـم تكن تمـس جوهر الاحترام فيها، ولكنهـا كانت تضيف إلى الاحترام عنصر الدفء العاطفـي ليحل محل البرودة والجفاف وأمثالهمـا؛ مما قد يترتب على اعتياد الحياد الوجداني إزاء موضوعات الدراسة العلمية.

الأستاذ كمصـدر للفخـر أو التفاخـر: جـرى العـرف فـي ميـدان الحيـاة الأكاديمية في جميع المجتمعات والأزمنة التي شاع فيها نور المعرفة العلمية علـى أن يقـدِّم الشـخص منسوبـا إلى الأسـتاذ الـذي درس عليـه، وعلى هذا النحو قدم راكمان أسـتاذ العلاج السلوكي الذي ذاعت شهرته في السبعينيات والثمانينيـات قدم نفسه للعاملين في معهد الطب النفسـي بلندن، عندما وفد عليهم لأول مرة حوالي سـنة 1960، قدم نفسه على أنه تلميذ چوزيف وولبه، وعندما سألت في شبابي أحد أساتذة كلية الطب بجامعة القاهرة قائلا: مَن هو الدكتـور «انرب»؟ أجاب بأنه تلميذ بافلوف. وعندما قابلت أوفسيانكينا سـنة 1969 فـي معهـد الماكس بلانك للطب النفسي فـي ميونيخ قدمت نفسها إليّ على أنها تلميذة كورت ليفين... إلخ.

ولهذا التنسيب أهمية خاصة في تتبع نشـوء النظريات والتقنيات وتطورها بالنسبـة لدارسـي تاريخ العلم، فشـجرة الأنسـاب العلمية هـي أفضل خريطة لمتابعة مسار هذا التاريخ، ولكن بالإضافة إلى هذه الوظيفة هناك مهمة أخرى يقـوم بهـا هذا التنسيـب وهي مهمة تمـس العلاقات الإنسانيـة أكثر مما تمس كيان العلم، ومع ذلك فهي لا تقل وزنا عن سـابقتها، هذه المهمة هي شـعور التلميذ بالفخر أو بعلو المنزلة نتيجة للانتساب لهذا الأستاذ أو ذاك.

بهـذا العرض للمهام الرئيسية التي يقوم بها الأسـتاذ بين تلامذته ومريديه، بالإضافـة إلى تعريف المدرسـة العلمية وتحديد الأركـان الرئيسية التي تقوم عليهـا، تكتمل للقـارئ مجموعة العناصر التي من شـأنها أن تعينه على إدراك معنى المدرسة العلمية ككيان حي.

كيف تتكون المدرسة العلمية؟

التاريخ الطبيعي لنشوء المدارس العلمية وارتقائها من الأمور التي يحسن الإكثـار من الحديث عنها في مصر في هـذا الزمان، لسبب رئيسي هو أن كثرة الكلام عن النموذج، والإمعان في وصف ملامحه الرئيسية وتقريبها إلى الفهم والخيـال، من العوامل التي تساعد على ترسـيخه في النفوس، وتيسر الاقتداء بـه، خاصة إذا كانت تتوافر حولنا بالفعل كثير مـن العناصر التي يستلزمها بناء هـذا النمـوذج، ولـم يبـق إلا أن يصح العـزم على القيـام بجهد البنـاء، وذلك بإدخال هذه العناصر معا في منظومة فعالة.

المراحل المبكرة لبزوغ المدرسة العلمية

هناك أسـاليب ومسارات عديدة تظهر من خلالهـا المدارس العلمية على اختـلاف مجالاتهـا. ولكن في هـذا المقام يلزمنا أن نتحـدث عن أوضح هذه الطرق وأشـدها جذرية، بغض النظر عن التنويعات أو الجزئيات الفرعية التي لا تمس الجذور.

القانـون الأساسـي الذي يصدق على نشـوء المدارس العلميـة جميعا هو أن هـذه المدارس تتخلق في بدايتها كما تتخلـق الأجنة في الأرحام، فهي من ناحية تتأثر أشد التأثر بمقومات البيئة الرحمية التي تحتويها، ومن ناحية أخرى تحمل معها منذ لحظاتها الأولى مجموعة المكونات الأساسية اللازمة لنموها والتي ستشكل هذا النمو بعد أن يخرج الكيان من حالة الكمون الأولى.

فهناك أستاذ حديث السن تؤرقه رغبة في الإنجاز العلمي، ومجال تخصص يجتذب هذا الأستاذ بومضات من مشكلات بحثية تثير شهيته العلمية، ثم هناك تلميذ نابه وطموح يعيش حياته العلمية وكأنه يبحث عمن يلتقطه ليصنع منه باحثا مكتمل التكوين. وأخيرا هناك إمكانات لتحقيق التواصل بين الأستاذ الباحث والتلميذ تنتظر أن يتقدم هذا أو ذاك لاستغلالها.

هذا التصور للشكل الأولي لمنشأ المدرسة العلمية، أيا كان مجال التخصص، تصور بالغ الأهمية، لأنه يؤكد ضرورة توافر العناصر الأساسية منذ البداية لكي تنطلق عملية النمو في مسارها المأمول، وسنحاول أن نزيد الأمر وضوحا رغم ما قد يبدو في الحديث من تكرار.

العناصر الأساسية منذ البداية الجنينية، هي: أستاذ ذو خصائص معينة، وتلميذ ذو استعدادات معينة كذلك، ومجال تخصص له بروز في إدراك الأستاذ ووجدانه، وطرق للتواصل يمكن السير فيها بقدر معقول من المشقة بين التلميذ والأستاذ.

ليس المطلوب وجود أستاذ يحفظ عن ظهر قلب كيف يجري تجربة علمية، ويستعمل جهازا من أجهزة المعمل، ويحلل مجموعة البيانات التي يحصل عليها عن الظواهر التي يدرسها. هذه أمور مفروغ منها، وأي خلل فيها يلغي القضية أصلا، لكن المطلوب هو الأستاذ الباحث الذي يصوغ هذه المكونات الأولية للحرفة في قالب من القلق الخلاق ليتجه بها إلى إنجاز علمي ما.

كذلك لا يكفي وجود تلميذ أي تلميذ، على مقربة من هذا الأستاذ، فالتلاميذ ما أكثرهم حين تحصيهم، ولكن ما أقلهم حين تريد أن تصنع منهم باحثين. هؤلاء يشترط أن يكونوا أذكياء، ولكن هذا لا يكفي، يجب أن يكونوا

منضبطين ومجتهدين في استذكار الدروس. غير أن هذا أيضا لا يكفي. ينبغي أن يتوافر لديهم بالإضافة إلى الذكاء والانضباط التعلق بمستقبل يرتبط بالإنجاز العلمي. هكذا مباشرة وبلا مواربة، والغالب أن يكون هذا التعلق أو هذا الدافع في بداية الأمر مبهما من حيث معالمه الداخلية لكن هذا الإبهام لا يمنع من أن تكون هوية الدافع معروفة لصاحبها، ومعروفة بالقدر الذي يحفزه على الاقتراب من الأستاذ الشاب، يلقيْ بنفسه في طريقه لعل هذا الأستاذ يلتقطه ويتلمذه عليه، وبذلك يتيح الفرصة لإمكاناته العلمية أن تفتح وتنمو.

كذلك لايكفي أن يرتبط الأستاذ الشاب بميدان للتخصص الدقيق معترف به رسميا في أروقة المعهد العلمي الذي ينتمي إليه. ولكن يجب أن يكون لهذا المجال البحثي بروز خاص في مجال الإدراك والوجدان لدى الأستاذ الشاب يجعله أشد جاذبية له من سائر مجالات التخصص القريبة منه وأكثر إثارة لنشاطاته العلمية، بدءا من الترحيب بزيادة الاطلاع في هذا الميدان إلى زيادة كفاءة الذاكرة في تسجيل المعلومات والوقائع الخاصة به، إلى حدة البصر والبصيرة في اكتشاف ما لا يزال ينطوي عليه المجال من مشكلات بحثية تدعوه إلى الوقوف عندها والتصدي لمعالجتها بالحلول المناسبة، والتنقل على سبيل التجريب والاستكشاف حول بدائل هذه الحلول. وأخيرا لا يكفي هذا كله، بل لابد من وجود فرص وطرق للاتصال أو التواصل بين الأستاذ الشاب والتلميذ.

هذه هي العناصر الأساسية، وهذه هي صورتها التي يجب أن تتوافر بها، وهي صورة أقل ما توصف به أنها فاعلة أكثر منها منفعلة، متوجهة إلى النشاط وليست خاملة، فإذا توافرت على هذا النحو الذي رسمناه أو قريبا منه فنحن بصدد صورة جنينية لمدرسة علمية تدب فيها النبضات الأولى لحياة مبشرة بالخصوبة.

المدرسة العلمية كمنظومة فعالة

إذا نحن تركنا المراحل شديدة التبكير، حيث كل الإمكانات في طريقها إلى التخلق واتجهنا إلى النظر في أحوال المدارس العلمية في مراحل تالية من عمرها، مراحل النضج والإثمار، وجدنا المشهد أمامنا عبارة عن منظومة لا تكف عن النشاط، وأن هذا النشاط ينتظم في قالب له معالم مستقرة، فهناك توزيع لأدوار محددة إلى حد كبير، وهناك إيقاع معين للخطى التي يمضي بها هذا النشاط، وهناك دورة يكملها هذا النشاط ثم يجددها أو يجدد نفسه من خلالها، وهناك أدوار مركزية وأخرى هامشية، وهناك عوامل جذب وعوامل طرد تتولد وتحدد اتجاهاتها وشدتها بناء على هذه الحركة الدائبة.

في هذا المنظور يحتل الأستاذ مكانة محورية؛ فهو مصدر تحديد المجال الرئيسي لاهتمامات المدرسة البحثية، ذلك أن كل فرع من فروع العلم الرئيسية ينقسم إلى مجالات أضيق، والأستاذ يختار واحدا من هذه المجالات الضيقة، ويركز فيه جهوده وجهود تلاميذه.

وعلى هذا النحو اتجه ماكس فيرتهايمر وتلامذته للعمل في مجال الإدراك، واتجه كورت ليفين وتلامذته للعمل في مجال التفاعل داخل الجماعات الصغيرة، واتجه هانز أيزنك إلى البحث في مجال الشخصية... إلخ. ومثل هذا يحدث في فروع المعرفة الأخرى.

هكذا يحدد الأستاذ مجال النشاط الذي يضمه هو وتلامذته، وهو الذي يحدد صياغة المشكلات الرئيسية التي تتعرض لها المدرسة، وبذلك يحدد زاوية النظر أو المنحى الرئيسي الذي يتبعه هو وتلامذته في دراسة الظواهر التي يتصدون لدراستها؛ ففي العلم قد تتعدد زوايا النظر للظاهرة الواحدة، وبالتالي تتعدد طرق الدراسة التي نتناولها بها. وعلى هذا النحو قطع جيلفورد

وتلامذته مسافات طويلة في دراسة التفكير الإبداعي – وخاصة في مجال العلم والتكنولوچيا – من زاوية تحديد الأبعاد الرئيسية لهذا النوع من التفكير، بينما اتجهنا نحن وعدد من تلامذتنا في جامعة القاهرة إلى دراسة الإبداع من زاوية كونه عملية دينامية تمر بمراحل متعددة بدءا من اللحظات الأولى في النشاط الإبداعي وحتى اكتمال الإنجاز، وكان اهتمامنا منصبا بصورة خاصة على فنون القول والتشكيل. وإلى جانب تحديد المجال الضيق للتخصص، وتحديد زاوية النظر وطرق التناول، فالأستاذ هو الذي يقوم بتوزيع الأدوار الرئيسية والتنسيق بينها بحيث تتكامل جهوده وجهود تلامذته في عمل كبير تتحقق فيه الوحدة من خلال تنوع الأدوار، شأنه في ذلك شأن قائد الفريق السيمفوني المتمكن.

وحول الأستاذ ينتظم التلاميذ في حركتهم ومساراتهم، تتفاوت حركاتهم في إيقاعها، وتتقاطع مساراتهم في اتجاهاتها من حين لآخر، وتقترب بعض المسارات أحيانا من قلب المنظومة النابض، وتبتعد أحيانا أخرى. وفي هذا الاقتراب وهذا الابتعاد تكمن كثير من مصادر القوة والتكامل للمنظومة، ويكمن أيضا العديد من مصادر التهديد والتفكك؛ لأن المعيار هنا سواء من جانب الأستاذ أو من جانب المريدين يكون في العادة مزيجا مرهف التوازن من العوامل الموضوعية التي تمليها مقتضيات العمل، والعوامل الذاتية التي تحركها دوافع إنسانية قد يفلت عقالها من قبضة أصحابها، ومعنى ذلك أن المدارس العلمية لا تحمل مناعة خاصة ضد عوامل التدهور والتحلل، إنما هي تكتسب القدر المتاح لها من المناعة في أية مرحلة من مراحل حياتها؛ نتيجة لتضافر الجهود بين مجموع مقوماتها؛ الأستاذ بكل ما يصدر عنه من صغار الأمور وكبارها، والتلاميذ بكل ما يصدر منهم وإليهم، والمشروعات

البحثية التي تكتسب كيانا خاصا بها بعد بلوغها مستوى معينا في عملية الإنجاز، وشبكة التواصل التي استقرت داخل هذه المنظومة.

الطريق إلى النضوج

بين مراحل البزوغ ومرحلة النضوج: كيف يكون السير على الطريق؟، هذا في رأينا سؤال مهم ومركزي في هذا الحديث.

هناك وظائف لا تفارق الأستاذ في أية مرحلة من مراحل أستاذيته، لكن أبعادها قد تتغير بعض الشيء، في مقدمة هذه الوظائف أنه مشغول دائما بمشكلة بحثية، يتغير مضمونها بين الحين والحين، لكن التغير يظل محدودا في معظم الأحيان. أما الانشغال الذي يعني دوام التفكير المصحوب بالقلق فلا يكاد يتوقف بالليل أو النهار، ويلي هذه الوظيفة مباشرة مداومة العمل المتعلق بتلك المشكلة، فهو منشغل بالقراءة حول الأسئلة المثارة أو مهتم بتسجيل بعض خواطره وأفكاره، أو منصرف إلى عمل تخطيطي أو تنفيذي يتصل بالمشكلة الأساسية أو ببعض ما تفرع عنها. العمل عنده لا يخضع للإيقاع المعهود؛ ست ساعات يوميا أو ما يقرب من ذلك. العمل يمتد ليشمل معظم ساعات اليقظة، وربما اقتطع من ساعات النوم أيضا، ولا يخضع للقيود الخاصة بأيام العطلة الرسمية أو ما شابهها. العمل ينظمه جدول زمني تحدده عوامل داخلية تمليها تفاعلاته اللحظية والمرحلية في سياق حوار لا ينقطع بينه وبين مشكلة البحث. وفي ذلك يقول بومروي عن أستاذه ألفرد كنزي إنه كثيرا ما كان يواصل العمل ثماني عشرة ساعة يوميا، وإن أبرز صفاته كانت الإلحاح والمثابرة.

وفي ممارسة الأستاذ التفكير والعمل على هذا النحو، يرحب ببعض مَن يقتربون منه ليتتلمذوا عليه فيجندهم للعمل معه، مدفوعا أحيانا برغبة جامحة

إلى تعليم الغير. وأحيانا أخرى بإغراء تصور معين مؤداه أن انضمام جهودهم إلى جهده سوف يضاعف من حجم الإنجاز ووزنه.

وهنا يلزمنا أن نستذكر قول فرانك ليبي، الأستاذ في جامعة كاليفورنيا لوس انجيلوس، والحائز على جائزة نوبل في الكيمياء: «إن الطريق الأوحد لإثارة اهتمام التلاميذ هو البحث. ولهذا لا يمكن أن تثير اهتمامهم بالعلم في مدرسة لا أبحاث فيها».

هنا في هذه الوظيفة الثالثة يتمثل الفرق بين أستاذ يقود مدرسة، وأستاذ آخر لا يقل عنه نبوغا لكنه لا يريد، أو لا يطيق، أن يقود مدرسة.. وقد عرف تاريخ العلم كلا من النموذجين. كان ألفرد كنزي من الطراز الأول، وكان السير رونالد فيشر، نابغة الإحصاء الرياضي في مستهل القرن العشرين، من الطراز الثاني.

في هذه الوظائف الثلاث.. دوام الاهتمام بالبحث اهتماما مبطّنًا بالقلق، ودوام العمل على طريق الإنجاز، واجتذاب التلاميذ للعمل بهم ومن أجلهم، تتمثل أوضح معالم النهج الذي ينتهجه الأستاذ في الطريق بمدرسته إلى النضوج واكتمال العطاء.

ثم ماذا عن حركة التلاميذ؟ المادة الخام التي يتميز بها تلميذ يقترب طواعية من مثل هذا الأستاذ، لابد أن يتوافر فيها أصلا قدر معقول من الذكاء، وامتزاج شديد بين صورة الذات (كيف يرى التلميذ نفسه) ومجموعة من الدوافع التي تصب في النشاط والإنجاز العلمي، ومن خلال تشكيل هذه المادة الخام بين يدي الأستاذ يتخلق التلميذ/ العالم. والطريق إلى ذلك شاق بالنسبة لطرفي العلاقة الأستاذ والتلميذ، لكنه يمكن أن يكون ممتعا كذلك، وربما كانت أهم عناصر الحركة من جانب التلميذ في هذا المضمار ثلاثة: حالة التأهب

المستمـرة، والتسليم الممتزج بالتكريس، والفـرح بالجديد. أن يكون التلميذ علـى أهبة الاسـتعداد دائما للتلقـي وللمعاونة بمـا يكافئ الانشـغال والعمل المتواصل من جانب الأستاذ واسـتعداده الدائم للتلقين والتدريب والتوجيه، وأن يتعلم وينمي في نفسه ميلا إلى الاطمئنان للأستاذ يوما بعد يوم ليصنع منه الأسـتاذ خليفة له في علمه. وأخيرا، لابد للتلميذ من أن ينمي في نفسه القدرة على الفرح بالمعلومة الجديدة.

بهذه الوظائف الثلاث من جانب الأستاذ، وما يقابلها من استعدادات عند التلميذ تفصح عن نفسها شـيئا فشـيئا، يلتقي الطرفان حول المشـروع البحثي الذي يؤلف بينهما، فتتخلق عن ذلك منظومة المدرسة العلمية، وتكون لطرق التواصـل وأدواته السائـدة بداخلها أهميـة كبيرة في تحديد مستـوى التكامل الذي يتحقق للبنيان.

وأحسـب الآن أن القـارئ، وقد طرحنـا أمامه هذا المنظور عن المدرسـة العلميـة؛ ماهيتهـا وكيفية نشـوئها وارتقائها، يبـادر فيطرح علينا سـؤالا تمليه الخبرة والبصيرة: وماذا عن المناخ الذي تحيا فيه المدرسة العلمية. فإذا أجبنا عـن هذا السؤال كان بإمكاننا وبإمكان القارئ أن نواجه معا سـؤالنا الأصلي: هل توجد في مصر مدارس علمية؟

الفصل الثاني

البحث العلمي والدولة العصرية(*)

البحث العلمي في مصر بين التنشيط والتعويق

في العصر الحديث بكل ما يمتاز به من تكثيف للخبرة والتقدم والطموح أصبح قيام المدارس العلمية هو الضمان الرئيسي لقيام نشاط علمي في أفضل صورة ممكنة (من حيث الكم والكيف) في أي مجتمع، لكن المدرسة العلمية كيان له مكوناته الأساسية، وله دورة حياته الخاصة، وله بالتالي متطلباته التي تكوِّن في مجموعها البيئة اللازمة لتخلُّقه، أو المناخ اللازم لنموه نموا صحيحا معافى. ومن هنا فإن المعرفة بهذا المجموع، والنظر الأمين فيما هو متوافر وما هو غير متوافر لدينا من شروط التخلق والنمو والبقاء من شأنه أن يمكّننا من أن نقرر بشجاعة أدبية وضمير مطمئن ما إذا كانت توجد لدينا مدارس علمية، بل ويمكننا من أن نحدد المؤشرات على الطريق إلى العمل على ترسيخها إذا كانت براعمها بازغة، وإتاحة الفرصة أمامها لكي تصبح جزءًا من نسيج حياة اجتماعية فاعلة.

عودٌ على بدء:

ونعود فنتوقف عند المقصود بالمدرسة العلمية، وما نعنيه بقولنا: إن لها دورة حياة خاصة بها.

(*) يناير 1991، ومارس 1997.

كما ذكرنا من قبل، فإن أركان المدرسة العلمية أربعة: أستاذ في حالة نشاط فكري يغلب عليه التوهج والتوجه، وتلميذ تتشكل هويته في اتجاه مزيد من الارتباط بمناشط العلم وقيمه، ومجال تخصص يجتذب معظم ألسنة الوهج الذي يشتعل في نفس الأستاذ، وشبكة بالغة التعقيد تمهد لطراز بعينه من التواصل بين الأستاذ والتلميذ. هذه الأركان الأربعة أساسية، وبدونها مجتمعة لا تقوم المدرسة العلمية.

أما عن دورة الحياة الخاصة بهذا الكيان فلها ثلاث مراحل كبرى: مرحلة التخلُّق أو المرحلة الجنينية، وفيها تظهر العناصر الأساسية التي هي الأستاذ والتلميذ ومجال التخصص، وشبكة الاتصالات. لكنها جميعا تكون في صورة براعم تكشف عن استعدادات لا عن إنجازات. ثم يتغير وجه هذه المرحلة شيئا فشيئا لتصبح مرحلة مسيرة نحو النضج. فإذا بعض الإنجازات العلمية تظهر ولكن من خلال بنية تنطوي على قدر من الهلامية، سواء في المهام التي يقوم بها الأستاذ، أو الأدوار التي يؤديها التلاميذ، أو في استقرار التخصص على مساحة بعينها، أو فيما يتعلق بقنوات الاتصال داخل هذا الكيان. وفي نهاية المطاف نصل إلى مرحلة النضج؛ حيث الأدوار متبلورة، ورقعة التخصص محدَّدة بحدود بارزة، وأبعاد الإنجاز بل وامتداداتها المستقبلية مرئية لكل ذي عينين، وشبكة التواصل التي تكتنف هذا كله مستقرة عالية الكفاءة.

ويحتاج الإنسان من حين لآخر إلى أن يتذكر أمورا هي أقرب إلى البديهيات لكي يستقيم فكره، ومن أمور البداهة في موضوعنا الراهن أن المدارس العلمية لا تقوم في فراغ، بل تنشأ في سياق اجتماعي له مكوناته وتاريخه وأنماط تفاعلاته السائدة المستقرة؛ ومن ثمَّ فإن ما يجري على هذا السياق من أحداث تتجمع آثارها في شكل أزمات، أو تقلبات اجتماعية أو سياسية أو

اقتصادية، أو في شـكل نقلات حضاريـة لابد وأن تؤثر في هذه الكيانات التي نسميها المدارس العلمية، فتصيبها إيجابا أو سـلبا بالتنشـيط أحيانا، وبالتثبيط أحيانا أخرى، وبالتشويه أحيانا ثالثة، وبالإجهاض أحيانا رابعة.

مـن هنا كان لزاما علينا ونحن نتكلم عن المـدارس العلمية، وما إذا كانت توجـد، أو يمكن أن توجد، في مصـر ككيانات فعالة في الحياة العلمية خاصة والاجتماعية عامة، أن نتحدث عن المُناخ المحيط بالبحث العلمي في وطننا، حتى تكتمل لدينا صورة صادقة بكل أبعادها الواقعية.

المقصود بالمُناخ السائد حول البحث العلمي في مصر (أو في أي مجتمع)، مجموعة العوامل الاجتماعية، في أوسع وأضيق دوائرها؛ مما يحيط بالبحث العلمي في صورته الحية، ويؤثر في هذه الصورة بأي شكل وعلى أي مستوى. ولما كانت هذه العوامل شديدة التعدد، ودائمة التفاعل فيما بينها بصورة بالغة التعقيـد؛ بحيـث يتعـذر علينـا أن نتصور أو نتابـع تأثير عامل واحـد منها دون تدخل من العوامل الأخرى، لذلك ساد بين الكتَّاب، وخاصة المشتغلين منهم بالتأليف في الدراسـات النفسية والاجتماعية اسـتخدام مصطلح «المُناخ» أو «المُناخ الاجتماعي» للإشارة إلى هذه العوامل في تجمعها وتفاعلها معا.

وللحديـث عـن المُناخ بهـذا المعنى يمكننـا أن نختار عـددا محدودا من محـاوره الرئيسية التي تنتظم حولها هذه العناصر أو العوامل العديدة المشـار إليهـا لبيان الدور الخطير الذي تؤديه في الحصيلـة النهائية للمساعي والآمال المتعلقة بنشوء المدارس وارتقائها.

في رأينا أن المحاور الرئيسية التي يلزمنا إبرازها وتركيز الكلام عنها ثلاثة، هي: المحاور السياسية، والاقتصادية، والإعلامية.

نبـدأ بالحديث عـن البعد السياسـي للمُناخ السائد من حيـث هو مؤثر في المؤسـسة العلميـة المصرية، ولما كـان الحديث في أمور السياسـة يثير دائما شـحنات من الانفعالات التي قد يصعب السيطرة عليها، فيلزمنا تحسبا لذلك وترويضـا لهذه الانفعالات أن نتمثل منـذ البداية تلك الحكمة العربية الثمينة: «صديقك مَن صدَقك لا مَنْ صدَّقك».

في خلال العقود الستة التي انقضت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، غلب علـى الوجه السياسـي للحياة المصريـة التقلب أكثر من الاسـتقرار، والتسلط بالقهـر والتخويف أكثـر من اللجوء إلى أسـاليب الإغراء والإقنـاع، والبطش بكل ما يقف ومَن يقف في وجه هذا التسلط[1]. ولـم تقتصر هذه السمات على السلوك السياسـي على مستوى الخطوط العريضة للعبة السياسية، بل تسربت هذه السمات إلى أسفل حتى صبغت وجه الإدارة العامة لمعظم مرافق الدولة، كبيرها وصغيرها.

فـي هذا الإطار أصاب الجامعـات ضربتان كان فيهما ما يقرب من القضاء علـى كل غـرس طيب. كانت الضربة الأولى سـنة 1954 بفصـل ما يقرب من خمسيـن عضوا من خيـرة أعضاء هيئة التدريس بقرار سياسـي. وقبل أن تفيق الجامعـات من آثـار الضربة الأولى جاءتهـا الضربة الثانية سـنة 1981 تنكيلا بأعضـاء هيئة التدريس مـرة أخرى، بعضهم بالنقل إلـى وظائف إدارية خارج نطـاق العمـل الجامعي، وبعضهـم بالسجن. هـذا بالإضافة إلى كـم كبير من

(1) راجع في هذا الصدد سلسلة المقالات التي نشرها الأستاذ الدكتور عماد بدر الدين أبو غازي في جريدة الشروق حول مسلسل إعلانات الأحكام العرفية وحالة الطوارئ في مصر، وخاصة منذ بداية خمسينيات القرن العشرين وحتى آخر يونية سنة 2012.

الاعتـداءات الأقـل فجاجة والأشـد مهارة فـي التخفي، وهذه لا تـزال تنتظر جهود أساتذة تاريخ مصر الحديث للكشف عنها، وحصرها، وبيان دلالاتها.

ثـم ماذا عـن البعد الاقتصـادي للمُنـاخ؟. الضائقة الاقتصاديـة التي تجثم بثقلهـا على أنفـاس الحيـاة الاجتماعية في مصـر حقيقة موضوعيـة لا جدال فيهـا، ونحـن لا نجادل فـي أن هناك محـاولات تبذل للتخفيف مـن وطأتها، لكننـا لا نتحدث هنا في إطار السنوات القليلـة الماضية. بل نتحدث في إطار العقـود الستة الأخيـرة؛ لأن مثل هذا الامتداد الزمني هـو الذي يصنع المُناخ؛ فعلى مر سـنوات هذه الفترة الزمنية تعرض البعد الاقتصادي للحياة المصرية لتقلبـات متلاحقـة (وعنيفـة أحيانا)؛ مما جعـل بعض آثارها تضـاف إلى آثار البعـد السياسـي فـي تعميق جـذور القلق واختـلال الاطمئنان نحـو الحاضر والمستقبل. ولست أتحدث هنا كخبير في علم الاقتصاد، ولكني أتناول الآثار النفسية لأمور الاقتصاد على نفوس المواطنين عامة، والأفراد العلميين بوجه خاص؛ أي ما يدركونه ويعانون منه لأنه يقع عليهم مباشـرة وعلى مؤسساتهم العلمية. فالذي يشهدونه ويقاسون منه هو انخفاض القدرة الشرائية لدخولهم، واسـتمرار اتسـاع الفجوة بين هـذه القدرة مـن ناحية واحتياجاتهم المعيشـية والمهنيـة مـن ناحيـة أخرى، ومـا يولِّده ذلك لديهـم من توتـرات وإحباطات وإنهـاك نفسي لا يستحقونه. وهم في الوقت نفسـه يلاحظون تقتيرا لا تخطئه العيـن في الإنفاق على مؤسـساتهم العلميـة. ولدهشـتهم الغاضبة يلاحظون إلـى جانـب ذلك أنواعا مـن السفه في الإنفـاق المظهري ومقتضيـات النفاق الاجتماعي داخل مؤسـساتهم وخارجها لا يستطيعـون ردها، ولا تحجيمها، ولا محاسبة القائمين عليها.

ثـم نأتي إلى البعـد الإعلامي، كان الإعـلام حتى قبيل الفتـرة الزمنية التي نتحـدث عنهـا، بل وفـي السنـوات المبكرة منها، هامشـيا، في وجـوده، وفي

وطأته على حياتنا الاجتماعية، ولكنه بدأ يكتسب وزنا متزايدا منذ أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات بصورة لافتة للنظر، وفي الوقت نفسه بدأت الدولة تحكم قبضتها عليه، وكأنها تنبهت فجأة إلى فاعلية هذا السلاح في تشكيل الحياة الاجتماعية في العصر الحديث. والقصة هنا مليئة بفصول الإثارة منذ عين الملك فاروق مستشارا صحفيا له هو كريم ثابت، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ورصد القصر الملكي مبلغا كبيرا من المال للإعانة في إنشاء جريدة تكون مهمتها الأولى تجميل صورة الملك وتلويث صورة حزب الوفد (القديم)، وصادر رئيس الوزراء إسماعيل صدقي في آخر وزارة له في النصف الثاني من الأربعينيات سبع صحف معارضة بقرار واحد بين يوم وليلة... إلخ.

أين هذا البعد الإعلامي من حركة البحث العلمي في مصر؟، والإجابة تتمثل في النقاط الأربع التالية:

أولا: كان الإعلام المصري شديد الاحتفال بأخبار السياسة، وخاصة ما يتعلق بالحكام، وبأخبار الرياضة وخاصة ما يتعلق بكرة القدم، وبأخبار النجوم وخاصة في عالم السينما والمسرح والغناء، وتلك مادة تروّج في مجموعها لقيم بعينها ونماذج حياتية وسلوكية لا يجوز أصلًا أن تُعطي كل هذا البروز في حياة الشباب خاصة، وفي توجهات المواطنين عامة.

ثانيا: كان الإعلام المصري ولا يزال شديد الاقتصاد في متابعة المؤتمرات العلمية الجادة التي لا يحظى المشاركون فيها بلون معين من النجومية التي لا صلة لها بالعلم أصلا ولا فرعا.

ثالثا: قام الإعلام المصري في فترة الخمسينيات والستينيات (من القرن العشرين) بوجه خاص بدور مدمر بالنسبة لكثير من القيم والسلوكيات اللازمة

لتنشئة الشباب على حب العلم والتعلق به؛ كالتفرغ، والتكريس، والزهد في بعض المغانم المادية العاجلة... إلخ.، فسُمي التفرغ سلبية، والتكريس تقوقعا، والزهد في المغانم المادية العاجلة لامبالاة...إلخ.

رابعا: في السنوات الأخيرة بدأت بعض تباشير الانفراج، وأضحت بعض الصحف تخصص من حين لآخر صفحة أو مساحة معقولة للحديث عن العلم والمشتغلين به، إلا أن هذا الاتجاه سرعان ما تناوله الفساد بغلبة الطابع الإعلاني عليه، وهو طابع إعلاني شخصي في معظم الأحوال يقدم وكأنه تضحية من الجريدة بنشر إعلان غير مدفوع الأجر.

تلك هي الملامح البارزة للأبعاد الرئيسية الثلاثة للمُناخ الاجتماعي السائد حول البحث العلمي في مصر يجدها القارئ موجزة غاية الإيجاز، لكنها ناطقة بدلالات غاية في البلاغة والإفصاح.

المدارس العلميّة والمناخ الاجتماعي:

في ظل هذا المُناخ تبدو الإجابة واضحة ومبرَّرة: لا توجد لدينا مدارس علمية بالمعنى الدقيق لهذا الاسم؛ لأن مكونات المُناخ الاجتماعي السائد لا تسمح بذلك بل وتعوِّقه، وأعتقد أن القارئ يستطيع إذا أجهد نفسه قليلا أن يتتبع علاقات السبب والنتيجة بين طرفي القضية: المُناخ الاجتماعي كما وصفناه، والمدارس العلمية كما حددناها ورصدنا دورة نموها.

فالمدارس العلمية بهذا التحديد المتعارف عليه في عالم الاشتغال الجاد بالعلم (لا الاشتغال المظهري) تحتاج إلى توافر حد أمثل من الاستقرار والاطمئنان الذي يسود علاقة العاملين في الحقل العلمي بالسُّلطة داخل مؤسساتهم بوجه خاص، وفي المجتمع العريض من حولهم بوجه عام، والمقصود هنا هو الاستقرار طويل المدى الذي يدوم عبر أجيال عدة؛ بحيث

يسمح بالتخلق التلقائي لمجموع القيم والضوابط المكتوبة (في اللوائح والقوانين) وغير المكتوبة (في صورة أعراف)، ثم إذا بطاقات الإبداع العلمي تنطلق كنمو كيفي جديد يؤدي في نهاية الأمر إلى ظهور المدارس العلمية.

وللأسف الشديد فإن هذا الاستقرار المطلوب كشرط لتوليد الاطمئنان المشار إليه لقي ما لقي في بلادنا، فكان الخاسر في النهاية هو المجتمع بأسره، ولا يعني تركيز الحديث في هذا المقام على الجامعات، أن مراكز البحوث كانت بمنأى عن حقيقة ما أصاب الجامعات، بل لقد أصاب المراكز ما أصاب الجامعات، ولكن كان لهذا الذي أصابها صور ومسارب أخرى.

ثم إن المدارس العلمية تحتاج إلى قدر معقول من الإنفاق، على المعامل والمكتبات، والاجتماعات والأسفار. ومن الأمور التي يجب أن تُعرف وتُقال في هذا السياق: إن البحث العلمي في العصر الحديث مكلِّف فعلا، ولم يعد الأمر كما كان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بل ولم يعد كما كان في أوائل القرن العشرين.. البحث العلمي الآن مكلِّف بصورة لا يمكن أن يطيقها الجيب الخاص، ولا تكفي لمواجهتها الميزانيات الهزيلة المصنَّفة تحت بند «البحوث» في ميزانيات الكليات الجامعية.

فإذا ظل التقتير هو القاعدة، وإذا ظلت القاعدة الإضافية هي اختلال الترشيد في إنفاق القليل المتاح، وإذا أضيف إلى ذلك كله الاتساع المتزايد بين القدرة الشرائية لدخول الأفراد الباحثين واحتياجاتهم الحياتية، فالنتيجة معلومة، مُسبقا، ومظاهرها مسجَّلة في كل أشكال الهجرة (وهي الوجه الحاد لاختلال الاستقرار) بعيدا عن العلم وطموحاته، وعن المؤسسة العلمية ومساراتها الطبيعية، بل لقد أصبحت هذه المظاهر مسجلة في أشكال أخرى ربما كانت أمعن في الإضرار بمستقبل العلم في بلادنا من سلوكيات الهجرة،

(وأحاديث البحوث الممولة تمويلا أجنبيا يصحبه غالبا إملاء نوعية المشكلة المطلوب بحثها، وأسلوب البحث، وتوجيه توظيف النتائج، تمثل قصة قائمة بذاتها، اشتعل حولها الجدل على صفحات «الأهرام الاقتصادى» في أوائل الثمانينيات، ولا تزال بقية فصولها تنسج بعيدا عن الأضواء).

والنتيجة الأسوأ من ذلك كله أن المحاولات المحدودة التي لا يزال يتشبث ببذلها ندرة من العلماء الأفراد لاجتذاب تلميذ هنا وتلميذ هناك نحو البحث العلمي كقيمة، هذه المحاولات أصبح لها رنين الإفراط في نوع من الخيال لا صلة له بالواقع، فكيف والحال هذه يمكن أن تقوم للأستاذ نفسه قائمة.

وأخيرا، هناك الإعلام، المقروء والمسموع والمرئي، بما يترسب منه في الوجدان العام، سواء عن طريق ما يقدمه أو ما لا يقدمه. ويستطيع القارئ أن يتتبع بنفسه الخيوط التي تصل بين النقاط الأربع التي أوردناها بصدده ومتطلبات التربة الصالحة لاستنبات قيم البحث العلمي والمدارس العلمية.

هذه هي الصورة في أعم خطوطها بالقدر الذي يسمح به المقام. خلاصتها أنه لا توجد لدينا مدارس علمية بالمعنى الدقيق الذي رسمنا حدوده؛ وذلك لأن الشروط التي يلزم توافرها في المُناخ الاجتماعي السائد لا تسمح بهذا الوجود.

ولكن ليس معنى ذلك أنه لم تقم، ولا تقوم لدينا بالفعل، محاولات في هذا السبيل، الواقع أنه قامت وتقوم لدينا محاولات في هذا السبيل، غير أنها نادرة.. وأندر من ذلك بكثير نسبة ما يقدَّر له أن يصل إلى مستوى متواضع من التوفيق.

عنصر الأمل

موطن الأمل القائم فعلا في واقعنا المصري الحاضر يتمثل في أن جميع العناصر الأربعة الرئيسية اللازمة لتكوين المدرسة العلمية، وهي: الأستاذ،

والتلميذ، والمعرفة الإيجابية بمجالات التخصص على اختلاف درجات جاذبيتها، وأدوات الاتصال موجودة فعلا. ولكن كعناصر متفرقة يعلوها بعض الصدأ. لدينا كمٌّ من الأساتذة، وكمٌّ من التلاميذ.. كمٌّ كبير يسمح ببروز الكيف. وعندنا قدر لا بأس به من الانفتاح على العالم المتمرس بالعمل العلمي الجاد، ولدينا كذلك خبرة بالتعامل مع أدوات الاتصال (النشرات والدوريات والحلقات الدراسية والمؤتمرات).

كل هذا موجود فعلا، ولدينا كذلك رصيد تاريخي من سير الشخصيات الفكرية والعلمية الفذة التي أسهمت باجتهاداتها في ترسيخ الفكر والعلم كقيمة، بدءا من: رفاعة رافع الطهطاوي، وعلي مبارك، وعبد العزيز فهمي إلى أحمد لطفي السيد، وطه حسين، وعلي مصطفى مشرفة، وعبد الحليم منتصر، وشاكر أفلاطون، ومصطفى عبد الرازق، وأمين الخولي، وعبد العزيز الأهواني، ومصطفى زيور (وغيرهم من الأحياء الذين يمثلون أصالة المعدن النفيس في حياتنا). بل لقد امتدت اجتهادات بعضهم إلى إقامة الصالون الفكري وهو صورة تقترب بعض الشيء من هيكل المدرسة العلمية وإن لم تكن مطابقة له تماما، ولكنها على كل حال تزيد من خصوبة التربة الوطنية لقيام مدارس العلم بصورتها المرجوة.

وما ينقصنا الآن فعلا هو الإصلاح الجذري (الإرادة والفعل) لكل ما ينتمي إلى ما أسميناه «المُناخ العام»، وتلك مهمة بالغة الصعوبة لكنها ليست ضربا من المحال، ومسئوليتها قسمة مشتركة بين الحاكم والمحكوم[1].

(1) كتبنا هذا الكلام ونشرناه في تسعينيات القرن الماضي، وننظر الآن (في سنة 2013) إلى الخلف فنستشف من خلاله أملا في مستقبل ينطوي على تغيُّر جذري (ثوري!).

العلم والدولة العصرية

الصلة بين العلم والدولة مسألة تستحق أن يوليها المثقفون في مجتمعنا عناية كبيرة؛ بهدف الوصول إلى تكوين تصور واضح حول الصيغة التي يجب أن تنتظم على أساسها. وقد دعاني إلى التفكير في هذا الموضوع داعيان: أولهما ما أتصوره من دور قيادي للمثقفين في مجتمعهم وخاصة فيما يتعلق بالأمور ذات الأهمية الإستراتيجية في حياة المجتمع في حاضره ومستقبله المنظور، كما هو الحال في أمر البحث العلمي، وثانيهما ما يمكن أن نتوسمه جميعا من كون الصلة بين العلم والدولة مسألة شديدة التعقيد وبالغة الأهمية في الوقت نفسه؛ بحيث لا يمكن تجاهلها، كما لا يجوز تركها لعوامل العفوية بتخبطاتها، أو البيروقراطية بجمودها، أو ألاعيب السياسة اليومية بقصر نظرها.

في هذا التوجه أكتب هذه الأسطر، لا لأقدم مقترحات مفصلة، فضخامة الموضوع وتعقده لا يسمحان بذلك، ولكن لأقدم بعض التصورات التي تكوّن فيما بينها إطارا له معناه وله اتساقه في علاقة الدولة بالعلم.

أحوال العلم في بعض الدول

من أهم الدوريات التي تنشر أخبار العلم والسياسات العلمية بصورة رفيعة المستوى دورية تسمى «العلم» (Science)، تقوم على نشرها أسبوعيا الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم. وتنشر هذه الدورية من حين لآخر أخبارا مفصَّلة عن أحوال العلم في بعض الدول المتقدمة ملقية الضوء أساسا على علاقة العلم بالدولة، من هذه الدول التي تناولتها مقالات المجلة المذكورة: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، واليابان.

وتتمثـل المقامات المشـتركة بين أخبار العلم في علاقتـه بالدولة في هذه الـدول جميعـا في النقـاط الآتيـة: أن الدولة تهتـم اهتماما واضحـا وصريحا بأحـوال البحث العلمـي في كل منها، حتى إن هذا الاهتمام يدخل كواحد من البنـود التي تذكرها صراحـة برامج الأحزاب؛ ليكون جزءا مـن رصيدها أمام الناخبين عندما تحين سـاعة الانتخاب. ويأخذ هذا الاهتمام شكلين جديرين بالـدرس والاعتبـار: أحدهما هـو التخطيـط للمستقبل المنظـور، والثاني هو رصد مبالغ محدَّدة في ميزانية الدولة لحساب هذه البحوث.

ويلاحـظ أن هـذه المبالغ تتجـه إلى الزيادة مـن عام إلى العـام الذي يليه. أمـا أن توجـد ضائقـة مالية لسبب ما فـإن الجهود تمضي إلى إعفـاء ميزانيات البحوث من أن يسري عليها أي خفض يذكر. ويلاحظ كذلك أن بعض الأنباء تذكر صراحة أن هذه العناية تشمل كلا من البحوث الأساسية والتطبيقية، وهو ما يفهم من سياق الأنباء الأخرى التي لم تنص صراحة على ذلك.

كمـا ذكرت بعـض الأنباء صراحـة أن مبالغ الزيادة في الميزانية لا تشـمل مرتبات العاملين في الميدان ولكن تنصرف جميعها إلى الإنفاق على عمليات البحـث نفسهـا وهو مـا نفهمه أيضا من سـائر الأخبار التي لـم تصرح بذلك. وأخيـرًا فقـد أوردت الدورية نفسهـا (في أعـداد مختلفة) أخبـارًا عن أحوال العلم في دول أخرى كثيرة، مثل: ألمانيا وأيرلنده وكوريا الجنوبية... إلخ.

وقبل أن أستطرد في الحديث أرى من واجبي أن أوضح للقارئ نقطة مهمة على سـبيل الاسـتدراك بشـأن التقارير التي أوردتها، فقد يقال إن هذه التقارير أو الأنبـاء إنما تتكلم عن أحوال العلم فـي دول كبرى من دول العالم المتقدم بينما نحن دولة صغرى محسوبة على العالم النامي شئنا أم لم نشأ، ومن الظلم لأنفسنـا أن نقارن والأمر كذلك بين حالنا وأحوال تلك الدولة المتقدمة. ومع مـا يبدو فـي هذا الكلام من إحكـام منطقي، فإن هذا المنطق شـكلي خالص؛

بحيث لا يصمد أمام النظر المدقق الأمين، فالعبرة في مثل هذه الأحوال بما نريد أن نستخلصه لأنفسنا من النظر في هذه الأنباء وهذه النماذج، فلو أننا قصدنا إلى الحض على تخصيص مبالغ من ميزانيتنا لأهداف البحث العلمي تساوي ما تخصصه تلك الدول من أموال في هذا الشأن، لكان كلامنا عبثا لا يستحق عناء قراءته ناهيك عن الرد عليه، ولو أننا قصدنا إلى الإيحاء بتوجيه البحوث العلمية لدينا إلى المجالات ذاتها التي تهتم هذه الدول بالبحث فيها لكان هذا أيضا عبثا أي عبث، ولكننا ونحن نعرض لهذه النماذج إنما نقصد الإلحاح على نقطة واحدة تمس الجوهر دون العناصر المفصلة فيها، وهذا الجوهر هو: وعي الدولة بأهمية البحث العلمي في هذا الزمان؛ ومن ثمَّ فإنها تلزم نفسها بأن تُعدَّ له مكانا في خططها للمستقبل المنظور. وتلزم نفسها بمساندته ماليا.

ماذا يعنينا؟

عندما نتكلم عن البحث العلمي يلزمنا أن نفرق (تصوريا) بين مستويين لهذا النشاط، المستوى الفردي؛ أي مستوى قيام هذا الشخص أو ذاك ببحث نقطة بعينها في مجال علمي محدد، والمستوى المؤسسي؛ أي المستوى الذي يأخذ في الاعتبار مجمل النشاطات العلمية الجارية في مؤسسة ما أو في مجموع المؤسسات البحثية في بلد ما. وغني عن البيان أن ما يعنينا في حديثنا الراهن هو المستوى المؤسسي؛ أي مجمل النشاط الذي يصنفه الخبراء على أنه نشاط بحثي علمي في مجموع المؤسسات المعنية به كمراكز البحوث والجامعات. ذلك أن البحث العلمي على المستوى الفردي مسألة اختيارية شأنه في ذلك شأن أي مهنة في المجتمع يمكن لأي شخص إذا اكتملت مؤهلاتها لديه أن يشتغل بها، ويمكنه ألا يشتغل بها. أما على المستوى المؤسسي وخاصة عندما نتحدث عنه في أعلى مراتبه (مرتبة

مجموع مؤسساته في الدولة) فهو ضرورة لا فكاك منها، بمعنى أنه لا توجد دولة تستطيع أن تعلن أن البحث العلمي لا يهمها، أو أنها لا تحب سيرته، أو أنها تعتبره ترفا ولن تلتفت إليه ولن تنفق عليه، والسبب في ذلك ببساطة أن مثل هذا الإعلان يعني في نهاية التحليل أن الدولة تعلن صراحة أنها تتنازل عن سيادتها، لماذا؟ لأن وظيفة البحث العلمي في عصرنا هذا هي في نهاية المطاف تحقيق هدفين رئيسيين، هما: تنمية موارد الأمة، والإسهام في وضع الدولة في موقف تنافسي معقول ضمن منظومة الدول التي تتعامل معها. فلا يعقل والحال كذلك أن تعلن الدولة أنها قررت التوقف عن تنمية الموارد، كما لا يعقل أن تعلن أنها قررت التنازل عن أن يكون لها موقف تنافسي معقول في عالم تقوم معظم نشاطاته على أساس من حسن إدارة التنافس.

أعتقد أن هذه المعاني بالغة الأهمية بالنسبة لأي دولة تحاول أن تساير العصر، سواء أكانت دولة كبيرة أم صغيرة.. متقدمة أم آخذة بأسباب التقدم. وبغض النظر عن مواقف الدول الأخرى، فما يهمنا الآن في المقام الأول هو الموقف في مصر. هنا يلزمنا أن ندرك ما هو جوهري في توجهنا كدولة، ودلالة هذا التوجه بالنسبة لموضوع حديثنا الراهن: نحن (كدولة) نعيش موقفين ينطوي كل منهما على تناقض حاد، الأول قائم بين مقدار إسهامنا الإيجابي في التقدم العلمي - التكنولوجي، على مستوى العالم وهو ضئيل جدا، ومقدار احتياجاتنا الاستهلاكية المتزايدة لثمار التقدم الذي تحققه الدول الأخرى في هذا الصدد وهو كبير ومتزايد. أما التناقض الثاني فهو بين مسعانا إلى استقلال قرارنا السياسي، وحقيقة أن استقلال القرار يعتمد أساسا على قدرة البلد الاقتصادية وهي في حالتنا ضعيفة؛ نتيجة لتدني حجم إسهامنا في حركة التقدم «العلمي التكنولوجي». هذان تناقضان يشيعان على نطاق واسع في حياتنا الحاضرة كدولة، وما أدعو إليه القارئ الآن، أن يجعل

مـن هذين التناقضين خلفية عقلية يحـاول أن يستوعب على ضوئها مجموعة المعانـي الرئيسيـة التـي ذكرتها مـن قبل، وخلاصتهـا أن علاقـة العلـم (أعني البحث العلمي) بالدولة ذات أهمية اسـتراتيچية، وأن الدولة يلزمها أن تضعه كركن مهم من أركان سياستها، وذلك بالاهتمام بالتخطيط لتوجهاته الكبرى، وبتخصيـص جزء معقول له من ميزانيتهـا، وأن تكون نظرتها إليه كنظرتها إلى أمـور البنية الأساسـية، وأن تكفل له ولنتائجه أن يسري في شـرايين الاقتصاد بأفضـل صيغـة ممكنـة.. فكـم يكـون حجم التنافـر بين هـذه الأفكـار وإطار التناقضيـن المذكورين من قبل!! ومع ذلك فربما اتخذنا من الاسـتبصار بهذا المركَّب المتنافر منطلقا إلى مزيد من إعمال الفكر لتصويب مسارنا.

الفصل الثالث

العلم كضرورة، والبحث العلمي كمستقبل(*)

لا يكفُّ العلماء في الدول المتقدمة عن تذكرة رجال السياسة والإدارة بالدور الحيوي للبحث العلمي المتواصل والمتشعب في النهوض المتكامل بالمجتمع؛ بحيث يشمل هذا النهوض التنمية المتواصلة للموارد الاقتصادية وللبشر جميعا. ولأن للعلم هذا الدور البالغ الأهمية فقد أصبح هؤلاء العلماء لا يدخرون وسعا للاستزادة مما يصيبون من الميزانيات السنوية في دولهم؛ وذلك للإنفاق على بحوثهم التي لا تنقطع. والواضح أن رجال السياسة والإدارة في تلك الدول يستجيبون لمطالب هؤلاء العلماء استجابات معقولة.

وليس حجم الإنفاق المالي على العلم هو العنصر الأوحد في رعاية الدولة إياه، ولكن هناك عنصرا آخر لا يجوز إغفاله، ذلك العنصر هو عناية الدولة (ومعها أطراف أخرى من العلماء والمؤسسات الخاصة) بشق القنوات اللازمة لحسن توظيف نتائج هذا العلم في النشاط الاقتصادي للمجتمع.

البحث العلمي لدينا

ننظر الآن في حال البحث العلمي لدينا من هذه الزاوية المؤسسية العامة، زاوية عناية الدولة به من حيث الإنفاق؛ ومن حيث التوظيف الاجتماعي

(*) أبريل، ويونية 1997.

الاقتصادي له؛ بحيث نضاهي مضاهاة أمينة بين ماهو قائم وما ينبغي أن يقوم. وسوف أستعين في هذا المقام بأقوال وكتابات لرجال أفاضل سبق لهم أن تحدثوا أو كتبوا في جوانب مختلفة من هذا الموضوع.

ففي حديث مستفيض[1] أدلى به العالم الفاضل الأستاذ الدكتور إبراهيم بدران في أوائل الثمانينيات لمجموعة من السادة كبار المحررين في جريدة المصور (وكان ذلك أثناء توليه رئاسة أكاديمية البحث العلمي) أجاب الرجل عن أسئلة غاية في الأهمية، وقال في إجابته كلاما لا يقل عنها أهمية وخطرا، ومع ذلك فقد مر كلام السائل والمسئول مرور الكرام، ونحن الآن نعود فنذكّر ببعض ما قيل.

سئل الرجل: «ماهي ميزانية البحث العلمي في مصر؟» فأجاب: «أكون في منتهى الخجل حين أجيب على هذا السؤال؛ لأن ميزانية البحث العلمي أقل بكثير من المرتجى والمؤمل.. فالنسبة المخصصة للبحث العلمي لدينا 0.6٪ من الدخل القومى»، السؤال أمين والإجابة أمينة ومسئولة وواعية، وقد شفعها الأستاذ المتحدث بذكر النسب من الدخل القومي المخصصة للبحث العلمي في بلدان أخرى على سبيل المقارنة لبيان تهافت الموقف لدينا، «4٪ في فرنسا، 2.5٪ في ألمانيا، 1.7٪ في إنجلترا، 6.7٪ في أمريكا».

في إجابة عن سؤال آخر يتناول التوظيف الاجتماعي للعلم قال الدكتور بدران: «ليس لدينا سياسة تكنولوچية»، وردا على سؤال ثالث قال ما معناه: إن الوظيفة الحقيقية لأكاديمية البحث العلمي هي أن تكون «الجهاز القومي

(1) أذكر هذا الحديث الآن (في سنة 2013)؛ لأن دلالته لا تزال قائمة رغم انقضاء ما يقرب من ثلاثة عقود على الإدلاء به.

أو المظلة القومية التي تربط أجهزة البحث العلمي مع مراكز الإنتاج دفعا للعائد القومي نحو رفاهية الإنسان». ولكن الأكاديمية لا تقوم بهذا الدور.

هذه نقاط ثلاث بالغة الأهمية في موضوعنا الذي نحن بصدده ذكرها الأستاذ الدكتور بدران عندما كان يشغل منصب رئيس أكاديمية البحث العلمي؛ أي عندما كان في أفضل موقع من مواقع المسئولية يسمح له بالاطلاع على حقائق الوضع المؤسسي للبحث العلمي في الدولة، وهو بهذا يكشف عما يمكن اعتباره لب القضية، أو ما يمكن اعتباره البعد المحوري للقضية. ولكن لأن المشكلات الاجتماعية دائما لا يكفي لحسن إدراكها وفهم تعقداتها الوقوف عند جانب واحد منها حتى ونحن نفترض أنه جانبها المحوري، بل يجب الإلمام بجوانبها الأخرى التي تتدخل بتفاعلاتها فتزيد الأمر تعقيدا، لذلك أورد فيما يلي ذكر أحاديث بالغة الدلالة يتصدى كل منها للكشف عن واحد أو أكثر من تلك الجوانب المتداخلة.

ففي ثلاثة أعمدة ظهرت في جريدة الأهرام على مر ثلاثة أيام متوالية (4 و5 و6 نوفمبر سنة 1982) كتب الأستاذ أحمد بهاء الدين (رحمه الله) عما أسماه واحدا من أهم المؤتمرات التي عقدت في مصر، عقدته أكاديمية البحث العلمي بهدف الدعوة لوضع سياسة تكنولوچية لمصر. كتب المغفور له الأستاذ أحمد بهاء الدين ينعي على الإعلام كلّه أنه لم يذكر أي شيء عن هذا المؤتمر، مع أنه على حد تعبيره «موضوع حياة أو موت لهذا البلد». وهذا وجه ثانٍ للقضية يتلخص في هوانها الشديد على أجهزة الإعلام «لأنها ليست من القضايا الساخنة».

وفي مقال للأستاذ الدكتور مصطفى فهمي (من الأكاديمية الطبية العسكرية) نشر في جريدة الأهرام بتاريخ 19 نوفمبر سنة 1993، بعنوان: «الهندسة الوراثية عندهم وعندنا» كتب سيادته يروي قصة لقاء عقد في

واحدة من أكبر مؤسساتنا العلمية، وقد قصد إليه الكاتب ليستمع إلى محاضرة يلقيها أحد كبار علمائنا. وبعد إلقاء المحاضرة فتح باب المناقشة، وإذا بأفراد الجمهور وكان معظمهم من ذوي المناصب البحثية أو الجامعية، إذا بهم يكشفون من خلال أسئلتهم ومناقشاتهم عن غيبة تامة لقواعد الحوار العلمي بل وغيبة فاجعة لعناصر الفكر العلمي نفسه ولأبجديته. وقد ختم الكاتب مقاله بالعبارات الآتية: «لم أستطع مواصلة الاستماع، وخرجت مذهولا من هذا الخلط الشديد في رؤوس المتعلمين بل والعلماء، فما البال بالجهلاء» وهذا وجه ثالث للقضية، اختلاط الحابل بالنابل في أدمغة البعض ممن يحسبون على البلد ضمن العلماء.

البحث العلمي ضرورة قومية.. لماذا؟

قضيتنا هنا هي الربط بين البحث العلمي الوطني والقوة التنافسية للدولة ارتباط الشرط بالمشروط. فكيف يكون البحث العلمي الوطني هو الطريق إلى هذه القوة؟ هذا هو ما نسعى إلى توضيحه في الأذهان، ونسعى في الوقت نفسه إلى وضع النقاط على الحروف في قضية متفرعة عن قضيتنا الأصلية ومترتبة عليها، خلاصتها أنه لم يعد هناك طريق آخر أكفأ من البحث العلمي للوصول بالدولة إلى القوة التنافسية المنشودة.

والإجابة عن السؤال المطروح وكل ما يترتب عليه تتلخص فيما يأتي: يقول ناثان روزنبرج وبيردزل (وهما من أهم مؤرخي العلم والتكنولوچيا): «إن البحث العلمي المنهجي هو الآن أقوى طريق إلى تطوير التكنولوچيا، والمقصود بالتكنولوجيا الإشارة إلى منظومة الأساليب والأدوات المستخدمة في أي نشاط إنتاجي» (لإنتاج السلع المادية أو الخدمات)، وهي في مجموعها

في أي مجتمع المسئول الرئيسي المباشر عن القوة الاقتصادية لهذا المجتمع؛ ومـن ثمَّ كان البحـث العلمي (إذا عظم تنشـيطه وتوظيفه اجتماعيـا) هو أكفأ الطرق إلى زيادة القوة الاقتصادية للمجتمع.

هـذه هي قضيتنا المحورية في أوضح عرض لها؛ هي والتفريع الذي يمثل امتدادا منطقيا لها: من البحث العلمي، إلى التكنولوچيا، إلى الاقتصاد.

وننتقـل الآن إلـى مسألة أخرى مترتبة على هـذه القضية لا تقل عنها أهمية وإن لـم تكن في مثل محوريتها، وخلاصة هذه المسألة أن البحث العلمي لكي يقوم بوظيفته هذه ينبغي له أن يكون علما وطنيا، بمعنى أن يكون الإنفاق عليه وطنيـا؛ لأن الـدول لا تنفق على بعضها البعض إلا لتتقاضـى ثمنا ما، ينال في نهاية المطاف من اسـتقلال القرار السياسـي. وأن يكون التخطيط وطنيا، وأن يكون القائمون عليه من أبناء الوطن لأنهم هـم الأشـد ولاء والأكثر قدرة على فهـم مشـكلات بلدهم بكل تعقيداتهـا، بينما يكون ولاء الخبـراء الواردين أو المستوردين (بفتح الراء) أولا وآخرا لأوطانهم.

وجديـر بالذكر في هذا الصدد أن بعض التكنولوچيا يمكن أن يُستورد كما أن بعض العلم يُستورد فعلا، عندنا وعند غيرنا، وليس في ذلك أي عيب. ولكن جدير بالتنبه أيضا أنه لا يمكن أن يشـيع استخدام التكنولوچيا المستوردة إلا بعد تعديلها وتحويرها وأقلمتها بما يناسـب الظروف المحلية للمجتمع الذي اسـتوردها وبوجه خاص ظروف وأحوال اقتصاده والتكنولوچيا المحلية فيه، هكذا فعلت الولايـات المتحدة وهي تستورد التكنولوچيا من أوربا في أوائل القرن التاسع عشر، وهكذا فعلت اليابان وهي تستورد التكنولوچيا اللازمة لها من الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر أيضا. وفي الماضي البعيد نسبيا كانت معظم عمليات الأقلمة هذه تعتمد على قدر من المحاولة والخطأ،

مع أقدار من التحليل الساذج أو البسيط يقوم بها أفراد من العاملين مباشرة في عمليات الإنتاج، ولكن مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تضاءل بصورة حاسمة حجم التخبط المسموح به في إطار المحاولة والخطأ، وفي مقابل ذلك تعاظم حجم الاعتماد على التحليل العلمي المنهجي؛ وذلك لتحقيق الاستيعاب المنشود للتكنولوچيا المستوردة وأقلمتها. على أن حجم الحاجة إلى البحث العلمي المنهجي يتعاظم بصورة ملحوظة عندما يتجه الاهتمام إلى تطوير هذه التكنولوچيا لبلوغ مستويات لم تتحقق لها في البلد المصدِّر. ثم يتعاظم أكثر وأكثر مع اتجاه الاهتمام إلى إبداع الجديد المبتكر لا مجرد تعديل القديم المعروف.

ولما كان قيام هذا الاهتمام بدرجاته المتصاعدة، ولما كان تنشيطه ومواصلة هذا التنشيط ضرورة قومية لأنه في ظل طراز العلاقات الدولية المفروضة على الجميع الآن لم يعد لأي دولة خيار بألا تشارك في سباق التنافس نحو القوة؛ أي لم يعد لأي دولة خيار بألا تعمل على تطوير ما لديها من تكنولوچيا، فقد أصبح البحث العلمي المنهجي لتحقيق مزيد من التقدم التكنولوچي المستوعب لما هو موجود والمبتكر بالإضافة، ضرورة قومية.

خلاصة القول: إن البحث العلمي في الدولة العصرية لم يعد ترفا يقوم به عدة أشخاص استجابة لدواعي الذكاء المبدع وحب الاستطلاع المفرط، ولكنه أصبح مؤسسة اجتماعية تقام وتنظَّم وتنشَّط استجابة لدواعي السياسة القومية، ويبدو ذلك واضحا من خلال العناية الفائقة التي توليها الدولة العصرية إياه، وتبدو هذه العناية بوضوح من خلال سياسات الدول المتقدمة في هذا الصدد، وهي عناية تقوم على ركيزتين أساسيتين، هما: الإنفاق، وأعني هنا إنفاق الدولة لا إنفاق مؤسسة خاصة أو مجموعة من الأفراد، والركيزة الثانية

هي التنظيم، تنظيم هذه المؤسسة العلمية بحيث يضمن لها ضخ نتائج البحث العلمي في عمليات تحديث وتطوير مستمر لمنظومة التكنولوچيا القائمة في المجتمع، ومن خلال هذه المنظومة يجري دعم وتطوير وتنمية النشاط الاقتصادي الذي هو عماد القوة التنافسية للدولة في حلبة تعاملها وصراعها مع سائر الدول على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

مستقبل البحث العلمي في مصر

يبدو من عدد من المؤشرات أن الاستثمار في رعاية البحث العلمي على المستوى المؤسسي أصبح سمة من سمات الدولة العصرية، وذلك من خلال طريقتين رئيسيتين هما: الإنفاق المعقول، والتوظيف الاجتماعي المجدي، وتدل الدلائل جميعا على أن هذا الاستثمار لا يدخل ضمن مقتضيات الوجاهة الدولية بقدر ما يقع تحت بند الضرورات القومية، وذلك بناء على صيغة تولدت بفعل عوامل تاريخية محددة، في تاريخ المجتمعات وفي تاريخ العلم، وسارعت الدول المتقدمة إلى الوعي بها والعمل بمقتضاها.

وخلاصة هذه الصيغة: أن البحث العلمي هو الطريق الأول إلى تطوير التكنولوچيا، وهذه هي الطريق الرئيسي إلى تطوير الاقتصاد، وهذا هو الطريق الأكفأ إلى تحديد الوضع التنافسي للدولة. لذلك نرى لزاما علينا نحن أبناء الدول النامية، ممن أوتينا قدرا من العلم يواكبه شعور مكافئ بالمسئولية الاجتماعية، أن ننبه مجتمعاتنا إلى أهمية هذه الصيغة، وإلى ضرورة العمل بها، باعتبارها واحدة من الإستراتيجيات الكبرى التي يجب الاحتكام إليها في تقويم كل صغيرة وكبيرة في الدولة: هيكلها ونشاطها؛ لأن مستقبلنا منظورًا إليه من هذه الزاوية، زاوية القدرة التنافسية للدولة، سوف يتحدد بناء على إعمالنا أو إهمالنا هذه الصيغة.

لست متشائما ولا متفائلا، ولكني أحاول قدر الإمكان الاحتكام إلى الواقع بمعناه الإنساني العريض الذي تقيده أفعال وقعت، وتحركه إرادات وتصورات لا تزال ترسم له خيارات المستقبل. ولأن الأفعال وقعت فعلا ولا سبيل إلى إنكار ذلك أو تجاهله فقد ترتبت عليها نتائج أصبحت جزءا من الحاضر الذي يسهم في تحديد المستقبل. ولكن لأن هناك تصورات تمنح الإرادات هامش حرية يتيح لها إعادة صياغة احتمالات الواقع وإعادة توجيهها بشكل أو بآخر، فقد أصبحت هذه التصورات هي الخطوة الأولى نحو الأمل في رسم مستقبل أفضل مما يوحي به الواقع المباشر إذا ما لاحت على وجه هذا الواقع علامات تنذر بالسوء. لهذه الأسباب مجتمعة لا يستطيع مَن أراد لنفسه أن يكون شاهد عدل على ما يجري من حوله أن يكون متشائما ولا متفائلا؛ إذ يبدو التشاؤم والتفاؤل هنا مظهرين لتوجه واحد في جوهره، يقوم أساسا على إجهاض الواقع.

آفاتنا الاجتماعية

على هدي من هذا التفكير أحاول هنا أن أعيد النظر في عدد من الصفات الواسمة لعالم البحث العلمي لدينا كما ذكرتها من قبل، ولكني أضيف هنا استخلاص ما تنطق بها هذه المعالم من دلالات بالنسبة لنوع الفكر الذي أقدمه في حديثي هذا، وتنضح بهما أقوال غيري من علماء أفاضل استشهدت ببعضهم من قبل. وكلنا رجاء أن يتمكن هذا الفكر الناقد في صدق والبنَّاء في تبصُّر، أن يتمكن من نفوس الجميع ليصير في المستقبل القريب دليل عمل لإراداتنا الاجتماعية. وإلى القارئ مجموعة الخطوط العريضة التي تسم عالم البحث العلمي لدينا بصفته المؤسسية كما رصدتها من قبل:

أ ـ الإنفاق الهزيل، وعدم وجود سياسة علمية محددة ومستقرة للتوظيف الاجتماعي للعلم؛ بهدف تطوير التكنولوچيا المحلية؛ لكي تقوم بدورها في تطوير الاقتصاد الوطني بجهود وعقول وطنية.

ب ـ التشويش القائم الآن في أذهان أعداد كبيرة من المحسوبين على أنهم ذخيرة مصر لمسيرة العلم فيها.

جـ ـ قصور المؤسسات التعليمية عن تخريج قوى عاملة نافعة في مجال حمل الأمانة، أمانة البحث العلمي، والتقدم بها بضع خطوات تشهد لهم بأنهم أضافوا إلى الحياة ولم يكونوا مجرد عبء عليها.

د ـ قصور مؤسسات التدريب والتأهيل التي من شأنها تزويد البلاد بما يكفيها من أفراد العمالة الحاذقة، وهي العمالة التي من شأنها إكمال مسيرة التوظيف الاجتماعي للعلم؛ بحيث يصبح على يديها أداة تطوير فعلي للتكنولوچيا المحلية.

هـ ـ قصور مؤسسات التربية الوطنية التي كان يرجى منها تثقيف الوجدان الوطني؛ لتقوية روح الانتماء القومي الجاد والخلاق.

و ـ هوان الموضوع كله على المؤسسة الإعلامية لدينا.

هذه هي الخطوط العريضة، أو ما نسميه بالآفات التي تعاني منها مؤسسة البحث العلمي لدينا. فما دلالتها؟

بادئ ذي بدء لا يمكن استخلاص هذه الدلالة إذا ظللنا ننظر إلى هذه الآفات باعتبارها عددا من مفردات سيئة اجتمعت معًا، ولكن لابد من تجاوز هذه النظرة إلى مستوى من الإدراك أرقى من ذلك، فهذه منظومة متساندة من السوءات، وهو ما يعني أن بينها ما يضخ فيها استمرار التفاقم. ويعني كذلك

أنها تتفاعل فيما بينها بالتأثير والتأثر والدعم المتبادل، ويعني في نهاية الأمر أنه لا جدوى من محاولات التصدي لها واحدة بعد الأخرى، ولكن الجدوى كل الجدوى في أن نتصدى لها كمنظومة. وهنا نصل إلى بيت القصيد.. إذ يلزم لمواجهتها منظومة من التصورات والإجراءات هي ما نسميه خطة إستراتيجية للتصدي تهدف في نهاية المطاف إلى النهوض بالبحث العلمي على المستوى المؤسسي في الدولة.. وهي خطة مركّبة وليست مجرد فكرة بسيطة، وفي هذه الحقيقة تتمثل قيمتها الرئيسية؛ أي في كونها تقوم على تفكير متكامل يواجه المشكلة في جميع جوانبها، فلا يهتم بجانب على حساب جانب، كما أنها تحسب حساب كثير من المعوِّقات صغيرها وكبيرها وتضع لها من الإجراءات ما يكفل التغلب عليها جميعا.

وجدير بالذكر في هذا الموضع أن ما نقوله هنا عن حاجتنا إلى الفكر الإستراتيجي للنهوض بالبحث العلمي ليس وقفا على هذا الموضوع، أو هذا المطلب فحسب بل إنه يتعداه إلى محاولات النهوض بأي جانب آخر من جوانب الحياة الاجتماعية شديدة التشابك، أو التصدي لأي مشكلة اجتماعية شديدة التعقيد، فالتفكير الإستراتيجي منهج للنهوض أو مواصلة النهوض بالحياة الاجتماعية الراقية بوجه عام.

نقطة الضعف في التفكير الإستراتيجي

غير أن هذا النهج أو هذا المنحى في تناول أمور الحياة الاجتماعية يعاني من كون أحد مواضع قوته يمكن أن يصبح هو نفسه - تحت ظروف اجتماعية معينة ـ أحد مواضع ضعفه، هذا الموضع هو عنصر الزمن أو البطء النسبي في بدء التنفيذ.

ذلك أن التفكير الإستراتيجي هو بطبيعته تفكير بعيد المدى يخطط لمستقبل بعيد نسبيا، وفي أثناء السير نحو تحقيق هذا المستقبل يتجاهل بعض الأمور الصغيرة إيثارا للاهتمام بالكبيرة، وينفق بعض الوقت والجهد في إعداد الأدوات والأساليب اللازمة لممارسة عملية التصدي للمشكلة بكفاءة مضمونة... إلخ. وهذا كله يستغرق وقتا تبدو الأمور فيه لمن هو خارج الحلبة وكأنها راكدة كما كانت وربما أسوأ مما كانت، وهذا غير صحيح.

ومع أن هذا التفكير الإستراتيجي تمتد جذوره فينا لتصل إلى أعماق الرقي الإنساني بمعانيه البيولوجية والنفسية، وهو الرقي الذي يتمثل في تفضيل الفعل المؤجَّل على الفعل المتعجّل (أو ما يسمى أحيانا الفعل المنعكس)، وهو الرقي الذي نحاول أن نرسّخ دعائمه في النشء على امتداد العملية التربوية وهو... وهو... إلخ. مع ذلك فإن هذه الطبيعة نفسها بما تنطوي عليه من تركيب وما تستغرقه من وقت قبل البدء في التنفيذ ليؤتي هذا الفكر الإستراتيجي أُكله، هي نفسها تصبح موضع ضعفه في ظل ظروف اجتماعية معينة، وأقصد بهذه الظروف توافر سياقات اجتماعية ذات خصائص أو مضامين بعينها إذا قامت واستحكمت حلقاتها حول هذا التفكير أو هذا التوجه، أهدرته وقضت على كل إمكاناته.

والذي أدعيه في هذا المقام أن سياقنا الاجتماعي الراهن يحمل في صميم بنيته وفي أسلوب تشغيله عددا من هذه العوامل المعاكسة. ولكني أدعي في الوقت نفسه أنه يحمل معها عددا من العوامل المواتية. وأرى أننا نعيش الآن لحظة من أخطر لحظات تاريخ هذه الأمة تتمثل في كون التوتر الناجم عن الشد بين هاتين المجموعتين من العوامل يبلغ الآن أقصى مداه، وما قد

يبدو من استقرار نسبي في حياتنا إنما هو استقرار شديد الهشاشة، ولابد من العمل المستبصر الدءوب لترجيح كفة العوامل المواتية على كفة العناصر المعاكسة[1].

طريق الإصلاح

لا توجد صيغة جاهزة كأنها رقية سحرية ذات مفعول مؤكد للخروج بنا مما نحن فيه؛ بحيث نفيق من سباتنا في لحظة، فإذا نحن نُعنى عناية جادة بأحوال البحث العلمي في بلدنا.. ومن ثمَّ فلا بديل عن الاعتماد على التفكير المنزه عن الغرض، الذي يتسلح بالمنطق، ويسترشد بخبرات الأمم المتقدمة.

وباسم هذا التفكير لابد من أن نضع نصب أعيننا منذ البداية أربعة محاور أساسية تنظم أي جهد ننوي أن نبذله في هذا الصدد:

أول هذه المحاور أن نبدأ بتحديد هوية العناصر المتوافرة لدينا والتي تمثل إمكانات نستطيع أن نبني عليها، فنحن لا نبدأ من فراغ، وثانيها أن يستقر في ضميرنا أن ما يجري حولنا معظمه إهدار حقيقي لما يتوافر لدينا وسيظل كذلك حتى نحسن استخدام أرصدتنا، وثالثها ضرورة البدء فورا في تصحيح المسار لأن الزمن لم يعد في صالحنا، ورابعها توفير الشروط السياسية اللازمة لإنجاح هذا التصحيح، هذه هي الصيغة التي تنخلق على ضوء واقعنا الاجتماعي كما نعيشه، يمليها تفكير منطقي منزه عن الغرض، ويثقفها استيعاب دروس يمليها تاريخ الأمم المتقدمة، وهي صيغة تستلزم أن نتحرك تحركا متكاملا على المحاور الأربعة جميعا. وفيما يلي أضع النقاط على الحروف بالقدر الذي يسمح به المقام.

---

(1) لعل القارئ يستشف من خلال هذا الحديث الذي كتبناه ونشرناه فعلا في يونية 1997 استبصارًا مبكرا باقتراب المجتمع من لحظة ستكون مفصلية في تاريخه الحديث.

نبدأ بذكر الإمكانات المتوافرة لدينا فعلا: فعندنا رصيد يتمثل في عدد من مراكز البحوث الطبيعية والبيولوجية الطبية والاجتماعية قائمة فعلا، هذا بالإضافة إلى معامل وأقسام البحوث القائمة في عدد من الوزارات ومرافق الدولة، وبالإضافة كذلك إلى المعامل والأقسام والمراكز الجامعية. هذه هياكل مؤسسية محسوبة على البحث العلمي.. وفي إطار هذا الرصيد يعمل آلاف من الرجال والنساء تلقوا جزءا من تعليمهم وتدريبهم للقيام بالبحث العلمي..

ومن وراء هذا كله أصداء تتردد في جنبات حياتنا لماض قريب شهد غرس البذور المبكرة لقيم وتقاليد مرتبطة بالبحث والفكر العلمي الرصين على أيدي علماء ارتفعت قاماتهم عن استحقاق في ميادين العلوم الطبيعية والبيولوجية والإنسانية على حد سواء من أمثال: علي مصطفى مشرفة، وشاكر أفلاطون، وعبد الحليم منتصر، وطه حسين، وشفيق غربال، وسامي جبرة، وعبد المنعم أبو بكر... إلخ.

فإذا نظرنا في دلالة هذا الكيان بمقوماته المادية والمعنوية نظرة مَن يريد أن يعمل لا مَن يريد أن يواصل التبرم والعويل(!)، فلابد من وضعه؛ أي وضع هذا الكيان كبند أول على قائمة المعدات اللازمة للسير على الطريق، فهو بند إيجابي لاشك في ذلك، مهما قيل عن سلبياته التي يمكننا أن نواصل الحديث عنها بلا نهاية ولكن بلا جدوى كذلك..

وجدير بالذكر أن مَن أراد الإصلاح، فلابد له من البدء من الواقع بشوائبه ولابد له كذلك من البدء بالسعي نحو أهداف متواضعة، وستكون المثابرة بعد ذلك مع وضوح الرؤية كفيلتين بتمكينه من صنع ما يشبه المعجزات.

بهـذا النهج نكون قد أرسـينا قواعد البنـاء على المحوريـن الأول والثاني معا.

أما المسيرة نفسها فلابد من أن تهتدي بهدي خطة إستراتيجية، خطة مركبة بعيـدة المـدى نواجه بها مجموعة الآفـات التي تسم مؤسـسة البحث العلمي لدينـا، وتخطط بهـا في الوقت نفسـه للإفـادة الإبداعية من القليـل الباقي في هـذه المؤسـسة، وهـو الذي بسببـه وضعناها كبنـد أول على قائمـة المعدات اللازمـة للسير على الطريـق. أما كيف يكون ذلك فأمـره موكول إلى واضعي الخطـة مـن الخبراء الذين يجمعـون بين العلم المتعمق والقـدرة على صياغة التصورات ذات الأفق الواسـع والمصمَّمة أساسـا لهندسة الحياة الاجتماعية وترشـيدها. ولا جدال في أن هذه الخطة سـوف تقتـرح أفضل السبل لتجديد الدماء في شـرايين المؤسـسة بما يكفل لها الصحة والقدرة على العطاء الجاد في المستقبل المنظور، هذا بالإضافة إلى الجديد الذي سوف تبتكره.

ولكـن قبـل هـذا كلـه وبعده فباسـم أمانـة الشـهادة أمـام ضمائرنـا وأمام أبنائنـا الذيـن يبـدأون الآن مسيرتهـم نحو وراثـة المستقبل، لابـد لكي ننجح فـي مسعانـا الذي ندعو إليه، ونضمـن لهذا النجاح أن يظـل متناميا.. لابد من البدء فـورا في تعديل ظروف السياق السياسـي الاجتماعي من حولنا؛ وذلك بالتخفيف المطرد من وطأة الشروط المعاكسة (وهي مركزية السلطة وضعف المؤسـسات) مـع التكثيف فـي الوقت نفسه مـن توظيف الشـروط المواتية، وأعنـي بهـا آثار المقاومة المرنـة والآثار التي يمكن أن تترتـب على احتكاكنا بمـا نسمِّيه سـبيكة العوامل العالميـة الراهنة: ثورة الاتصـالات، وطاقة الدفع نحو أقدار من الديمقراطية، وسيولة الموقف الدولي بما يسمح ببعض الزيادة فـي اتساع هامش الحركة المتاحة لدولة صغيرة إذا صحت إرادتها السياسـية، وعزمت على إعادة صياغة ذاتها.

الباب الخامس

العمل

الفصل الأول: العمل.. حياة وصحة نفسية.

الفصل الثاني: نحن والعمل والزمن.

الفصل الثالث: أعمالنا بين التجويد والإرداء.

الفصل الرابع: الثواب والعقاب في حياتنا.

الفكر والفعل وجهان لعملة واحدة،
هي العمل الإنساني.

الفصل الأول(*)

العمل.. حياة وصحة نفسية

يحتل موضوع العمل في حياة أي مواطن، في مصر أو في أي بلد آخر، مكانة مرموقة، وذلك بغض النظر عما إذا كان المواطن يعايش هذه الحقيقة بشعوره ووجدانه أم لا، وبغض النظر عما إذا كان متنبها لكل مضامينها وما يترتب عليها أم لم يكن.

أما في مصر فثمة مشكلة معقدة حول علاقة المواطن بالعمل.. وتبدو بعض معالم هذا التعقد من خلال الأزمة الاقتصادية الراهنة.. ومع أن لهذه الأزمة جذورا متشعبة.. يتمثل بعضها في أوضاع عالمية بعينها، ويضرب البعض الآخر بجذوره في السياسات غير الحكيمة التي اتبعتها عدة حكومات متوالية، مع ذلك فإن قدرا من جذور الأزمة لا يمكن التهوين من شأنه يتمثل في العمل كما يبذله المواطن المصري كما وكيفا.. ويشعر كثير من كتَّابنا ومفكرينا بهذه الحقيقة.

وفي سبيل إلقاء الضوء على الدور الذي تسهم به في تعقيد الأزمة، وفي سبيل الانطلاق منها إلى اقتراح الحل الأمثل للمشكلات الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد والاجتماع المصري يصوغ كتَّابنا فروضا متعددة توزع المسئوليات بين القطاع العام والقطاع الخاص، كأطر تنظم النشاط الاقتصادي للمواطن المصري، وفروضا أخرى تلقي بالمسئولية على عاتق

هـذا المواطن الذي لا ينتج بقدر ما يستهلـك، أو بقدر ما يحب أن يستهلك.. ومهما تكن الأسـباب فهناك علامة استفهام كبرى تتعلق بالعمل.. تشغل حيزا لا يستهـان بـه في وجـدان المواطن الذي يعنيه الشـأن العام.. لذلـك رأينا أن نكـرس هذا الحديث لموضـوع «العمل»، لعلنا نسهم بذلـك في تجلية بعض غوامض هذا المجال، وغني عن البيان أننا سـوف نقتصر في حديثنا هذا على الجوانب النفسية، والنفسية الاجتماعية التي تربط العامل بالعمل، ونتائج هذا العمـل؛ لأن هـذا الميدان، ميـدان العوامل النفسية، والنفسيـة الاجتماعية هو الذي يمكننا أن نأمل في الإسهام فيه برأي قد يكون مفيدا.

العمل والحياة الإنسانية

من وجهة النظر النفسية الاجتماعية يعتبر عملا كل نشـاط يصدر عن الفرد بصورة منظَّمة؛ ويؤدي بشـكل مباشـر أو غير مباشـر إلى إنتاج سلعة أو تقديم خدمة..

ويستطيـع المتأمـل في هـذا التعريف أن يفهـم لماذا يعتبر كثيـر من علماء النفـس وعلمـاء الاجتمـاع أن للعمـل دورا كبيـرا في تشـكيل الحيـاة النفسية للفـرد، والحيـاة الاجتماعيـة للمجتمع، بل ويستطيع أن يفهـم لماذا احتفل به تراث الإنسانية على مر العصور كما تكشف عن ذلك أساطير شعوب الأرض المختلفة، وأعداد كبيرة من طقوسها وآثارها. ذلك أن العمل، حسب التعريف الـذي ذكرنـاه يعتبر قناة اتصال بين الفرد والمجتمع تفـوق في أهميتها أية قناة اتصال أخرى (بما في ذلك اللغة، والعضوية في الأسرة)..

فهو من ناحية يضخ الدم في جسم المجتمع فيحفظ عليه حياته (بما يقدمه مـن سـلع وخدمات). كما أنه ينشـط نمـوه (بما يقـدم من ابتكـارات في هذه السلـع والخدمات قد تثَّـور الحياة فيه). وهو من ناحية أخرى يعود على الفرد

الـذي قدم هذه السلع والخدمات بأنواع من العائد أو المردود تحفظ عليه هو أيضا حياته وتنشّط نموه وتثري كيانه.. وبعبارة أخرى إن العمل يقيم بين الفرد والمجتمع علاقة تبادلية بالغة الأهمية بالنسبة لكل منهما؛ لأنها في نهاية الأمر هي الدعامة التي تحفظ لكل من الطرفين كيانه وتضمن له نمو هذا الكيان.

على هذا الأسـاس نستطيـع أن نفهم كيف أن فيلسوفـا اقتصاديا بارزا مثل هنري دي سـان سيمون (وقد عاش فـي جنيف في أواخر القرن الثامن عشـر وأوائل التاسـع عشـر) يقول: إن فرنسا تخسر كثيرا إذا فقـدت ثلاثة آلاف من أبنائهـا العاملين فـي ميادين الصناعة والعلوم والفنون، ولكنها لا تخسر شـيئا ذا بـال إذا فقـدت ثلاثين ألفا مـن وجهائها. ونستطيـع أن نفهم كيف أن هجرة العامليـن المصريين المهرة بأعداد متزايدة خـلال العقود الأخيرة تمثل خطرا كبيرا على حاضر مصر ومستقبلها المنظور.

علـى أن هذه الـرؤى والحقائق جميعا إنما تصور أحوال المجتمع وشـدة اعتماده في حياته وحيويته على العمل.. ولكننا نترك هذا الجانب إلى الجانب الآخـر من القضية. لأنـه في رأينا لا يحظى بالاهتمـام اللائق به. ونعني بذلك الطرف الخاص بالعلاقة بين العمل والفرد.

العمل والحياة النفسية للفرد

تشـير كثيـر مـن البحـوث النفسيـة الحديثـة إلـى أن للعمـل آثـارا متعددة الجبهـات والمستويات علـى العاملين أنفسهـم.. وأن من هـذه الآثار ما يمس الصحة النفسية، بل والبدنية للعامل، ومنها ما يسهم بشكل أو بآخر في تحديد مستـوى لياقته النفسيـة.. والقضية التي تعنينا بالضبط في هذا الصدد يمكن أن تُصـاغ على النحو الآتي: إن العمل بمعنـاه الحقيقي المنتج لا يلقى في حياتنا الراهنـة الاهتمام اللائق به، ومن هنا تأتي شـكوى رجال السياسـة والاقتصاد

(متمثلة في الحديث الذي لا ينقطع عن الإنتاج)، ولكن من هنا أيضا تصدر شكوى أخرى، هي شكوى المعنيين بأمور الصحة عامة والصحة النفسية بوجه خاص.. ومعنى ذلك أن إهدار العمل لا تقتصر أضراره على شح الثروة الاقتصادية في المجتمع (وهو أمر بالغ الخطورة في حد ذاته، وفي نتائجه السياسية القريبة والبعيدة)، ولكنها تمتد كذلك إلى الإضرار بالصحة النفسية للأفراد، وإلى تشويه لياقتهم النفسية أيضا.

وسوف نحاول في الفقرات التالية أن نوضح القضية بدءا من جذورها السوية، فنبين كيف أن للعمل في نفوس الأفرد آثارا بالغة العمق، وشديدة التعقد؛ لأنه هو المسئول الرئيسي عن الهيكلة النفسية للأفراد.

البنية الأساسية للشخصية

هناك مستوى عميق في بنائنا النفسي، ربما كان أعمق مستويات تنظيم الشخصية، وفيه يكون التأثير من نوع يشبه ما نسميه في حياتنا اليومية وضع قواعد البنية الأساسية لأي بناء؛ حيث يقوم العمل بدور المربّي الذي يكسب الفرد مجموعة الخصال الأساسية التي تمثل الحد الأدنى لقبوله عضوا في المجتمع.. وفيما يلي ذكر أهم هذه الآثار:

أ- **قدر معين من ضبط الأداء**: ويبدو ذلك في إكساب الفرد مجموعة من المهارات اللازمة للقيام بأداءات بعينها، وما تستلزمه هذه الأداءات من تشغيل محسوب لمختلف الوظائف الذهنية والحركية التي لابد منها للوفاء بحق هذه الأداءات، كالإدراك الدقيق، وتركيز الانتباه، والتحكم في الحركة. ويستطيع القارئ أن يتخيل أنواعا مختلفة من الأعمال بدءا من الأعمال اليدوية البسيطة كالنسج على الأنوال اليدوية، إلى الأعمال الأعقد قليلا كالكتابة على الآلة الكاتبة، إلى الأعمال الأشد تعقيدا من

ذلك كقيادة السيارات والطائرات. جميع هذه الأعمال تقتضي للتدريب عليها إكساب المرء قدرات التشغيل المحسوب لوظائف الإدراك الدقيق، وتركيز الانتباه والتحكم في الحركات الغليظة والدقيقة بكفاءة عالية.

ب- **قدر معين من الانضباط الذاتي**: ويتجلى في تدريب الشخص على المواءمة بين مطالب العمل والعادات الشخصية.: من ذلك مثلا الارتباط بمواقيت محددة للعمل، وتطويع عادات الشخص وموازين المفاضلة لديه لما تقضي به ظروف العمل، والحياة مليئة بالأمثلة الموضحة لهذه النقطة.

وتقوم معظم هذه الأمثلة على مبدأ التنازل الطوعي أو ما نسميه أحيانا بالتضحية بالرغبات أو النزوات اللحظية، لا لشيء إلا لأنها تتعارض مع بعض مقتضيات العمل، كأن أتنازل عن سهرة ممتعة حتى أستطيع الاستيقاظ مبكرا وأنا في حالة مزاجية وعقلية طيبة تضمن لي حسن الأداء في عملي صبيحة اليوم التالي... إلخ.

جـ- **تنمية قدرات التعاون مع الغير**: بالصورة التي تلائم نوع الخطوات التي ينقسم إليها العمل الذي يسهم الفرد في القيام به مع غيره من الأفراد.. ويتطلب ذلك من الشخص درجة معينة من الإلمام بالهيكل الكلي للعمل، ومن الإدراك لحدود الدور الموكول إليه هو شخصيا داخل هذا الهيكل، وكلما ارتقت قدرات التعاون لديه كان ذلك إيذانا بمزيد من الإتقان للدور الذي يقوم به.

د- **تنمية قدرات التخطيط للمستقبل**: وهذه مجموعة من القدرات يقتضيها أي عمل من الأعمال التي نقوم بها في حياتنا الاجتماعية، سواء أكان هذا العمل ذا طبيعة إدارية أم صناعية أم تجارية، وتنطوي هذه القدرات على

عـدد من الوظائـف، يأتي في مقدمتهـا وظيفة التصـور؛ أي تكوين صورة ذهنية للناتج كما نتخيله في المستقبل، ثم توجيه خطواتنا بدءا من اللحظة الراهنـة صوب تحقيق هـذا التصور.. وقد نزيدعلى ذلـك تصورا لجدول زمني محدد لإنجاز العمل.. كما نصوغ تصـ ـرا للتكلفة المادية التي يتطلبها الإنجـاز.. وربمـا وضعنـا كذلك تصـورا للفوائد التي ـ ـف تترتب على تحقيق هذا العمل، وآخر لما يحتمل أن يظهر من آثار جانبية (غير مرغوب فيها) للمشروع، وللأسلوب الذي يمكن اللجوء إليه لمواجهتها.

هـ- **تنمية آليات تصحيح الفعل**: هناك مجموعة من العمليات شديدة التعقيد، تعرف باسـم آليات تصحيح الفعل، بعضها نفسـي إلى حد كبير، والبعض الآخـر نفسـي اجتماعـي، والبعض الثالـث اجتماعـي في المقـام الأول، وعندما تنشـط هـذه العمليـات تجدهـا تلتقي جميعـا في اتجـاه تصحيح الأفعال التي نقوم بها، أيا كانت طبيعة هذه الأفعال (ذهنية أو حركية).

وهي عمليات بالغة الأهمية في حياتنا؛ لأنها هي التي تكمل العملية الكبرى والرئيسية في حياتنا بأسرها، ألا وهي عملية التوافق مع ظروف البيئة المحيطة بنا ومطالبها. وتأتي في مقدمة هذه الآليات التصحيحية خمس عمليات، هي: عمليات المردود، وعمليات النقـل والتعميم، وعمليات المحاكاة والاقتداء، ثم التقويم، وأخيرا عمليات الثواب والعقاب. والمردود هو الصدى المباشـر لأي فعـل نقوم به، صداه في نفوسـنا، هذا الصدى قـد يكون حسيا أو عضليا. وقـد يكون المردود فكريـا، وقد يكون وجدانيا. أما عمليـات النقل فهي التي تضمـن انتقال أثر ما تعلمنـاه في موقف معين إلى مايليه من مواقف مشـابهة، وبذلـك يحدث مـا نسميه بالتعميـم. وأما المحاكـاة والاقتداء فهـي عمليات التقليـد التي نقوم بها لما يصدر أمامنا عن القدوة.. وأما التقويم فهو مجموعة العمليـات التي ينطوي عليها النظـر فيما أنجزناه لمضاهاته بمـا كنا نستهدفه،

وتقدير مواضع التفاوت بين النموذجين والحكم لهذا التفاوت أو عليه. وأخيرا فإن معنى الثواب والعقاب معروف.. وهما في أغلب الأحوال من طبيعة اجتماعية؛ إذ يقعان علينا بفعل الآخرين ممن يحيطون بنا، أردنا ذلك أم أبينا.

نحن والبنية الأساسية للشخصية

والآن وقد حصرنا هذا العدد من الآثار التي ينفذ بها العمل في نفوس القائمين به لوضع دعائم البنية الأساسية، نعود إلى جوهر القضية التي تعنينا، والتي أوضحناها في صدر هذا الحديث، ومؤداها: أن العمل بمعناه الحقيقي (المنتج) لا يلقى في حياتنا الراهنة الاهتمام اللائق به. وأن ذلك أمر لا تقتصر أضراره على تقليص حظ المجتمع من الثروة الاقتصادية، بل يمتد ليوقع الضرر بالصحة واللياقة النفسية. نعود إلى هذه القضية لنواجه الأسئلة التي تطرح نفسها: كيف يقع الضرر؟ وماذا يعني إهدار العمل المنتج؟ وماذا يعني تفويت الفرصة على أنفسنا أن نتعرض لعمليات ضبط الأداء، والانضباط الذاتي، وشحذ قدرات التعاون، وتنمية قدرات التخطيط؟ وماذا يعني ضياع فرصة تنمية آليات تصحيح الفعل في نفوسنا؟

العمل ركيزة الصحة النفسية:

للعمل علاقات متعددة بالحالة النفسية للفرد في تأرجحها بين الصحة والمرض. وأولى هذه العلاقات وأوضحها أن ارتباط الشخص بالعمل يعتبر معيارا مهما من المعايير التي يرجع إليها الطبيب أو المعالج النفسي في تقويمه لحالة مرضاه، وذلك من ناحيتين: أولاهما الإنتاج، وثانيتهما تاريخ الاستقرار في العمل، فأما عن الإنتاج فمن أهم الأسئلة التي يطرحها الطبيب المعالج على المريض النفسي أو على أهله السؤال حول ما إذا كان المريض مواظبا

على عمله (الذي يحصل منه على أجره أو دخله)، ومنتجا فيه (بمعايير الإنتاج السائدة)، فإذا كان مواظبا ومنتجا فهذه علامة طيبة تحسب للمريض. أما إذا كان قد انقطع عن العمل وآثر البطالة أوالعزلة أو الشرود فتلك علامة سيئة وذات وزن كبير في سوئها، وأما فيما يتعلق بمسألة تاريخ الاستقرار في العمل فأحد الأسئلة التي لا يغفلها الطبيب أثناء استقصائه تاريخ مريضه أن يسأله حول تاريخه في العمل أو الأعمال التي اشتغل بها، وإلى أي مدى ينبئ هذا التاريخ باستقرار أو بتغييرات متوالية على فترات قصيرة نسبيا، ومع التسليم بأن الاستقرار وحده قد لا يكون دائما مؤشرا صادقا لحالة صحية طيبة، فإن كثرة التغييرات المتوالية للعمل في فترة زمنية محدودة تعتبر مؤشرا صحيحا إلى وجود اضطراب نفسي أو استعداد للاضطراب النفسي لا يمكن إغفاله.

ثم هناك علاقة أخرى بين العمل والمرض النفسي، خلاصتها أن العمل يتخذ أحيانا؛ أي في بعض الحالات المرضية، وفي بعض مستويات المرض النفسي، يتخذ أداة (بين عدد من الأدوات الأخرى) للعلاج النفسي. ومن هنا نجد أن كثيرا من المصحات النفسية تضم قسما لما يسمى صراحة «قسم العلاج بالعمل». ويتلخص هذا العلاج بالعمل في جعل العمل وسيطا بين المعالج والمريض، وذلك بدلا من الكلام الذي يسود في كثير من أنواع العلاج النفسي المعتادة. وفي هذا الصدد يحاول المعالج استكشاف أقرب الأعمال إلى قدرات المريض واهتماماته أو هواياته، ثم يحاول أن يدفعه إلى ممارسة هذا العمل في سياق برنامج من المستويات المحددة، التي تتدرج من حيث المدة التي يستغرقها الأداء والدقة التي يتطلبها على أن تصحبه عناصر: الحفز والتشجيع والمكافأة، وقد يكون سياق العمل فرديا أو جماعيا، إلى آخر الشروط التي تمليها اعتبارات علمية محددة.

ثـم هنـاك علاقة ثالثة بين العمـل والاضطراب النفسي كذلـك. مؤداها أن العمـل يتخذ طرقا رئيسة في إطار ما يسمى ببرامج «إعادة التأهيل» تطبق على نسبة كبيرة من مدمني تعاطي المخدرات والمسكرات، فمن الأمور المعروفة أن الإدمان إذا اشتد بالمدمن أوقعه في قدر من التدهور النفسي والاجتماعي يكـون من أهـم مظاهره تفـكك الروابـط بينه وبيـن عمله، وكذلـك بينه وبين محيطه الاجتماعي بما في ذلك أسـرته، كما يكون من أهم مصاحباته النفسية نـوع من التسيـب في التفكير وفـي العادات الشـخصية والضوابط الأخلاقية، وليـس أفضل في هذه الأحـوال من اللجوء إلى برامج إعادة تأهيل الشـخص بتدريبـه علـى التوافـق مـع مقتضيات مواقـف عمل محـددة تعيـن له حسب مواصفـات يحددهـا أهل الاختصاص تراعى فيها درجـة تدهوره، كما تراعى فيهـا البقيـة الباقية لديه من مهارات العمل الذي كان يشـتغل بـه قبل الإدمان، ومـدى اسـتعداده للعودة إلـى تعلم هذه المهـارات وإتقانهـا وإضافة الجديد المطلوب إليها.

العمل واللياقة النفسية

يشـير مفهوم اللياقة إلى مستوى من التناسق وكفاءة التشغيل بين الوظائف النفسيـة الكبرى[1]، يعلو على مستوى الخلو من المرض. والسؤال الآن، هل هنـاك علاقة بيـن العمل واللياقـة النفسية؟ وكيف تنشـأ.. وكيف ترسّـخ هذه العلاقة؟

والجـواب المباشـر: هو نعـم توجد علاقـة، فاللياقة النفسية أحـد النواتج المهمـة أو مـا نسميـه بالنواتـج الإضافية المترتبـة على العمل. بعبـارة أخرى

(1) وكذلك بينها من ناحية ومقتضيات البيئة الاجتماعية/ الحضارية.

شـارحة، هناك على أقل تقدير ناتجان يترتبان على أي عمل أقدم عليه، الأول هو السلعة أو الخدمة المستهدفة أصلا من العمل. والثاني هو ما طرأ عليّ وما اكتسبتـه من خبرات إضافية أثناء مـروري بخبرة القيام بهذا العمل، فأما الناتج الأول فهو من اختصاص المشتغلين بالاقتصاد. وأما الثاني فهو من اختصاص علمـاء السلوك، (علماء النفـس والاجتماع منهم بوجه خـاص).. هذا الناتج الثانـي هو الذي يدخل في صميم تكويـن اللياقة النفسية، فكيف يكون دخوله ورسوخه؟

ينفذ تأثير العمل إلى نفوسـنا من خلال خمسة منافذ رئيسية هي: التعرض لآليات ضبط الأداء، والتعرض لآليات الانضباط الذاتي، ثم التعرض لعمليات التعاون مع الغير، ثم التعرض لعمليات التخطيط للمستقبل، وأخيرا التعرض لآليـات تصحيح الفعل. ومن خلال هذه القنـوات الخمس الكبرى ينفذ تأثير العمـل فـي نفوسـنا، بأن ينشـط لدينـا مجموعة الوظائـف النفسية الأساسـية كـالإدراك، وتركيـز الانتبـاه، والتذكـر، والتخيـل، وردود الأفعـال الوجدانية والتحكـم الحركي...إلـخ. وفـي الوقـت نفسـه ينسـق بيـن هذه التنشـيطات المختلفة فتنطلق معا فيما يشـبه تناسـق العزف السيمفوني، مما يرسـي مزيدا من دعائم عمليات «التحكم المحسوب»، وفيما يلي شرح موجز للكيفية التي يتم بها هذا التنشيط والتحكم السيمفوني المعقد:

أولا: التعرض لآليات ضبط الأداء: عندما نؤدي عملا معينا ونحاول إتقان خطواته، فإننا نضطر في هذا السبيل إلى تنشيط عملية تركيز الانتباه في الأجزاء التـي نعمل على إنجازهـا، كما نعمل على تنشـيط الإدراك الدقيق لخصائص هـذه الأجزاء، والأجـزاء الأخرى التـي أنجزناها من قبل، كذلـك نعمل على مزيد من التحكم في حركتنا التي نستخدمها في إتمام هذا العمل.

ثانيا: التعرض لآليات الانضباط الذاتي: كثيرا ما نتعرض أثناء قيامنا بالعمل لتيقظ رغبات معينة في نفوسنا طلبا لأمور قد تسعدنا، ولكن لا صلة لها بالعمل الذي بين أيدينا، كأن أتذكر مثلا صديقا أود أن أراه وليس لهذا أية علاقة بالعمل الذي أقوم به، فأقرر أن أعطل هذه الرغبة في اللحظة الراهنة على أن أشبعها في لحظة أخرى مناسبة، وذلك منعا من تعطيل العمل، وأستمر في عملي الذي أنا بصدده.

ثالثا: التعرض لآليات التعاون مع الغير: هنا تنشط عندي مجموعة من العمليات تدور حول إدراك دور الطرف الآخر الذي أتعاون معه، وذلك لكي أعرف أين ينتهي دوره وأين يبدأ دوري ليتكامل معه في الناتج الأخير. وكلما كان إدراكي لمهمة الشخص الآخر دقيقا كان ذلك أدعى إلى أن أؤدي مهمتي المكملة لوظيفته على وجه أفضل؛ أي دون تضارب معه، بل ومع مراعاة قواعد النسبة والتناسب بين دوري ودوره، في هذا السياق وأمثاله ينمو التدريب على إدراك ما نسميه «الأدوار الاجتماعية»، كما تنمو القدرة على قيامنا بما يخصنا من هذه الأدوار، وتهذيب هذا الجزء الذي يخصنا.

رابعا: التعرض لآليات التخطيط للمستقبل: ومن خلال هذه القناة تنشط وتنمو وظائف التصور أو التخيل، ويكون النمو في هذه الحالة صحيا؛ لأنه يكون محكوما بمقتضيات العمل، فهو نمو داخل إطار محكوم، وليس نشاطا هلاميا كشطحات الخيال في أحلام اليقظة المرضية.

خامسا: التعرض لآليات تصحيح الفعل: ومن خلال هذا المنفذ تنمو لدينا قدرات الملاحظة المنعكسة على ذواتنا، فنتعلم كيف نرصد كل صغيرة وكبيرة مما يصدر عنا من أفكار ومشاعر وأفعال، وكيف ننظر فيها بنظرة ناقدة، وبالتالي كيف ندخل عليها أقدارا متفاوتة من التغيير والتعديل من حين لآخر

حتى يستوي لنا أفضل أداء ممكن. هنا تجتمع لنا وتنضج معنا مجموعة من القدرات تصب في وظيفة كبرى نسميها «وظيفة التعديل الذاتي المتواصل»، وهي وظيفة تقوم في جوهرها على أن نكون فاعلين ومنفعلين في الموقف الواحد، وفي اللحظة الواحدة.

على هذا النحو تنطلق لدينا في مواقف العمل مجموعة من العمليات الأساسية، بعضها في اتجاه التنشيط، تنشيط الوظائف النفسية المختلفة، وبعضها في اتجاه التحكم في سرعات هذا التنشيط، وفي تحقيق أعلى مستويات التكامل بين المسالك المختلفة لهذا التنشيط، والبعض الثالث في اتجاه مزيد من وعي مركز التحكم (الذي هو الذات الفاعلة) وذلك بتنمية قدرته على مزيد من التحكم.

هذا هو مسار آثار العمل في نفوسنا ونحن في حال الصحة، نلخصها فيمايلي:

التدريب على تنشيط الوظائف، وعلى التحكم في نظام التنشيط، وعلى مزيد من الوعي بدورنا الفعال في تحريك عمليات التنشيط وعمليات التحكم معا، هنا في هذا الموقع بالضبط تتمثل قيمة العمل كركيزة أساسية للصحة النفسية بأشمل معانيها. وهذا بالضبط هو الشيء الذي نخسره عندما نهمل العمل. ونحن نخسره بدرجات متفاوتة، تتناسب مع مستوى السطحية أو الشكلية الذي نتناول به العمل، وقد قلنا من قبل: إن جوهر اللياقة، وهي أعلى مستويات الصحة النفسية، يتمثل في عملية الهيكلة؛ أي في إكساب النشاط النفسي هيكله الداخلي فتنطلق لدينا عمليات (أو منظومات) الفكر، والعاطفة، والفعل، وقد احتفظت كل منها بقسماتها الداخلية واضحة مفصّلة،

ويتناسقها فيما بينها بدرجة عالية من الكفاءة. ونضيف الآن أن العمل يعتبر من أهم الأدوات القائمة في حياة الإنسان لتحقيق هذه الهيكلة.

من أجل ذلك يعز علينا، نحن المختصين بدراسة هذه الموضوعات. أن نرى الكثرة الغالبة من مواطنينا يتخففون من كثير من التزامات العمل ومقتضياته، وذلك في غمرة غضبهم على بعض عناصر السياق الاجتماعي المحيط بالعمل، يعز علينا أن نرى هذه الكثرة الغالبة وهم يسعون بخطوات متسارعة نحو الإخلال بصحتهم النفسية، والبقية الباقية لديهم من مقومات اللياقة النفسية، وهو سلوك يوشك أن يكون انتحاريا.

أما الطريق إلى الوقاية من عواقبه فيبدأ بالوعي بضرورة التفرقة بين العمل من ناحية وما يحيط به من عناصر مثيرة لمشاعر الغضب والإحباط من ناحية أخرى. فإذا أفلحنا في إرساء هذه الخطوة الأولى فسوف يكون علينا أن نتبعها بخطوات أخرى تمضي كلها نحو مزيد من توثيق علاقتنا بالعمل، رغم كثرة الظروف المعاكسة وتكاثرها؛ لأن العمل يستحق منا ذلك وأكثر.

الآثار النفسية للبطالة

عملا بالقاعدة القائلة: «وبضدها تعرف الأشياء».. بإمكاننا أن نستفيد من البحوث التي تناولت الآثار النفسية للبطالة في إلقاء مزيد من الضوء على الدور الجليل الذي يقوم به العمل في حياتنا.

في خلال الثمانينيات من القرن الماضي نُشر عدد لا بأس به من الدراسات العملية حول الأضرار النفسية المترتبة على البطالة، ويمكن حصر هذه الأضرار في النقاط الخمس الآتية:

أ- الإرهاق الناجم عن الشعور بالسأم والملل.

ب- التقدم تدريجيا نحو تبلد الشعور وفقدان الأمل.

جـ- الشعور بالهوان، أو تضاؤل قيمة الشخص في نظر نفسه.

د- زحف المزيد من الشعور بالاكتئاب.

هـ- ومع زيادة مدة البطالة طولا تزداد وتعمق مظاهر سوء الصحة النفسية بوجه عام.

ولا تقتصر النتائج السلبية للبطالة على تلوين مضمون الحالات الشعورية بهذا اللون الكئيب، بل تتعداه إلى إلحاق الضرر بتصرفات الشخص وسلوكياته العملية في الحياة. فتكثر الخلافات الزوجية، وتتزايد نسب الطلاق، كما قد يجنح البعض إلى إدمان المخدرات والمسكرات، ويصل البعض إلى محاولات الانتحار. وجدير بالذكر أن هذه الدراسات نفسها تشير إلى أن النتائج السلبية الغليظة للبطالة لا تظهر في التو واللحظة عقب فقدان الشخص عمله، ولكنها تستغرق وقتا يتراوح بين خمسة وستة شهور حتى تفصح عن الصورة التي ذكرناها. كما تشير إلى أن الأضرار لا تصيب جميع الأفراد المتعطلين بنفس الشدة وبنفس السرعة، ولكنها تتفاوت من فرد إلى آخر نتيجة لعوامل متعددة يؤدي بعضها إلى الإسراع بأخطارها، والبعض الآخر إلى التخفيف قليلا من وطأتها دون إزاحة هذه الوطأة تماما.

على أن الحصر المبدئي للأضرار النفسية للبطالة، كما أوردناه في السطور القليلة السابقة، إنما هو حصر يعتمد على النظرة السطحية العابرة؛ ومن ثمَّ يظل السؤال واردا عن الأسباب النفسية العميقة الكامنة وراء النقاط الخمس التي

ذكرناها. وفيما يلي بيان بهذه الأسباب وكيف تتفاعل في نفوس الأشخاص العاطلين وفي سياقات حياتهم:

1- ضياع معالم الجدول الزمني للحياة اليومية للشخص:

إذا نحن أخذنا مجموعة من الأشخاص يمثلون في جملتهم جمهور المواطنين الأصحاء الذين تقع أعمارهم بين العشرين والستين وسألنا كلا منهم: ماذا يفعل بيومه منذ أن يستيقظ في الصباح وحتى يستسلم للنوم في المساء؟. ثم قمنا بتحليل علمي دقيق لهذه الإجابات، فسنكتشف ما يمكن أن يسمى جدول الأعمال اليومي لكل من هؤلاء المواطنين. ومع أن هذا الجدول يتغير من يوم إلى آخر فإن التأمل في عدد من الجداول المتتالية للمواطن الواحد يكشف عن أن هناك نمطا مستقرا لهذا الجدول لكل مواطن رغم التغيرات التي تطرأ من حين لآخر على هذا البند أو ذاك من بنوده..

ومعنى ذلك إذن أن لكل منا جدولا زمنيا يقوم على نمط مستقر فيما يتعلق بالشكل الذي نوزع به الساعات الأربع والعشرين التي تملأ يومنا نوزعها بين النوم واليقظة، وكذلك بين أنواع النشاطات الرئيسية المختلفة التي نقوم بها على امتداد الساعات بين الاستيقاظ من النوم والعودة إليه. وسنكتشف غالبا أن الأمر يختلف بين أيام الأسبوع المختلفة. (أيام العمل وأيام العطلة الرسمية).

ولا يعني هذا الكلام أبدا أن الشخص العادي يكون على وعي بجدول الأعمال هذا في وحدته وتكامله، ولا بالطريقة التي ينشأ بها ويتبلور على صيغة معينة، ولا بالقوانين النفسية التي تنظم نشوءه واستقراره، ومع ذلك فالجدول ينشأ ويستقر والشخص ينظم نشاطاته اليومية من خلاله سواء وعي ما وراءه من عوامل وقوانين أم لم يكن على وعي كاف بها.

والاسم السائد لهذا الجدول بين أهل الاختصاص هو «الجدول الزمني»، وتشير هذه التسمية إلى وظيفته التي يؤديها في حياتنا، فهو يقوم بدور الخريطة التي تنظم حركتنا في الزمن، فيحدد لنا التوجه العام وكأنه يحمل التوجهات الرئيسية التي يجب أن نلتزم بها، ثم أنه يحدد لنا الأقسام أو الفقرات الكبرى لليوم، ويحدد لنا كذلك نوعية النشاطات التي يجب أن تتوالى واحدا بعد الآخر داخل كل قسم أو كل فقرة... إلخ.

والجدول الزمني بهذه المواصفات حقيقة نفسية بالغة الأهمية في حياة كل منا، فله وجود موضوعي ذو ثقل يفرض نفسه علينا فنتبعه في معظم الأحوال في حياتنا العملية اليومية بقليل من التردد وكثير من القبول المسلم به آليا، كما يؤدي لنا خدمة أخرى تمس جانب الحياة الوجدانية فينا؛ إذ يشيع في نفوسنا شعورا هادئا متصلا بالاطمئنان إلى أننا (كما يقال عادة) نعرف «أولنا من آخرنا»، منذ اللحظات الأولى للاستيقاظ في الصباح، وحتى آخر الليل في المساء.

خلاصة القول إذن: إن هناك حقيقة نفسية مهمة في حياتنا هي ما يسمى بـ«الجدول الزمني»، والوظيفة الرئيسية التي يؤديها بالنسبة لنا هي إعطاؤنا الشعور بالتوجه في نشاطنا وحركتنا عبر ساعات اليوم الواحد، وعبر الأيام، ثم إنه مع مزيد من نضجه ونضجنا يعطينا الشعور بالتوجه عبر الأسابيع والشهور والأعوام.

هنا في هذا الموضع من الحديث لابد لنا من أن نذكر القيمة الإيجابية للعمل، في مقابل القيمة السلبية للبطالة، فالعمل هو الدعامة الأساسية التي ينتظم حولها الجدول الزمني لكل منا. والبطالة هي العنصر الأساسي الذي يصيب جدولنا الزمني في صميم وظيفته وبنائه، فتضعف فاعليته في تنظيم حياتنا، ويتفسخ بناؤه الذي كنا ندركه ونتعامل مع فقراته.

والعمل المقصود هنا (في هذا الحديث بكامله) هو العمل بالمعنى النفسي الاجتماعي العميق؛ هو النشاط المنظم الذي يصدر عن الشخص، وينتهي إلى تخليق سلعة أو تقديم خدمة؛ ويستتبع نتيجة لذلك مسئولية اجتماعية، وبالتالي فنشاط ربة البيت في بيتها عمل رغم أنه غير مأجور، ونشاط الطالب في متابعة دروسه عمل رغم أنه غير مأجور، وكذلك العمل التطوعي. وبالتالي فلا يشترط في سياقنا هذا أن يستتبع النشاط أجرا لكي يصبح عملا، لكن الشيء المهم هو أن تترتب على النشاط مسئولية اجتماعية محدَّدة فيصبح عملًا.

2- ذبول أو تآكل نسبة كبيرة من العلاقات الإنسانية المحيطة بالشخص:

تتخذ علاقاتنا الإنسانية أشكالا لا حصر لها، ودرجات من التوثق لا آخر لها، وهي تنتظم من حولنا فيما يشبه شبكة خيوطها العلاقات وعُقَدها الأشخاص الذين تربط بيننا وبينهم هذه الخيوط، وهي تكوِّن جزءا مهما مما نسميه البيئة النفسية الاجتماعية التي نتعامل معها ومن خلالها. ولكل منا شبكته الخاصة به، وتتفاوت شبكات الأشخاص المختلفين فيما بينها؛ من حيث: نمط التنظيم، ومدى الاتساع، ودرجة التعقد.

وللشبكة بمعناها العام جوانبها الإيجابية؛ حيث الخيوط من نسيج المودَّة بدرجاتها المختلفة، وجوانبها السلبية؛ حيث الخيوط من نسيج النفور بدرجاتها المتفاوتة. وهي بهذا المعنى والكيان العام تؤدي بالنسبة لنا وظيفة نفسية مهمة خلاصتها تملأ علينا حياتنا وتعطينا معنى ومذاقا خاصا تترتب عليه في مشاعرنا وسلوكنا نتائج متنوعة لا آخر لها.

وقد اهتم عدد كبير من علماء النفس في السنوات الأخيرة بدراسة الجانب الإيجابي لهذه الشبكة بوجه خاص. وأطلقوا عليه اسم «شبكة العلاقات

الاجتماعية المساندة». وتشير معظم البحوث المنشورة في هذا الموضوع إلى الأهمية القصوى للشبكة المساندة في كل أمور الصحة النفسية بدءا من توفير الوقاية من الاضطرابات النفسية وحتى ترسيخ إجراءات العلاج والتأهيل من آثار المرض النفسي والعقلي الحاد والمزمن.

والجدير بالذكر في سياق فصلنا الراهن هو أن مواقف العمل تسهم بنصيب كبير في تخليق شبكة العلاقات الإنسانية من حولنا، وفي صيغتها المساندة بوجه خاص، وتقوم بدور مهم في رعايتها ودعمها.. ففي سياق مواقف العمل نجد أنفسنا وسط زمالات يتطور بعضها ليصير صداقات تبطّنها درجات مختلفة من مشاعر الاطمئنان والمودّة.

ولما كانت مواقف العمل تفرض علينا في معظم الأحيان لقاء يوميا يمتد لعدد كبير من ساعات اليقظة قد يصل إلى ثلثها أو نصفها، وإلى أكثر من ذلك أحيانا، كما أنها تواجهنا بموضوعات وأحداث لا تلبث أن تثير لدينا أطرافا من اهتمامات متشابهة أو مشتركة، فإنها بذلك تفرض نفسها علينا، لا كمصدر مهم وأساسي لخلق الزمالات التي تتطور إلى مكونات مهمة في شبكة علاقاتنا الإنسانية المساندة فحسب، ولكنها تمدنا في الوقت نفسه بظروف (يندر أن تجود بها الحياة في مجالاتها الأخرى) تساعد على الامتحان الدائم والمكثف لسلامة اختياراتنا، ورعاية الاختيارات التي تثبت صحتها.

صحيح أن القرابات الأسرية قد تكون معينا إضافيا في هذا الصدد، وكذلك قد تكون علاقات الجوار، والعضوية في بعض النوادي، وقد ينضاف إلى هذا محصول بعض مصادفات الحياة غير المتوقعة، كل هذا أمر وارد، ولكن حساب الاحتمالات لا يزال يرجّح مواقف العمل كأخصب المصادر وأشدها كرما فيما توفره من فرص لنشوء العلاقات الإنسانية المساندة

ورعايتها ودعمها. وهنا تبدو الآثار المدمرة للبطالة فهي تحرمنا من استمرار معايشة مواقف العمل، وبالتالي تحرمنا من احتمالات إضافة الجديد إلى علاقاتنا المساندة، كما تقوض بالتدريج دعائم ما كان قد استُقي منها؛ لأن العلاقات الإنسانية كالنباتات تحتاج إلى العديد من مقومات الرعاية المتصلة، وإلا ذبلت وانقضت حياتها.

3- النمو السرطاني لمشاعر الهوان الشخصي:

إذا كانت شبكة العلاقات الإنسانية المساندة تمدنا بما يشبه الأوتاد التي تشدنا إليها فتمنحنا قدرا كبيرا من الاطمئنان والثبات في وجه عواصف الحياة العاتية، فإن عالمنا الداخلي لابد له من أن يقوم على دعامة مركزية هي التي تعطي معنى واتجاها لارتباطاتنا بأوتاد الشبكة الاجتماعية المساندة، فهذه الشبكة تقوم من حولي أنا، وتساندني أنا، وفي ذلك ما يشهد بأن الشبكة تؤمن بي من ناحية، وما يشهد كذلك بأنني أعطي الشبكة ما يدل دوما على أنني أستحق مؤازرتها إياي.

هذا هو دور الدعامة المركزية التي نشير إليها، وقد اصطلح علماء النفس على تسميتها «تقدير الذات»، ويعتبر «تقدير الذات» هذا هو صورة الذات أمام ذاتها؛ أي صورتنا أمام أنفسنا بقدر ما نعيها، ولكنها ليست مجرد صورة موجودة فحسب؛ أي ليست مجرد كيان محايد أو خامل، إنما هو صورة مشحونة بشحنات إيجابية وأخرى سلبية، فأنا أرضى عن نفسي في بعض الأمور ولا أرضى عنها في أمور أخرى. المهم أن البحوث النفسية تشير في مجموعها إلى أهمية هذا الكيان الذي نسميه «تقدير الذات» فيما نسعى إليه من تحقيق مستوى معقول من الصحة النفسية، وفي دعم هذا المستوى.

وفـي مقابـل ذلك تشـير هذه البحـوث أيضا إلـى أن «تقدير الـذات» لدينا يصيبـه الضعف والتدهـور مع اختلال أحوال الصحة النفسيـة لدينا، والغالب أن يصـل إلى أسـوأ درجات ضعفه في حـالات الاكتئاب؛ إذ تغلـب علينا في الاكتئاب مشاعر «تحقير الذات»، ويَرجَح لدينا الشعور بتفاهتنا، واتهام ذواتنا بنقائص وسلبيات لا آخر لها، وبالتالي يحل لدينا «هوان الذات» محل «تقدير الذات».

عنـد هذه النقطة نتوقـف لنرى أين تقع من موضوع العمـل والبطالة. وفي هذا الصدد تشـير نتائج الدارسـين إلـى أن «تقدير الذات» يتأثر بشـدة بأحوال العمـل والبطالة، وتشـير كذلـك إلى أن البطالـة إذا طالت، فإنهـا تصيب هذه النـواة المركزيـة في نفوسـنا إصابـات مدمِّرة. وأخيـرا تختفي جميـع عناصر التقديـر الإيجابي للـذات ولا تبقي غير عناصر التهوين من شـأنها، فإذا تطور الأمـر بعـد ذلك إلى فقـدان الأمل في أي قـدر من تحسن الأحـوال أصبحت احتمالات محاولة الانتحار واردة.

عودٌ على بدء:

على هذا النحو يكشـف عدد متزايد مـن البحوث النفسية الحديثة عن آثار أساسية ثلاثة للبطالة، شديدة العصف بمقومات اللياقة والصحة النفسية.

هـذه الآثار هي: ضياع معالم الجـدول الزمني للحياة اليومية لدينا، وذبول نسبة كبيرة من شبكة العلاقات الإنسانية المساندة من حولنا، والنمو السرطاني لمشاعر الهوان الشخصي.

ومـا دامت هذه الآثار تترتب على البطالة فالاسـتنتاج المنطقي السليم هو أن مقلوباتها تترتب على ارتباطنا بالعمل واستقرارنا في سياقه.

مـن أجل ذلك نقول، ونعيد القول، يعز علينا أن يبادر الكثيرون منا، باسـم الغضـب من الظروف المحيطة بأعمالنا (بكل أنواع هذه الظروف) إلى تقطيع أواصـر الصلـة بينهم وبين العمل نفسـه، ومع ذلك فالدعوة إلـى الرجوع إلى الإقبال على العمل الآن، والدعوة إلى استعادة الإتقان المفقود، إنما هي دعوة إلـى إنقـاذ ما يمكن إنقاذه لأنهـا دعوة إلى الإبقاء على جـزء صحي في حياتنا لا بديل ولا غنى لنا عنه، فالعمل ليس مجرد طريق للحصول على الأجر الذي يقيم حياة معظمنا، ولكنه في الوقت ذاته طريق شديد الفاعلية في توفير شروط الصحة النفسية، ومن بعدها إلى تحقيق المستوى الأمثل للياقة النفسية.

لـكل ذلك تقضي الحكمة بوجوب التمسك به مـا أمكن وترويض النفس علـى الإقبـال عليـه، والتـزود بقدر مـن البصيرة يجعلنـا نفرق تفرقة حاسـمة بينـه وبيـن مـا يحيط به مـن ظـروف معاكسة، فقـد نغضب من هـذه الظروف ونخاصمها، ولاضير علينا في ذلك. أما مخاصمة العمل نفسه فسلوك في غير محلـه؛ لأن هذه المخاصمة فيها هلاكنا؛ ولأن المصالحة الواجبة فيها بقاؤنا؛ ومن ثمَّ اقتدارنا على السير قدما نحو تحسين أحوال هذا البقاء.

الفصل الثاني
نحن والعمل والزمن(*)

انصرفت عنايتي فيما كتبت في الفصل السابق إلى تناول الموضوع من زاوية الصحة النفسية للمواطن وتأثرها سلبا وإيجابا بنوع علاقته الشخصية بالعمل. وفي الحديث الراهن أعود إلى تناول الموضوع نفسه، موضوع العمل، ولكن من منظور اجتماعي نفسي، يدور حول الدور الذي يقوم به العمل في تسيير عجلة الحياة في الأمة.

ومع ذلك فلن أعالج الموضوع من وجهة النظر الاقتصادية، فللاقتصاد علماؤه وخبراؤه. أما حديثي هذا فسأتجه به إلى البدء في مناقشة مجموعة من السلوكيات والاتجاهات النفسية التي ترتبط بالعمل ارتباط الشرط بالمشروط، ألا وهي حسابات الزمن، وإجراءات التجويد، وعمليات الثواب والعقاب.

وقد اخترت هذه المجموعة من العوامل لأنها تمثل في رأيي أهم العوامل التي تربط ربطا موضوعيا بيننا وبين العمل من خلال قيامها معًا بوظيفتين أساسيتين: فهي تقوم بدور الآليات التي ندخل بوساطتها أقدارا متفاوتة من الضبط على العمل، وهي في الوقت نفسه تؤدي دور القنوات التي تتولد من

(*) أكتوبر 1994.

خلالها مجموعة مهمة من القيم التي نرجع إليها ونعتمد عليها في تقويمنا للعمل، ولجميع مكونات السياق الاجتماعي الذي يضمنا وإياه. ولكي أزيد الكلام وضوحا قبل الاستطراد في الحديث أضرب بعض الأمثلة لما اصطلحنا (في الأحاديث العامة) على تسميته «بالقيم المرتبطة بالعمل».
هناك مثلا مسألة احترام الاتفاق الذي نعقده حول عمل ما، سواء أكان هذا الاتفاق شفاهة، أم كتابة، وسواء كان محوره التوقيت أو تحديد أوصاف ناتج العمل، أو تعيين شروط التسليم أو الشروط الجزائية أو أي عنصر آخر، وهناك مسألة اعتبار الأولوية لمقتضيات العمل أو مطالبه عندما نواجه مواقف تنطوي على صراع بين هذه المقتضيات ومتطلبات اجتماعية تندرج أحيانا تحت بند المجاملة، أو أداء الواجبات الاجتماعية... إلخ.

وهناك مسألة اعتبار الكفاءة «أي توافر القدرات والمهارات والخبرات اللازمة لعمل بعينه» قبل أي اعتبار آخر عند التصدي لعمليات الاختيار الوظيفي، أو تحديد الأجر، أو الترقي. هناك مسائل كثيرة من هذا الطراز تدخل جميعا في باب «قيم العمل» الذي نشير إليه في هذا الحديث. وسوف أقتصر هنا على مناقشة الشرط الأول من بين الشروط الثلاثة التي أشرت إليها وهو موضوع حسابات الزمن.

حسابات الزمن

أولا: سرعة الأداء

منذ أكثر من أربعين عاما كنت أجري بعض الدراسات القياسية على عدد من المرضى العقليين المزمنين، وكان من بين القياسات التي عُنيت بها حينئذٍ سرعة الحركات اليدوية البسيطة عند هؤلاء المرضى؛ لكي أقارن فيما بعد بين هذه السرعة وسرعة هذه الحركات نفسها عند نظرائهم من الأشخاص الأسوياء.

وكـان المطلـوب من هذا كلـه أن أصل إلـى الصياغة الكميـة للعلاقة بين المـرض العقلي وما يسمى عند أهل التخصـص «بالتخلف الحركي النفسي» (أي البـطء الحركـي الشـاذ). وفرغت مـن البحث وقد وصلت إلـى الصياغة التي كنت أسعى إلى تحديدها، وانتهى الأمر بأن وجدت الدراسة طريقها إلى النشـر، ولكـن لفت نظري فـي النتائج ما أثار دهشـتي وحفزني إلـى مزيد من التفكيـر بعد ذلك؛ فقد لاحظت أن متوسـطات السرعة كمـا حددها المقياس على عينة من المواطنين الأسـوياء أقـل بكثير من مثيلاتها على المقياس نفسه عند نظرائهم الأوربيين أو الغربيين بوجه عام، وكان الاستنتاج المنطقي الذي لابد من الخروج به عندئذٍ أن أداء الشـخص المصري العادي «أو المتوسـط» إذا قورن بنظيره الغربي فإنه يشبه أن يكون أداء متخلفا «حركيا».

ومع أننا في دراسـات التخصص لأمور الصحـة والمرض النفسي نرفض أن نستخدم أسماء الأمراض النفسية أو الأعراض المرضية النفسية في وصف الشـعوب؛ وذلـك لأسـباب منهجيـة لا داعي للخـوض فيها في هـذا المقام، مـع ذلـك فالحقيقة القائمة هنـا أننا بصدد بطء حركي ملحـوظ لدى المواطن المصـري مقارنـا بنظيره الغربي، هـذه حقيقة لا يمكن إنكارهـا ولا تجاهلها، ولكن يجب التفكير فيما تنطوي عليه، مع الحرص الشـديد على أن نتحاشـى التورط في شطحات التأويل.

والواقـع أن مـا يجب الوقوف عنده هنا هو ما يمكـن أن يترتب على فروق السرعـة هذه من فروق شاسـعة بين كـم الإنتاج المتماثل الـذي ينتجه العامل المصـري في مقابـل العامل الغربي فـي وحدة زمنية معينة، ولتكن سـاعة، أو يـوم عمـل، أو أي مقدار زمني آخر، ولابد طبعـا أن فروقا حضارية «بالإضافة إلى فروق أخرى» بيننا وبين الغربيين قد تدخلت لتكون مسئولة عن هذا البطء الملحوظ في أداء مواطنينا، ولكن المشكلة الجديرة بالتفكير هنا لا تكمن في القول بهذه الفروق الحضارية، ولا في محاولة الكشف عن دقائق قسماتها.

المشكلة التي يجب أن تكون لها الأولوية في الاستحواذ على اهتمامنا تتمثل في أن مقتضيات الحياة في عالمنا الحديث، عالم انتهاء القرن العشرين، وابتداء القرن الحادي والعشرين تضطرنا إلى الدخول في سوق واحدة مع هؤلاء، الغربيين؛ والسوق تحكمها علاقات التنافس قبل أي شيء آخر، فهل يمكننا أن نمتد بخيالنا في طرفة عين متبصرة لنشمل مجموع الصناعات التي نحاول أن نثبت وجودنا فيها، أو على الأقل نحاول أن نحصل على حق استمرار البقاء في ساحتها أمام المنافس الغربي؟

ومع ذلك فإلى هنا والكلام ينطبق على الصناعات اليدوية وما شابهها. ولكن ماذا عن الصناعات التي تستلزم الأداء لبعض العمليات العقلية؟.. من هذا القبيل تحويل الانتباه، وسرعة حل المشكلات، واتخاذ القرار، وسرعة الاستدعاء من مخزون الذاكرة... إلخ. ـ هل يصدق على هذه الأعمال أيضا ما يصدق على الصناعات التي تعتمد في جزء كبير منها على التدخل اليدوي؟، الإجابة هنا: نعم يصدق؛ فقد كشفت الدراسات المعملية المنضبطة منذ الستينيات من القرن العشرين عن أن هناك علاقة إيجابية منتظمة بين البطء الحركي وبطء العمليات العقلية، بمعنى أن الأشخاص الذين يميلون بصورة ملحوظة إلى البطء في الحركة يميلون كذلك بدرجة ملحوظة إلى البطء في أداء العمليات العقلية.

صحيح أن الارتباط بين البطء في المجالين ليس مائة في المائة، إلا أنه قائم ولا سبيل إلى تجاهله. ومعنى ذلك أن المأزق الذي نواجهه في حالة الصناعات التي تعتمد كثيرا على التدخل اليدوي وتكاد تخلو من تدخل العمليات العقلية العليا يواكبه مأزق آخر خاص بالصناعات المشبَّعة بهذه العمليات العقلية، ويتجمع المأزقان معا للوقوف ضدنا في مواقف المنافسة التي لا فرار منها في السوق العالمية. فإذا تركنا عالم الصناعة ودفعنا بخيالنا

ننظـر فـي أي نشـاط آخر نقوم بـه، أقول أي نشـاط، فالقاعدة واحـدة في هذه المجالات جميعا، ومؤداها أن نشاطنا يتسم بالبطء الملحوظ إذا قورن بمثيله عند الغربيين.

أرجـو ألا يسـاء فهم مقصدي من هذه المقارنة، فأنا لا أعقدها على سـبيل المفاضلة ولكن أعقدها لأوضح أننا نواجه مشـكلة في هذا الصدد، خلاصتها أن الحيـاة فـي عالمنـا المعاصر، «رضينـا أم كرهنا» أوصلتنا إلـى الوقوف في مضمـار واحد مع أهل الغرب، ومـا دمنا مضطرين إلى كل ما يترتب على هذا الاجتمـاع من تعامل يتراوح بيـن التنافس والتعاون فلابد مـن إعادة النظر في علاقتنـا بالزمن؛ حتى يمكننا أن نقترب مـن المعايير التي تفرض نفسها كجزء من قواعد اللعبة على الأرض المشتركة.

ثانيا: تخطيط الجداول الزمنية

علـى أن علاقتنا بالزمن فـي أداء العمل لا يحكمها عامـل السرعة فحسب. ولكـن تحكمها عوامل أخرى وفي مقدمتهـا عامل التخطيط أو التدبير المسبق. وهناك شواهد كثيرة تدل على أن عامل التخطيط له أهمية كبيرة لا تكاد تقل في وزنها عن أهمية عامل السرعة، كما أن الشـواهد تقوم على أن أهمية هذا العامل لا تقتصر على مجال العمل الإنتاجي، ولكن تمتد لتشـمل كل ما يتعلق بحسن التدبيـر لحياتنا الاجتماعية العامة والخاصة، ومع ذلك فنحن نركز الحديث هنا على موضوع العمل.

تشير ملاحظاتنا على علاقة المواطن العادي بالعمل، أيا كان تصنيف هذا العمـل «حاذقـا، أو نصف حاذق، أو غير حاذق» إلـى أن هذه العلاقة تتعرض للخلل الشديد نتيجة لاختلال عامل التخطيط المسبق للزمن اللازم للإنجاز، والمشـهد التقليدي الذي نصادفه هو مشـهد الشـخص الذي يأخذ على عاتقه

إنجاز مهمة تنطوي على عدة أجزاء أو مراحل في زمن معين، ثم إذا بتداعيات الموقف لا ترضينا، إما لأنه لا يلبث أن يلاحقنا بالإلحاح في طلب الإمهال لفترة أو لفترات زمنية إضافية، أو لأنه أنجز الأجزاء أو المراحل الأولى من العمل بدرجة لا بأس بها من الإتقان. أما الأجزاء أو المراحل اللاحقة فالإهمال في أدائها واضح؛ لأنه أداها على عجل عندما تنبه أو أفاق فجأة فإذا موعد التسليم يقترب، وفي كلا الحالين نستطيع أن نستشف السبب الحقيقي وراء هذا الموقف الذي لا نرتضيه، وهو يتمثل في الخلل العميق، في عامل تدبير الجدول الزمني أو التخطيط المسبق لتوزيع الزمن توزيعا مناسبا لأجزاء العمل.

وإحقاقا للحق فإن هذا الخلل الذي أتحدث عنه شديد الانتشار بين مواطنينا على جميع المستويات المهنية والتعليمية، ولا يكاد يفلت منه إلا الندرة، وإذا كنا نشكو بسببه مر الشكوى من التعامل مع فئة العمال الحرفيين فقد يكون في هذا التوجه للشكوى ما ينطوي على قدر من الانحياز الطبقي أو الفئوي، فالحقيقة المؤسفة أن مظاهر الخلل ليست وقفا على هذه الفئة، ولكنها تصدر عن جميع الفئات بجميع مستوياتها.

طبيعة علاقتنا بالزمن

تثير هذه الصورة التي نقدمها عن عالمي البطء واختلال التخطيط المسبَّق للزمن؛ من حيث انتشارهما بصورة وبائية في الأسلوب الذي نتناول به العمل، تثير سؤالين مهمين، أولهما يتجه بنا إلى فهم الظاهرة، ويتجه الثاني إلى البحث عن طريق لحل المشكلة، ويعتبر أي كلام هنا عن الكسل أو الخمول أو اللامبالاة... إلخ.. يعتبر كلاما لا قيمة له في هذا المقام لأنه في

حقيقتـه تسمية للظواهـر نفسها ولكن بألفاظ أخرى. كذلـك يعتبر الكلام عن الأجر المنخفض والفقر وسـوء الأحوال المعيشـية كلاما غيـر دقيق؛ لأنه إذا صلح لبعض التعليل فيما يتعلق بالحرفيين فإنه لا يصلح بالنسبة لسائر الفئات المصابة بالخلل النفسي، كما أنه يصلح أن يكون نتيجة بقدر ما هو سبب.

المسألـة فيما نرى أعمق من ذلك بكثيـر، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بعلاقتنا النفسيـة بمفهوم الزمن؛ وأحد الأبعاد المهمـة لهذه العلاقة هو بعد «الإيجابية فـي مقابل السلبية»، بمعنى أننـا إذا أخذنا عينة من التصورات التي تملأ عقول مجموعـة كبيرة من الأفـراد (الذين ينتمون إلى عدد من بلـدان العالم المتقدم والمتخلـف) حول الزمن ومـا يفعله بهم وما يفعلونه بـه وحللناها؛ من حيث مـدى ما تنطـوي عليه من توجهات نحـو الزمن، فسوف نجدهـا تتفاوت فيما بينهـا؛ من حيـث مقادير الإيجابية أو السلبية التي تنطوي عليها، وسـوف نجد أن هـذه النتيجـة يمكـن تصويرهـا على أنها نقـاط تتناثر على طـول خط يمتد مـن أقصـى الإيجابية عند أحد طرفيـه إلى أقصى السلبية عنـد الطرف الآخر، وسـوف نجد أن هذا التناثر يكشف عن حقيقة أخرى هي أن النسبة الغالبة من أبناء المجتمعات المتقدمة يشـغلون مواضـع على هذا الخط أقرب إلى قطب الإيجابية.

بينمـا تقف النسبـة الغالبة من أبنـاء المجتمعات المتخلفـة قريبا من قطب السلبيـة، وقـد تكون مواقعنا التي نقف عندها كمصريـين أبعد قليلا عن قطب السلبيـة إذا قورنت بمواقع شـعوب أخرى نامية أو متخلفـة، ولكننا نظل أبعد كثيـرا عـن قطب الإيجابية مـن أبناء الشـعوب المتقدمة، هـذه العلاقة السلبية التـي تقـوم بيننا وبين الزمن تشـهد بها شـواهد لا حصر لها فـي حياتنا الفردية والاجتماعية، وفي حياتنا الرسـمية وغير الرسمية، وهي في رأينا بقية من بقايا تطـور اجتماعـي منقوص ومتعثر، كمـا أنها لا تزال تلقى فيضـا من الدعم من

عاداتنا العقلية والقولية والعملية؛ مما ينبئ بأنها إذا تركت وشأنها في إطار تطور اجتماعي تلقائي فسوف يطول مقامها في النفوس عبر أجيال وأجيال.. ومع ذلك فهذه العلاقة هي الجذر القائم وراء عاملي البطء الشديد في أدائنا، واختلال التخطيط المسبَّق للزمن، وهو أمر يجب أن يزيد في حفزنا إلى مواجهة الموقف باعتباره مشكلة لابد من التصدي لحلها بالحلول التي تناسب شدة تعقدها ومستوى العمق الذي تبلغه جذورها في نفوسنا.

ماذا نحن فاعلون؟

نبدأ أولا بمسألة الأعماق النفسية لعلاقتنا بالزمن، وما تنطوي عليه من تشخيص لمستوى تطورنا الاجتماعي، فقد حرصت على أن أبرز هذه الدلالة أو هذا التشخيص في هذا السياق؛ لكي أستحث الإرادة الاجتماعية على تحاشي السطحية في تناول هذا الموضوع، ولكي أنبه إلى أن تدابير الإصلاح في هذا المجال يجب أن تتسلح بالفهم الاجتماعي العميق لتؤتي ثمارها، فلا يجوز لمصممي هذه التدابير أو منفذيها أن يتصوروا أن استيراد مجموعة من البرامج التدريبية الأمريكية أو الأوروبية وتطبيقها على أفواج العاملين المصريين للتدريب على سرعة الأداء، وعلى تخطيط الجداول الزمنية سوف يحل مشكلتنا الاجتماعية مع العمل والعمالة المصرية. هذا الطريق لن يجدى؛ سوف تزداد سرعة المتدربين على أنواع من الأداء كنتيجة مباشرة للتدريب، وسوف ينجحون في تخطيط عدد من الجداول الزمنية كنتيجة مباشرة كذلك للتدريب، ولكن بعد قليل (من الأيام أو الأسابيع أو الأشهر) سوف يعود البطء كما كان، وخلل التخطيط كذلك.

أما التوجه السليم فيقضي، قبل التفكير في البرامج التدريبية، وما أكثرها، أن نفكر أولًا في الإطار الذي ستقدم من خلاله هذه البرامج؛ لأن هذا الإطار بما يحمله من عناصر أخرى (تدعم البرامج وتعطيها معنى) هو سبيلنا إلى

خلخلة الجذور الحضارية العميقة لعلاقتنا السلبية بالزمن، فبوجه عام لا يمكن التصدي لهذه الأمور ذات البعد الاجتماعي الحضاري إلا باعتبار ما نتقدم به جزءا من إطار شامل للتنمية البشرية. في إطار هذه الإستراتيجية المتكاملة ولا شيء أقل من ذلك يمكن لبرامج التدريب أن تفعل فعلها في مهارات العمل لدى العاملين المصريين، وأن تكون في الوقت نفسه منفذا ترتقي من خلاله علاقتهم بالزمن، من علاقة شبه أسطورية[1] يسود فيها الزمن على الإنسان إلى علاقة يستأنس فيها الإنسانُ الزمن، وحينئذٍ لن تقتصر التجليات الجديدة على تعديل وظيفتي السرعة والتخطيط، لكنها سوف تمتد لتعيد للعمل اعتباره بصورة متكاملة.

(1) حيث كرونوس (إلّه الزمن) يأكل أبناءه، في الأساطير اليونانية القديمة.

الفصل الثالث

أعمالنا بين التجويد والإرداء(*)

من أهم العوامل التي تربط بيننا وبين العمل- باعتباره نشاطا إنسانيا منظما يهدف إلى إنتاج سلعة مادية أو خدمة – ثلاث مجموعات من السلوكيات، هي: حسابات الزمن، وإجراءات التجويد، وعمليات الثواب والعقاب. وترجع أهمية هذه العوامل إلى أنها تقوم بأداء وظيفتين أساسيتين داخل منظومة «الإنسان/ العمل»، هاتان الوظيفتان هما:

أولا: وظيفة الضبط أو التحكم. فهي الآليات التي نستعين بها لإدخال أقدار وأنواع مختلفة من الضبط (أو التحكم) على العمل نفسه كطاقة مبذولة، وعلى ناتج العمل.

وثانيا: وظيفة التقويم؛ إذ تكون بمثابة القنوات التي تتولد من خلالها مجموعة «القيم المرتبطة بالعمل»، وهي القيم التي نعتمد عليها في تقويمنا العمل وجميع مكونات السياق الاجتماعي الذي يضمنا وإياه، وناتج العمل.

والسؤال الأساسي المطروح في هذا المقام هو: هل نحن نحسن استخدام هذه المجموعات السلوكية المشار إليها كآليات لضبط العمل وتقويمه؟، وقد أجبنا من قبل عن هذا السؤال فيما يتعلق بحسابات الزمن، وكانت الإجابة

(1) نوفمبر 1994.

بالنفي؛ إذ يشير استقراء الواقع مؤيدا ببعض الدراسات النفسية الاجتماعية إلى أن عامل حسابات الزمن يعاني من اختلالين رئيسيين: البطء الشديد في الأداء الحركي والعقلي، واضطراب مايسمى بوظيفة تخطيط الجداول الزمنية.

والآن يتركز اهتمامنا في مسألة إجراءات التجويد.

الجودة والتجويد

يستحوذ موضوع الجودة على جانب كبير من اهتمامنا بنواتج العمل، سواء أكانت هذه النواتج مادية كالسلع الصناعية وما إليها، أم كانت خدمات كتلك التي نتلقاها في الفنادق أو في المواصلات العامة، وأيا كانت قيمتها في موازين الحياة الاجتماعية؛ بدءا من تنظيف الشوارع وجمع القمامة، إلى الخدمات الطبية والتعليمية والثقافية بكل أنواعها، ففي هذه المجالات جميعا لا نستطيع أن نتوقف عن الحكم على النواتج التي نقدمها أو نتلقاها من زاوية الجودة.

والأصل في مطلب الجودة أن تكون السلعة أو الخدمة مطابقة لمواصفات بعينها، ويكون تحديد هذه المواصفات بناء على مقتضيات الوظيفة أو الوظائف التي تؤديها أو سوف تؤديها هذه السلعة أو الخدمة لسد احتياجات معينة لدينا، سواء كان ذلك بصورة مباشرة كما هو الحال عندما نطلب خدمة طبية لتخفيف آلامنا، أو بصورة غير مباشرة كما هو الحال عندما نطلب قطعة غيار لسيارة نملكها حتى نستطيع أن نواصل استخدام السيارة في قضاء مصالحنا. ونحن نفرق بين مستويات أو درجات من الجودة في أي ناتج من نواتج العمل.

ومن وجهة النظر النفسية فإن هذه التفرقة تمضي غالبا على محورين، أحدهما هو محور الدقة، أي مدى المطابقة للمواصفات المطلوبة مسبقا،

والثاني هو التفوق أي القدر الزائد من الإشباع الذي يقدمه الناتج، بمعنى أن يقدم لنا شيئا ما (أو وظيفة ما) أكثر مما نطلب ويبقى مع ذلك في حدود التوجه نفسه الذي يحدده المطلب الأصلي. وهنا تصل العناية بالتجويد؛ أي العناية الإيجابية بتوفير الجودة إلى الحدود التي تجعلها تختلط ببوادر الابتكار.

ودون أن ندخل في موضوع الابتكار، ومع استمرار بقائنا في دائرة الاهتمام بجودة نواتج العمل يلزمنا أن نتذكر دائما مطالب السوق العالمية المفروضة علينا رضينا أم لم نرض، فقد أصبحت هذه المطالب جزءًا لا يتجزأ من مستجدات الحياة في إطار العلاقات الدولية المتاحة مع أفول القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين. فماذا لدينا نقدمه؟..

الحال لدينا

لا يجوز لأحد منا مهما بلغ حبه لوطنه واحترامه لمشاعر مواطنيه أن يكتم الشهادة هنا، أو يزيفها. فالحق أن انخفاض الجودة أصبح السمة المميزة لنواتج العمل لدينا في معظم المجالات إن لم يكن فيها جميعا، وكذلك أصبح الحال بالنسبة لتدني الدافع إلى التجويد. وعندي من الأمثلة في هذا الصدد ما لا يكاد يقع تحت حصر. ففي مجال الطباعة والنشر، حدِّث ولا حرج عن أنواع منوعة من الأخطاء والعيوب، بدءا بالأخطاء المطبعية، التي تصل في كثافتها أحيانًا إلى أن تطمس معنى النص. ثم تأتي الأخطاء اللغوية من جانب الكتّاب والمؤلفين فيما هو من أوليات قواعد اللغة العربية، ثم ركاكة التراكيب التي تشوه المعاني المقصودة أو تخفيها بدلا من أن تساعد في الإفصاح عنها.

وفي مجال الصناعة، مَن منا يستطيع أن ينكر أو يتجاهل عشرات الشكاوي والتعليقات التي تنشر في صحفنا حول القرارات التي تأتي من الخارج بين

الحين والحين بإلغاء عقود سبق أن أبرمت معنا حول تصدير سلع مصنَّعة محليا، وقد جاء الإلغاء من جانب المستوردين الأجانب؛ لأن السلع لم تكن مطابقة للمواصفات المتفق عليها والموثقة في العقود. وما نقوله عن الصناعة يحدث ما يناظره فيما يتعلق بتصدير بعض الحاصلات الزراعية.

وفي أعمال التشييد والبناء تكشف الأيام من حين لآخر عن عيوب تؤدي أحيانا إلى وقوع كوارث يذهب ضحيتها مواطنون أبرياء، ولا نزال نذكر زلزال أكتوبر سنة 1992 وأعداد المدارس حديثة البناء التي أصابها التصدع.

وفي مجال الخدمات ماذا نقول عن جودة الخدمة الطبية التي يتلقاها المواطن العادي في المستشفيات العامة؟ فإذا تركنا المستشفيات العامة، فماذا عن جودة الخدمة الطبية التي نتلقاها في المستشفيات الاستثمارية؟، ماذا عن كثير من العيادات الخاصة؟، وماذا عن جودة الخدمات التي نتلقاها في كثير من مكاتب المحاماة؟، وماذا عن جودة الخدمات التي نتلقاها في الطريق العام تحت بطاقة تنظيم حركة المرور؟. وأخيرا وليس آخرا، ماذا عن جودة الناتج في رحاب الجامعات، أعني جودة المحاضرات، والتأليف الموجَّه لخدمة العملية التعليمية، والتأليف باسم البحث العلمي الذي يتقدم به صاحبه طلبا للترقية؟

لا يختلف الأمر في هذا المجال عن سائر المجالات التي ذكرناها، ومجالات أخرى كثيرة لم نذكرها. وليس في هذا الكلام أي مغالاة، بل هو وصف إجمالي لواقع الحال بالاستناد إلى أمثلة بعينها. وأنا واثق من أن كثيرين من القراء يستطيعون أن يضيفوا إلى القائمة أضعاف ما ذكرت.

التجويد أم الإرداء؟

جاء في لسان العرب لابن منظور، «وأجدت الشيء فجاد، والتجويد مثله.. والجيد نقيض الرديء». وجاء فيه كذلك، «وأردأت الشيء جعلته رديئا».

الأصل في مجالات العمل جميعا أن يصير الإنتاج فيها إلى مزيد من الجودة، هذا على المستوى الفردي، والجماعي، والمؤسسي. هكذا نحن نفكر ونتوقع، أعني نحن كمواطنين أبرياء. ونعتمد في تفكيرنا هذا على حسابات يغلب عليها المنطق. ومن ثمَّ يأتي في مقدمة حساباتنا تراكم الخبرة باعتباره عاملا لابد وأن يؤدي إلى التجويد، ونضيف إليه عامل التغلب على كثير من المشكلات التي تعترض مسيرة الإنتاج، ونضيف كذلك عامل الألفة باحتياجات طالبي الخدمة أو السلعة وتفضيلاتهم وأذواقهم، وربما أضفنا كذلك كسب المزيد من الأسواق وهو أمر من شأنه في نهاية المطاف أن يساعد على خفض تكلفة الإنتاج وتوجيه بعض العائد من هذا التخفيض إلى المزيد من التجويد، و... و... إلخ.

لكن هذا الذي نتوقعه لا يحدث في كثير من الأحيان، والذي يحدث هو العكس، فبدلا من التجويد يقع الإرداء فتزداد السلع والخدمات رداءة بمرور الوقت. يحدث هذا على المستوى الفردي، والجماعي، والمؤسسي. ولا يمكن تلمس الأعذار هنا في ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، ولا في شح الموارد وما إلى ذلك من عوامل اقتصادية، فارتفاع الأسعار أمر مفهوم ومتوقع، وما يتبعه من محاولات لإحلال بعض المكونات الرخيصة في السلع مفهوم أيضا، ومفهوم كذلك أن يؤدي هذا إلى قدر من الانخفاض في جودة المنتج.

ولكن هذا لا يفسر هامش الإرداء العريض الذي يزداد عندنا يوما بعد يوم. ولا يقنعنا في تفسيره كل الكلام الذي يقال عن أن بعض مؤسساتنا الإنتاجية قدم بها العهد دون أن تتناول أدوات الإنتاج فيها بالإحلال والتجديد، ولا كذلك ما قد يقال من أنها لم تأخذ في بعض خطوات الإنتاج بعدد من الحلول التكنولوچية الحديثة.

هذه كلها عوامل لها وزنها، ولكنها لا تكفي مجتمعة لتفسير حجم الإرداء الحادث ولا السرعة التي يتقدم بها في بعض مجالات العمل. ومن الخير أن نعترف بذلك ليكون لنا من هذا الاعتراف منفذ ننفذ منه إلى بدء التفكير والتدبير للتغيير نحو الأفضل.

العنصر البشري في الرداءة والإرداء

لابد من الاعتراف بتضخم حجم الإسهام الذي تقدمه المكوِّنات البشرية فيما نلاحظه من تناقص التجويد وتزايد الإرداء في جميع مجالات العمل لدينا، بدءا بنوعية الإدارة وانتهاء بتخلف الأفراد. وأحاول أن أبرز فيما يلي عددا من العوامل التي تفرض نفسها على واقعنا الاجتماعي بإلحاح شديد ولا تفتأ تدمر كل ما من شأنه تحسين مُناخ العمل في مجتمعنا:

أولا: مستوى التسيب القانوني الذي وصلنا إليه، وأعني بالتسيب القانوني مستوى الكفاءة التي تطبق بها العدالة؛ من حيث السرعة؛ ومن حيث الجودة (أي إحقاق الحق) على الجناة وخاصة في الجرائم التي تقلق الضمير العام سواء من ناحية كونها تمس قيما أساسية ضمن عوامل استقرار الحياة الاجتماعية، أو لضخامة الأذى الذي لحق بالضحايا، وفي السنوات الأخيرة أخذت تتوالى على الشعور العام الفجيعة ولم يواكب ذلك أبدا ما يعيد إليه توازنه واطمئنانه. وفي هذا الصدد فإن قضايا الفساد أو الإهمال الجسيم التي تمس كبار رجال الدولة تقوم بدور بالغ السوء متنامي الأضرار[1].

ثانيا: التواطؤ على تغليب المصالح الأنانية لدرجة جعلت مفهوم الصالح العام يصبح محل سخرية الكثيرين، أو تندُّرهم، أو على الأقل محل تساؤلهم

---

(1) لاحظ هنا أن أحد المطالب الرئيسية التي قامت ثورة 25 يناير للمطالبة بها، مطلب «العدالة الاجتماعية».

حول ما يمكن أن يكون له من قيمة تجعله يستحق الإبقاء عليه، والنماذج في هذا الشأن ما أكثرها، ولكن أقربها إلى مجال عملي هو ما آل إليه نظام إعارات هيئات التدريس في جامعاتنا، فقد وصل به الحال إلى أن أصبح مصدر تهديد لكفاءة العمل التعليمي والبحثي، للسادة الزملاء، وذلك بالقدر الذي أصبح به مصدر إثراء معترف به هدفه تعديل أوضاعهم الطبقية على حساب صورة الجامعة ومصلحة الطلاب في الحاضر والمستقبل.

ثالثا: تعدد فئات الأعمال التي يقوم بها الشخص الواحد في كثير من القطاعات. من هذا القبيل المدرِّس الذي يعمل مدرسا في الصباح وسائق تاكسي في المساء، والموظف الذي يعمل في الوقت نفسه نجارا أو نقاشا أو سباكا... إلخ. وقد كان من نتائج ذلك أن أصبحت كثير من الحِرف تضم أعدادا كبيرة من الغرباء عنها، فهم لا يتقنونها أصلا، ثم إنهم لا يلتزمون بما هو متعارف عليه من آداب هذه المهنة أو أخلاقياتها. هذا بالإضافة إلى أنهم في أغلب الأحيان لا ينوون البقاء مرتبطين بها إلا بقدر ما تدرّ عليهم من عائد يفوق ما قد يدرُّه غيرها وإلا تركوها إلى عمل آخر؛ ومن ثَمَّ فلا ضرورة لتحقيق الجودة فيها ناهيك عن التجويد.

رابعا: فقدان «الزهو المهني». والأصل في هذه الخصلة أن تتوافر لدى العاملين بقدر ما يتوافر لديهم الرضا عن أعمالهم؛ بحيث تعتبر جزءا لا يتجزأ من ارتباطهم بهذه الأعمال، ومصدرا لحرصهم على الدفاع عن الصورة الاجتماعية للمهنة. والمكانة التي تحظى بها أو يجب أن تحظى بها، وكذلك عن أخلاقياتها. وقد كانت هذه الخصلة إحدى انشغالات النقابات منذ نشوئها، بل ومنذ قيام أصولها التاريخية ممثلة في الطوائف المهنية أو الحرفية، وهي لا تزال بالفعل كذلك في كثير من الدول المتقدمة. وبالنسبة

للمواطـن الفرد تعتبر خصلة «الزهو المهني» أحد المنابع النفسية المهمة التي تنشَّـط الدافع إلـى التجويد في أداء الحرفة أو المهنـة، وليست في هذا الصدد قاصرة على مطلب الأجر الأعلى.

أمـا لدينا فقد مرت هـذه الخصلة ببدايات تاريخية مبشِّـرة مع تيار النهضة المتصاعد في أوائل القرن العشـرين، ثم توالت عليها آثار العوامل المعاكسة، وكان أسوأها آثار الحكم الشمولي الذي تعرضت له مصر طوال الخمسينيات والستينيات فكان من تداعياته إهدار جميع مصادر الشعور بالكرامة للمواطن مـا لـم تكن محكومـة تماما بمشـيئة الحاكـم[1]. ثم تجـيء الآن آثـار تسييس النقابـات، وخاصـة النقابـات المهنية؛ ممـا يفقدهـا التنبه إلـى أن من أوجب واجباتها صيانة شـرف المهنة وأخلاقياتهـا، وإبرازها في أفضل صورة ممكنة ضمن أعمدة الحياة الاجتماعية.

خامسا: ذيوع مُناخ اجتماعي يصدق عليه أن يسمى مُناخ «اكتئاب قومي»، سِـمَتُه الرئيسية الشـعور باتسـاع رقعة العجز فـي الحياة، عجـز المواطن أمام عوامـل الواقـع الاقتصـادي التي تـزداد مع الأيام ثقـلا، وتضاعف مـن ثقلها عوامـل تغيـر اجتماعي مرهـق، والنوعان مـن العوامل يبدوان فـي نظر معظم المواطنيـن وكأنهمـا جزء مـن قدر محتوم، وفـي ظل هذا المنـاخ يتعذر على المواطـن العادي أن يحتفظ بالحد الأدنى من التفـاؤل الذي يعين على الأمل فـي غـد أفضل، كمـا يتعذر عليـه أن يرى كيـف يمكن أن يكـون العمل الجاد هـو السبيل إلى الخروج من هذا النفق المظلـم، فتمتد نغمة التعبير عن العجز لتصبح شعورا باليأس يهدر قيمة العمل، ناهيك عن التجويد فيه.

---

(1) لاحظ أن أحد الشعارات التي نادى بها ثوار 25 يناير كمطلب أساسي، مطلب «الكرامة».

وأخيـرا.. لا يمكن الادعـاء بأن هذه العوامل الخمسـة التي أحصيناها في الفقرة السابقة تكفي وحدها لتفسير ما يعاني منه «العمل» لدينا من تدهور فيما يتعلق بالحرص على الجودة والتجويد، وتزايد لمظاهر الرداءة والإرداء. ومع ذلـك فلا يجوز لنا أن نتصور أنه يمكن إصلاح حال «العمل» في هذه الجبهة، أعني جبهة التجويـد، دون التصدي لهذه العوامل ومعالجتها معالجة جذرية. والعكـس كذلك غيـر وارد ولا مقبول، فلـم نقصد بهذا الحديـث التقليل من شـأن مطلب الإصلاح الاقتصادي، ولا من وزن مطلب تحديث طرق الإنتاج بالصـورة التـي تضمـن أعلى مستـوى ممكن للاسـتفادة مـن عناصـر التقدم التكنولوچـي المذهل الـذي نعيش في ظله في هذه الأيـام، ولكن قصدنا إلى بيان أنه لا يمكن في إصلاح حال «العمل» لدينا أن نولي الإصلاح الاقتصادي والتكنولوچي معظـم اهتمامنا، بل لابد من اهتمام مكافئ بالعوامل الاجتماعية التي أشـرنا إليها وبكل توابعها، وإلا فسنظل نشتري أحدث أنواع التكنولوچيا وفـي ذات الوقت نرسـل مرضانا للعلاج فـي الخارج، هذا هو الشـكل الذي أصبـح رمزا يلخِّـص تلخيصا بليغا ما أصاب التجويد لدينا من آفات منشـؤها اجتماعي أساسا.

الفصل الرابع

الثواب والعقاب في حياتنا(*)

في حديثي الراهن أتناول موضوع الثواب والعقاب باعتبارهما من أهم الشروط المواتية أو المعاكسة لمسيرة العمل، ولاسيما إذا نظرنا إليهما كآليتين من آليات الضبط والتحكم سعيا إلى التعديل والتصحيح. ولكن لما كانت لفاعلية هاتين الآليتين آثار بالغة الأهمية تتخطى حدود مؤسسة العمل إلى سائر مقومات الحياة الاجتماعية (ولا يجوز إغفالها في مثل هذا السياق)، كما أن هذه المقومات مشتبكة مع العمل بروابط ليس من الهيّن تفكيكها، فقد بدا لي أن توسيع أفق الحديث لينسحب على بعض جوانب الحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى العمل، أمر واجب لا مجرد مطلب مرغوب فيه.

خاصيتان أساسيتان للحياة الاجتماعية:

في الحياة الإنسانية، سواء بمنظورها النفسي، أو الاجتماعي ما يسمح بقدر كبير من المرونة؛ أي القابلية لإعادة التشكل، دون أن تتعرض هذه الحياة للخلل أو الفساد، فقد يغير المرء حياته الخاصة أو العامة من مسلك إلى مسلك، ومن توجُّه إلى توجُّه، ومن ولاء إلى ولاء، دون أن يصيبه من ذلك

(*) فبراير 1995.

مـا يهدد تكامله أو اسـتقراره، كذلك قد تتبدل أشـكال كثيرة مـن صور الحياة فـي المجتمع، كمـا تتغير قلة أو كثرة مـن مرافقه القائمة على هذه الأشـكال، وقوانينه الحاكمة لها، ويظل المجتمع مع ذلك يواصل مسيرته دون أن يهترئ نسيجه، أو تهتز دعائمه الأساسية.

غيـر أن لهذه المرونة (رغـم اتساع نطاقها) حدودا لا يجـوز تخطيها، فإذا غامر المرء بمحاولة تجاوزها، أو انحطت أحوال المجتمع فانزلق إلى انتهاكها كانت النتيجة وبالا قد يمتد ليدمر التكامل والاستقرار جميعا.

ومـن الأمـور التـي نعرفها عـن طريـق الإدراك والاسـتنباط معـا أن حياة المجتمـع ليست نشـاطا هلاميا ينساب آنـاء الليل وأطـراف النهار كتجمعات القطعان الحيوانية، ولكنها نشـاط له نظامه الداخلـي المستقر، تتولى إصداره وضبط دفقاته وتوجيه تفاعلاته مؤسسات هذا المجتمع، بكل ما تستند إليه من مرافـق متفاوتة الحجم والتركيـب، وما تستعين به من عمليات متباينة في غاية كل منهـا وأهميتها، كذلك نعرف أن هذه المؤسـسات الاجتماعية تنتظم فيما بينهـا حسب نمط من العلاقات له عدة محـاور، يهمنا منها محوران رئيسيان: أحدهمـا هـو محـور «المركزيـة/ المحيطية»، والآخـر هو محور «الشـرط/ المشروط».

وتشـير معظم الأدلة الاجتماعية والتاريخية، بل والأسطورية، إلى المكانة المركزية لمؤسسة العمل في الحياة الاجتماعية، وتشير كذلك إلى أن منظومة «الثواب/ العقاب» سـواء نظرنا إليها كمؤسـسة (لها مرافقها) أو كعملية (لها إجراءاتهـا) إنما ترتبط بمؤسـسة العمل ارتباط الشـرط بالمشـروط، ومن هنا تتأكد أهمية الموضوع الذي نفرد له الفصل الراهن.

نحـن إذن بصدد خاصيتين أساسـيتين للحياة الاجتماعيـة، هما «المرونة» ولها حدودها، و«النظام» وله تشابكاته.

والقضية التي تشغلنا في هذا الفصل إلى الدرجة التي رأينا معها أن نطرحها علـى القـارئ، هي قضية الوهـن أو الهزال الـذي آل إليه أمـر منظومة الثواب والعقاب في حياتنا الاجتماعية، ونحن نرى أن هذا الضعف الشديد قد تفشى فـي جميـع مجالات الحيـاة المصرية، وفي جميـع مستوياتهـا، لا نستثني من ذلك مجالا ولا مستوى، ولما كانت منظومة الثواب والعقاب ترتبط بمؤسسة العمل ارتباط الشرط بالمشروط وهو ما يهدد كيان العمل بأوخم العواقب في المستقبـل القريـب والبعيد ناهيك عمـا يقع في الحاضر، ولما كان لمؤسـسة العمـل مـا لها من مكانـة مركزية فـي حياة المجتمـع، فقد بـات واضحا لكل ذي بصيـرة وشـعور بالمسئولية العامـة أننا بدأنا ننتهك الحـدود التي لا يجوز تخطيها.

الدور الاجتماعي للثواب والعقاب:

عندمـا يتآزر التدهور مع التخلف في حيـاة المجتمع، أي مجتمع، تتعاظم مسئوليـة المخلصين مـن أبنائه أن يفكـروا بصوت مرتفع ليذكِّـروا مواطنيهم بأمـور تجـري مجرى البداهـة في الزمان الصالـح، ولكنها تتعثـر فتحتاج إلى التذكـرة بهـا في الزمـان الطالح، ومن هذه الأمـور مسألة الوظائـف المتعددة والمتشـابكة والبالغـة الخطر التي تجري بهـا إجراءات الثـواب والعقاب في حيـاة المجتمـع، وفي هذا الجزء مـن الحديث نتقدم لأداء هـذا الواجب نحو مواطنينا، فنفكر بصوت عالٍ حتى يتذكر أولو الألباب.

فـي هـذا الصدد نـرى أن الدلالـة الاجتماعيـة لمنظومة الثـواب والعقاب تتمثـل في كونها تضم مجموعة من الآليات والعمليات يعتمد عليها المجتمع باعتبارهـا عدّته الرئيسية لتشـكيل كيانه، والكيانات الصغرى بداخله، بدءا من

المؤسسات وانتهاء بالأفراد، وصيانة ناتج هذا التشكيل، وذلك سعيا إلى تحقيق القدر الأمثل من السيطرة على المصير في الحاضر والمستقبل.

فإذا أردنا تحليل هذه الصيغة المكثفة طلبا لمزيد من الفهم والاستيعاب فما علينا إلا أن نردها إلى مكوناتها من الوظائف الأولية أو الأساسية التي تقوم بها منظومة الثواب والعقاب في حياتنا الاجتماعية، وتوجهات هذه الوظائف. وهنا نجد أن هذه المنظومة تؤدي أربعة أنواع من الوظائف، لكل منها توجّهٌ خاص (بالإضافة إلى الإسهام في التوجه العام)، وذلك على النحو الآتي:

1- وظيفة تصحيح مسار الأفعال:

وهذه يكون توجهها الأساسي إلى الأفعال الاجتماعية، ابتغاء إدخال أقدار متفاوتة من الدعم أحيانا، ومن التغيير والتعديل أحيانا أخرى.

2- وظيفة تشكيل الذوات الاجتماعية:

وهي وظيفة تربوية تتوجه أساسا إلى شخصية الفاعل؛ وتهدف في نهاية الأمر إلى صنع جانب معين من هذه الشخصية لتقترب به ما أمكن من نموذج مقنّن تقنينا خاصا بهذا المجتمع، وقد درجنا على أن نسمي هذا الجزء من الشخصية «الذات الاجتماعية»، وهذه جزء من جهاز نفسي أشمل هو ما نطلق عيه اسم «الذات أو الأنا»، وهو الأداة الحاكمة لتوجهاتنا الأساسية في مجالات العمل والفكر والوجدان.

3- وظيفة التشكيل الذاتي والصيانة الذاتية:

وهذه يكون توجهها الأساسي إلى المجتمع ككيان متكامل، وكأنما يستخدم المجتمع جملة الآليات والعمليات التي تدخل ضمن منظومة

«الثواب/ العقاب» لتشكيل ما يقوم بداخله من أفعال وقوى مسئولة عن هذه الأفعال ليحقق بينها درجة من التوافق تسمح بالتماسك بين بعضها البعض وباستمرار هذا التماسك عبر الزمن. ولا يجوز الخلط بين هذه الوظيفة ووظيفة تشكيل ذوات الأفراد؛ إذ إن وظيفة التشكيل الذاتي من منظور المجتمع هي التي تفرض الإطار الذي تجري بداخله وتلتزم به عمليات تشكيل الذوات الاجتماعية في مفرداتها، ولو أن المسألة اقتصرت على تشكيل المفردات هكذا في فراغ لانفرطت الحياة الاجتماعية، أو بالأحرى لما قامت أصلا.

4- وظيفة ضبط إيقاع الزمن الاجتماعي:

فكما أن هناك الزمن الچيوفيزيقي، وهو الزمن الذي نحاول تحديده بوساطة عقارب الساعة، وكما أن هناك الزمن النفسي، وهو الزمن كما يعيشه أو يقدره الفرد وتسهم في تحديده إيقاعاتنا البيولوچية في إطار (أو بتدخل من) حالاتنا النفسية، كذلك يوجد الزمن الاجتماعي، ومن أهم تجلياته في الموضوع الذي نحن بصدده حساب الماضي والحاضر والمستقبل في توقيع الثواب والعقاب، فكلاهما جزاء على فعل (أو شروع في فعل) ماض، وتصحيح في الحاضر للخلل الناجم (أو دعم وتثبيت لما هو إيجابي)، وهو في الوقت نفسه ردع (أو حثٌّ على المزيد) خاص وعام يولي وجهه صوب المستقبل.

هذه هي الوظائف الأربع الرئيسية، وتوجهاتها المقترنة بها، التي تقوم بها منظومة الثواب والعقاب في حياتنا الاجتماعية، وهي في مجموعها تؤلف ما نسميه الدور الاجتماعي لهذه المنظومة، فإذا جمعنا إلى هذا الدور ما يترتب عليه من نتائج تمثلت أمامنا الدلالة الاجتماعية (أي المعنى والقيمة) لهذا الدور.

ماذا فعلنا بالمنظومة؟

يُحسن صنعا مَن يتصدى من حين لآخر لتجميع أجزاء الصورة التي تتراكم جزئياتها على مر الأيام لتروي عن نوع بعينه من الأحداث يجري في أحد مجالات الحياة الاجتماعية ذات المغزى، ثم يتقدم بعرض هذه الصورة على المواطنين في أي شكل من أشكال النشر، حتى يمكِّنهم من أن يشهدوا بأبصارهم وعقولهم ما لا يشهدونه عادة وهم منغمسون في جزئيات حياتهم اليومية، ونعني بذلك أن يتمكنوا من أن يدركوا المشهد الماكروكوزمي؛ (أي في أبعاده الاجتماعية المكبَّرة) لما يفعلونه على المستوى الميكروكوزمي (أي على المستوى الجزيئي المصغَّر)، وأن يتبينوا أن هذا الذي يشهدونه إنما هو حاصل الجمع من واقع ما يقومون به هم وكثيرون غيرهم من المواطنين من سلوكيات متشابهة في هذا المجال أو ذاك من مجالات الحياة الاجتماعية، وأن تجمُّع هذه الأفعال على هذا النحو بلغ حجما ووزنا يوشك أن يغير وجه الحياة في المجتمع، وهذا هو بالضبط ما نحاول أن نفعله هنا بشأن موضوع الثواب والعقاب كما نجريه في حياتنا اليومية.

إن أحد المصادر الكبرى لاستشراء الداء؛ أي داء في حياتنا الاجتماعية، إقدام الفرد على اقتراف الخطأ الاجتماعي مصحوبا بتصور راسخ مؤداه أن هذا الخطأ محدود الحجم والوزن، وأنه إذا أفلت به وفاز بحصيلته فسوف تكون العواقب الاجتماعية العامة لهذا الخطأ محدودة جدا؛ ومن ثمَّ يكون تصور المحدودية ميسِّرا ومشجعا له على اقتراف الخطأ، وفي مواجهة هذا التصور تكون الفائدة الكبرى للصورة المجمَّعة أو التراكمية التي نحضُّ على السعي إلى تكوينها وعرضها ونشرها من حين لآخر، عسى أن يستثار لدى البعض تنبه إلى أن أعدادا متزايدة من المواطنين يفعلون أفعالا مماثلة؛ مما

يجعـل فكرة المحدودية وهمًا أو خداعا للذات في لحظات الضعف، وعسى أن يتولـد مـن ذلك كله في نهاية المطاف رد فعل صحي يتجه بالمجتمع شيئا فشيئا نحو إبرائه من هذا الداء الذي أصبح عضالا.

وعلى هذا الدرب سوف أحاول في السطور القليلة التالية أن أقدم للقارئ صورة تراكمية تضم نماذج من الأفعال الاجتماعية التي تم ارتكابها وتجمعت آثارها لتشير إلى مزيد من الضعف والهزال في منظومة الثواب والعقاب؛ ومن ثمَّ تصيب مؤسسة العمل، ومنها تصيب حياتنا الاجتماعية بأبلغ الضرر.

يطفو على الذاكرة، هنا نموذج ذاعت شهرته لكل ما انطوى عليه من معانٍ وتداعيـات بالغة السوء: وأعني هنا محاكمة كبـار المسئولين عن هزيمة يونية سـنة 1967، وما صـدر في هذه المحاكمة من أحكام لا تناسـب بأي حال من الأحـوال حجم الجريمـة المقترفة؛ مما أصـاب الضمير العام بجـروح غائرة وهـو الذي لم يكن قد استوعب بعد مرارة الهزيمة بكل أبعادها.

وهناك أمثلة أخرى تاهت المسئولية في سراديب يرصد الرأي العام وجودها لكنـه غالبا ما يعجز عن اقتفاء آثارها ومـا يسري فيها، من ذلك موضوع مئات المدارس حديثة البناء التي تصدعت في أعقاب زلزال أكتوبر سـنة 1992، ثم هنـاك مسلسل تجريـف الأرض الزراعية وما أظنه قد همـد أو خمد، ولاتزال آثاره شائعة متجددة بيننا، تطل علينا من تلك العمائر التي لا تفتأ تقام بالطوب الأحمر حتى يومنا هذا، ثم هناك مسلسل البناء على الأرض الزراعية.

هـذه الأمثلة وغيرها يجمع بينها مقام مشـترك هو ضخامة حجم الجريمة؛ مما ينبئ عن تعاون عدد كبير من النفوس على الإثم والعدوان، ولكن التعتيم يستر الجميع، فنحن لا نعرف أشخاصهم، وإذا عرفنا أسماء البعض لم نعرف نصيب كل منهم في الجريمة أو الجرائم المنسوبة إليهم، ناهيك عن أننا نجهل ما أصابهم أو لم يصبهم من جزاء.

ثـم إن هنـاك نموذجـا ثالثا مـن الأفعال المجرمـة تحفل برصـد عديد من الأمثلـة له سـجلات مجالس الكليـات والجامعات لدينا، يمكـن أن نجمعها جميعـا تحت اسـم نموذج النخبـة الجامعية، مـن ذلك مثلا وقائـع السرقات العلميـة في مؤلفات بعض السادة أعضاء هيئة التدريس، وفي بعض الرسـائل التـي يتقـدم بها تلاميذهم مـن طلاب الدراسـات العليا، ووقائـع محاباة أبناء بعـض الأسـاتذة وخاصـة فيمـا يسمـى بكليـات القمـة، وكل أنـواع التقصير التـي تصدر عـن بعض أعضاء هيئـة التدريس في أداء واجباتهـم كما تحددها القوانين واللوائح والأعراف الجامعية. وأخيرا وليس آخرا موضوع الغش في الامتحانـات، هـذه جميعا جرائم قلمـا تتم المساءلة فيها، فـإذا تمت فيندر أن يوقَّـع العقاب، فإذا حدث ووقِّع العقاب فالخلل شـديد في النسبة والتناسـب بينه وبين خطر الجريمة.

وبالإضافـة إلـى مـا ذكرنا فهنـاك أمور أخرى تفـوق هذا الـذي ذكرناه في إسـاءتها لمنظومة الثواب والعقاب على المدى البعيد، فقد تكرر على مشـهد منا جميعا في خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة المبادرة إلى سن قوانين جديـدة تتضمـن النـص علـى عقوبات مسرفـة في الشـدة، والغالـب أن تأتي هذه المبادرات على سـبيل الإرضاء المتعجل لشـعور عـام بالانزعاج، وربما كمحاولـة لامتصاص ما قد ينطوي عليـه من غضب قد يتطور إلى ما لا تحمد عقبـاه، ثـم تنتهي موجـة الانزعاج العام، ويفيـق الكل ويتنبهـون إلى ما يعيب هذه القوانين من إسراف في تشديد العقوبة، يخل في نهاية الأمر بما ينبغي أن يتوافر من تناسب دقيق بين الجريمة والعقاب.

ثم يتطور الموقف شيئا فشيئا فإذا بالضمائر تتحرج في إعمال هذه القوانين، ويلتمسّ المعنيون الأسـباب لتبرئة المتهمين. ومـن أوضح الأمثلة على ذلك

ما حدث من ملابسات أحاطت بإصدار قانون المخدرات 122 لسنة 1989، وما حدث من قبل عند صدور قانون المخدرات السابق عليه رقم 182 لسنة 1960، ولا جدال في أن تحرُّج ضمائر القضاة أمام هذا النوع من القوانين مسألة تستحق التوقير والاحترام، ولكن إذا نظرنا في الأمر من زاوية ما يمكن أن نسميه بـ«الصحة الاجتماعية» (كمعادل مجتمعي للصحة النفسية للأفراد) فالنتيجة أن تتراكم لدينا أعداد متزايدة من القوانين المعطَّلة، فإذا نظرنا إلى القانون بوجه عام على أنه أحد الأوجه المتبلورة للضمير العام فالناتج المنطقي لن يكون سوى مزيد من توسيع الهوة بين الضمير والفعل، ومزيد من توسيع الصدع بين منظومة الثواب والعقاب، وفاعلية هذه المنظومة.

عودٌ على بدء:

نعود الآن إلى نقطة البدء في هذا الحديث، فقد أشرنا إلى أن المرونة تعتبر من أخص خصائص الحياة الاجتماعية (في مستواها الإنساني)، ومع ذلك فلهذه المرونة حدود لا يجوز المغامرة بانتهاكها وإلا هددت الأخطار استقرار المجتمع وتكامله. كذلك أشرنا إلى أن مسيرة الحياة الاجتماعية تعتمد على نشاط مؤسسات المجتمع وما استقر بينها من علاقات تضفي على هذا النشاط نظامه الأساسي وتحدد إيقاعه.

وتشغل مؤسسة العمل مكانة محورية بين هذه المؤسسات؛ ومن ثَمَّ فإن أي اضطراب يصيبها لابد وأن تمتد آثاره إلى المجتمع بأسره، وكلما كان الاضطراب أشد كانت العواقب أوخم، وفي هذا البناء بالغ التركيب والتعقيد تقوم منظومة الثواب والعقاب بدور شديد الفاعلية (بإيجابياته وسلبياته) في ضبط حياة المجتمع؛ من حيث الوظيفة؛ ومن حيث البناء، وذلك بإدخال

التعديلات اللازمة على مسيرته من حين لآخر وتشكيل القوى الفاعلة فيه، وإعادة تشكيلها على الدوام، ولا يتسنى للمنظومة هذا القدر من الفاعلية إلا من خلال علاقتها الوثيقة بمؤسسة العمل في المقام الأول، صحيح أن هناك منافذ أخرى تنفذ فيها فاعلية المنظومة لتصل بآثارها إلى جوانب الحياة الاجتماعية المتعددة، لكن الوزن النسبي لهذه المنافذ جميعا يتضاءل أمام ثقلها؛ إذ تنفذ من خلال مؤسسة العمل.

وهكذا ينتهي بنا المطاف إلى الوقوف عند العمل وضوابطه؛ دعوتنا المباشرة هي إصلاح العمل، ولا يكون ذلك إلا من خلال الاهتمام الجاد بضوابطه، وعلى رأسها ثلاثة، تحدثنا من قبل عن اثنين من بينها، هما: حسابات الزمن، وإجراءات التجويد، وتناولنا في الحديث الراهن موضوع الثواب والعقاب، ثالث الضوابط المهمة، ودعوتنا غير المباشرة هي إصلاح حال المجتمع، وأحد الطرق الرئيسية إلى ذلك هو إصلاح العمل.

الباب السادس

التشرذم الاجتماعي

الفصل الأول: المنجزات الحضارية في حياتنا.

الفصل الثاني: الرقي الحضاري.. بين التغييب والإفاقة.

الفصل الأول
المنجزات الحضارية في حياتنا(*)

يلفت النظر في حياتنا الاجتماعية اليومية الكم الهائل من العدوان الذي يرتكبه بعضنا على معظم ما يندرج تحت مفهوم المنجزات الحضارية، سواء منها القديم والحديث، وسواء منها ما هو نوعي جادت به إبداعات أبناء مصر، أو ما هو عام جادت به قرائح الشعوب الأخرى. ويلفت النظر كذلك أن هذا العدوان من بعضنا لا يلقى من البعض الآخر ولا من مؤسسات الدولة ما يستحق من ضرورة التصدي بالحزم المناسب لمقاومته والقضاء على آثاره في المدى القصير، والتدبير والتحصين ضد العود إليه على المدى الطويل.

ولما كان هذا العدوان آخذا في الزيادة كما وكيفا، حتى إن معدلات التصعيد في ضراوة أساليبه حققت في السنوات الأخيرة وثبة عالية بكل المقاييس، هذا في الوقت الذي نجد فيه أن محاولات التصدي له باقية عند حجمها الضئيل وجدواها المحدودة، ولما كان بقاء هذا الحال على ما هو عليه يتهدد بأخطار جسام حاضرنا ومستقبلنا القريب والبعيد جميعا؛ لأنه يهدر تاريخنا ويعوق نمونا، ويشل فاعليتنا في مسيرة الأسرة البشرية، فقد رأيت أن أدلي في الموضوع بكلمة عساها أن تصل إلى آذان صاغية ونفوس واعية.

(*) أكتوبر 1995.

المنجزات الحضارية.. ماهي؟

يعتبر مفهوم الحضارة من أعقد المفاهيم التي يتداولها العلماء الاجتماعيون بتخصصاتهم الدقيقة المختلفة، ومع ذلك فنحن هنا بصدد مصطلح لايمكن الاستغناء عنه لأنه يقدم لنا إطارا يعيننا على تنظيم كم هائل من مظاهر الحياة الإنسانية في كلٍّ، أو في بناء له معنى، ويكشف في الوقت نفسه عن أن هذا الكل أو البناء يسهم هو نفسه في تشكيل هذه المظاهر؛ ومن ثَمَّ فنحن هنا بصدد منظومة، منظومة الحضارة. وسوف نكتفي في هذا المقام بذكر المعاني التي تقترن بهذه المنظومة اقترانا جوهريا، والتي نرجو أن يتذكرها القارئ بكل وضوح كلما ورد ذكر المنظومة أو التنسيب إليها.

هذه المعاني هي أن مفهوم الحضارة يستوعب مجموع العناصر (أي الأدوات والأساليب) المادية والمعنوية التي تلخص في شكلها وفي وظيفتها مجموع جهود بشرية متوالية (أسهمت في صنعها وتابعت صيانتها وتعديلها وتطويرها). وتؤدي هذه العناصر من خلال المنظومة دور أحد الأطر أو السياقات الأساسية (إلى جانب سياق القوى الطبيعية، وسياق القوى البيولوچية) التي تتفاعل مع خبراتنا وسلوكياتنا كما نعيشها ونمارسها في اللحظة الراهنة. وعلى ضوء هذا التوضيح فإن التفكير في أمر «المنجزات الحضارية» يكشف عن أنها تفصح بطبيعة تكوينها عن ثلاثة أبعاد، أو ثلاث خصائص بالغة الأهمية، على النحو الآتي: فهي بمعنى ما تجسيد لمنشط من مناشط الذاكرة الاجتماعية (لمجتمع بعينه أحيانا، ولمجموعة بعينها من المجتمعات أحيانا أخرى، وللإنسانية على اتساعها أحيانا ثالثة)، وهي بمعنى آخر عنوان على نوع من التعاون البشري شديد التركيب، وهي بمعنى ثالث دليل على اتصال الجهود عبر الأجيال على امتداد مراحل زمنية طويلة.

وحصيلة هذا كله أننا نستطيع القول بأن الإطار الحضاري متمثلا فيما نسميه المنجزات الحضارية هو الأداة الأساسية التي استطاع (ويستطيع) الإنسان بواسطته أن يتعالى على محدوديته في المكان وفي الزمان.

وقبل أن ننتقل من هذه الفقرة من الحديث إلى ما يليها يحسن بنا أن نتذاكر معا أن الإشارة إلى «الأدوات والأساليب المادية والمعنوية»، إنما هي صيغة شديدة الاختزال تضم تحتها أنواعا منوعة من المنجزات الحضارية التي تملأ علينا حياتنا، فلا تكاد تقع تحت حصر. فإذا أردنا أن نجد لها تمثيلا عقليا شاملا يعيننا على التعامل معها في مجملها فليس أفضل لذلك من استخدام نموذج التدريج المتصل يمتد بين طرفين، يشير أحدهما إلى كيانات مادية تماما، بينما يشير الآخر إلى كيانات معنوية تماما، وفيما بين الطرفين تشغل مفردات المنجزات الحضارية مواضع مختلفة على المسافة الفاصلة، بدءا من الأدوات المادية البسيطة في تكوينها ووظيفتها كالسكين والفأس والشادوف، وانتهاء بمنظومات العلوم والفنون والقيم التي هي معنوية بالجوهر، رغم ما لها من إفصاحات مادية بالعرض.

ولا يشترط في هذه المنجزات أن تكون هي بأعيانها قيد الاستعمال في الوقت الراهن، ولا أن يكون وجودها واستعمالها قد شاعا في جميع المجتمعات الإنسانية في وقت ما، فالأهرام والمعابد ومنظومة الصراع الكوني كما كان يدار بين إيزيس وأوزيريس وحورس وست يقتصر أمرها الآن على الوجود المتحفي، وعندما كان يجري توظيفها في الحياة الاجتماعية القديمة لم تكن تعرف إلا في عدد محدود من المجتمعات، ومع ذلك فهي بعض المنجزات الحضارية بالمعنى الدقيق للمصطلح، تقوم تجسيدا لبضع خطوات جماعية سابقة في هندسة المعمار وفي تصور النظام الكوني والعلاقات بين القوى الفاعلة فيه، فهي معالم على طريق جماعي موصول

منذ فجر التاريخ، وسوف يمتد إلى ما وراء آفاقنا الراهنة، وهي في الوقت نفسه فقرة من فقرات الذاكرة الجمعية لا للإنسان المصري وحده ولكن للإنسان حيثما اتصل الطريق. ولا يشترط في المنجزات الحضارية أن تكون قديمة قِدم الأهرام وأسطورة الكون المصرية، ولكنها قد تكون حديثة النشأة كالعلوم والتكنولوجيا الحديثة، فهذه جميعا منجزات حضارية تواصل ما بدئ بخطوات سابقة، وتمهد الطريق إلى خطوات تالية.

هذه مجموعة من التصورات العامة لابد من الالتزام بها عندما نتصدى للحديث عن المنجزات الحضارية. ويمكن تلخيصها في مجموعة من النقاط على النحو التالي:

ثلاث نقاط إيجابية هي: أن هذه المنجزات معالم في الذاكرة الجماعية للإنسان، وأنها شاهد محسوس على التعاون البشري العريض والمتصل، وأنها سبيل الإنسان إلى استيعاب محدوديته والتعالي عليها.

ثم ثلاث نقاط سلبية هي: أنه لا يشترط في هذه المنجزات أن تكون قيد الاستعمال في الوقت الراهن، ولا أن تكون شائعة المنشأ بين جميع المجتمعات، ولا أن تكون بالغة القِدم في ظهورها وتوظيفها.

نحن والمنجزات الحضارية

القضية التي نطرحها في هذا الحديث مؤداها أن هذه المنجزات، برغم هذه الخصائص التي قررناها لها، والأدوار الخطيرة التي سجلنا أنها تؤديها في حياتنا الإنسانية لتكسبها أفضل ما فيها، هذه المنجزات نفسها لا تلقى منا نحن المصريين الذين نعيش في السنوات الأخيرة من القرن العشرين (والسنوات المبكرة من القرن الحادي والعشرين) في معظم أحوال التعامل معها إلا ما يمكن وصفه إجمالا بالتوجهات السلبية أو المعاكسة التي تتشكل

بأشكال عدة، أهونها الإهمال، وأسوأها العدوان، وبينهما التوجس (الذي ينطوي على إضمار الخوف وإشاعة التخويف)، وفيما تبقى من هذا الحديث أقدم للقارئ أمثلة مستمدة من شتى مجالات الحياة تشهد بمدى شيوع هذه التوجهات فيما بيننا، وتشهد في الوقت نفسه بأنها آخذة في الزيادة كما وكيفا، وكنا نأمل أن نراها آخذة في النقصان.

أما عن شواهد الإهمال فحدث ولا حرج، والمثال الصارخ في هذا الصدد هو الإهمال الذي نتناول به آثارنا الفرعونية (واليونانية الرومانية والقبطية والإسلامية بما في ذلك كنوز المخطوطات العربية). وقد اخترت هذا المثال لأن صحفنا تكاد تواجهنا بأحداثه كل صباح وكل مساء. ويتخذ هذا الإهمال أشكالا مختلفة، بدءا من الإهمال في حماية هذه الآثار من أنواع مختلفة من السرقة، إلى الإهمال في إجراءات الصيانة والترميم، إلى الإهمال في ترتيبات الحفظ والعرض المتحفيين.

ومع ذلك فإن مفهوم الإهمال لا يصدق على توجهنا نحو مجال الآثار والمخطوطات فحسب، ولكنه يصدق على رقعة أوسع من ذلك بكثير من حياتنا الاجتماعية، وأظن أن الكثيرين منا عرفوا ويعرفون كل يوم مجددا بأمر الأجهزة التي تقتنيها مستشفياتنا، ومعاملنا، ودواويننا، (أجهزة للفحص والعلاج وأخرى للبحث، وغيرها للارتقاء بالخدمة الإدارية).

هذه الأجهزة تدخل بلا ريب في عداد المنجزات الحضارية التي تختزل وتكثف في صيغة صنعها وتشغيلها جهود أجيال سابقة واجتهادات أجيال حاضرة من العلماء والمهندسين والصناع؛ والهدف من استقدامها في معظم الأحوال هو الارتفاع بمستوى المعرفة وبمستوى الخدمة عسى أن يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى رفع مستوى آدمية المواطن لدينا.

نقول إن الكثيرين منا يعرفون بأمر هذه الأجهزة المقتناة، كما يعرفون بأمر الآمال التي تعلق عليها، غير أنهم يعرفون كذلك حقيقة الأسلوب الذي نتعامل بـه مع هذه المقتنيـات الثمنية؛ الإهمال الذي ينتهي بها (قبل أن تكتمل الإفادة منهـا، وربمـا قبل أن تبـدأ) إلى عطل لا تبرأ منه (ويكـون مصيرها بعد ذلك ما اصطلحنـا على تسميتـه بالتكهين). الإهمال إذن أسـلوب سـلوكي نتناول به معظـم المنجـزات الحضارية التـي تزخر بهـا حياتنا الاجتماعيـة، لا فرق في ذلك بين منجزات قديمة وأخرى حديثة، ولا منجزات سعينا للحصول عليها، وأخـرى فرضـت وجودهـا علينا. بعبـارة موجزة ليـس لدينا عزيز فـي مسألة الإهمال هذه.

ولنتـرك مقولـة الإهمال إلـى مقولة أخـرى، تأتي على تدريـج التوجهات المعاكسـة بعـد الإهمـال، هـذه هـي مقولة التوجـس نتنـاول بهـا المنجزات الحضاريـة فتفسـد معظـم مـا يفترض أن نتلقـاه منها مـن آثار حميـدة؛ إذ تثير المنجـزات فينا مشـاعر وتوجهـات متناقضـة، تختلط فيها الرغبة مـع الرهبة، والترحيب مع النفور والتنفير، وإلى القارئ أمثلة محدودة يقوم من ورائها عالم زاخـر بالتوجسات المُمْرِضَة. فنحن نرحب بالكثير من مبتكرات التكنولوچيا الحديثـة، ويتضح ذلك في الكثير من تصريحات الرسـميين عندما يتفاخرون بإنجازاتهم في المجالات التي يمارسون فيها مسئولياتهم، كما يظهر في الكثير مـن إعلانات المصانع والمتاجر التي لا يكف التليڤزيون عن بثها ليلا ونهارا، ومع ذلك فنحن لا نتوقف عن اسـتثارة النفور من الغرب المادي القبيح، ومن انحلاله الذي ينبئ بأنه على وشك الضياع والانتهاء.

وفـي أثنـاء ذلك ننسى ونتناسـى أن هـذا الغـرب (ومَن نسج علـى منواله كاليابـان) هـو الـذي يجتهد فيتوصـل إلـى مبتكـرات التكنولوچيـا الحديثة، وهـو الذي يزودنـا بها، وهو الذي يبخل علينا ببعضهـا فلا نكف عن الإلحاح

في طلبها. وعندئذٍ نملأ الدنيا صخبا حول ظلم الغرب الذي يحاول أن يحرمنا من حقنا في النهوض بمعارفنا وخدماتنا وذلك بحجب التكنولوچيا الحديثة عنا، و... و...إلخ. هنا، في هذا المثال، نجدنا بصدد تناقض ذاتي إزاء مبتكرات التكنولوچيا الحديثة؛ من حيث هي فئة من فئات المنجزات الحضارية. ويتمثل جوهر التناقض في هذا التردد بين توجهين متعارضين، هما الترحيب والتخويف. وتزداد معالم الصورة بروزا كلما أمعنا في استقراء المزيد من جوانب التوجه الأساسي الذي يحكمنا في هذا المجال، فنحن في حقيقة الأمر نزداد انقساما على أنفسنا إزاء بعض ثمار التكنولوچيا الحديثة إذا قورنت بثمار أخرى.

وقد ثار في السنوات الأخيرة جدل بين بعضنا البعض (يتعلق بعالم التكنولوچيا الطبية) وهو يدور حول موضوع جراحات زرع الأعضاء البديلة. وكان أحد عوامل تفجير هذا الجدل ما قاله شيخ وقور على شاشة التليڤزيون ردا على سؤال من الشخص الذي يحاوره، قال الشيخ ما معناه: إن مَن يطلب هذا النوع من العلاج إنما يعترض على مشيئة الله الذي أراد له المرض، وانطلق الجدل وتفرع.

قد يقال إن الجدل حول هذا الموضوع يثار لدينا كما يثار في الخارج، وأنه فعلا لا يزال يثار في الخارج، فلِمَ نستنكر أن يثار لدينا؟، والإجابة الصادقة هنا أن الجدل لا يزال يثار بالخارج فعلا، ولكن هذا الجدل يتم في مناخ ثقافي تشيع فيه فرص متكافئة لتقديم الرأي والرأي الآخر، بلا حرج ولا تهديد (صريح أو مستتر) كما أنه جدل يصحح نفسه من حين لآخر.

رصيد الأمية!

على أي حال نترك مقولة التوجس في الأسلوب الذي نتناول به بعض المنجزات الحضارية، وننتقل بالحديث إلى مقولة العدوان. ويتشكل العدوان

نفسه لدينا بأشكال متعددة تتفاوت فيما بينها في مستويات الفجاجة التي يمكن أن تبلغها. وأهون الأشكال التي نمارسها هو التقليل من شأن هذه المنجزات وتجريحها عندما يتحدث البعض مثلا عن عدد من الكشوف والنظريات العلمية. ويعتمد أصحاب هذا التوجه أساسا على رصيد الأمية المرتفع في مجتمعنا، أمية القراءة والكتابة، وقد بات واضحا في السنوات الأخيرة تكالب الكثيرين على الاستثمار في الأمية واعتبار هذا الاستثمار جزءا من عدتهم في أداء رسالتهم التي نذروا لها أنفسهم في الحياة.

المهم أن أسلوب التهوين والتجريح الذي نشير إليه يتمثل أساسا في لجوء أصحابه إلى جميع أنواع التصريح والتلميح بأن هذه المنجزات لم تأت بجديد، فكل ما فيها من أفكار ونتائج ليست سوى قصة معادة، سبق التوصل إليها. أما مَن الذي كان له قصب السبق في هذا المضمار فتلك قصة أخرى؛ إذ يذكر أبناء جيلي أن الإجابة اختلفت باختلاف المناخ السائد في فترات تاريخية ثلاث: في الثلاثينيات والأربعينيات انعقد لواء السبق للمصريين القدماء، وفي الخمسينيات والستينيات عُقد اللواء للعرب والعروبة، وابتداء من أواسط السبعينيات أصبح ولا يزال معقودا لدعوة الأسلمة والتأسلم.

ولا يقتصر عدوان التهوين والتجريح على العلوم بمفاهيمها ونظرياتها ونتائجها، ولكنه يمتد لتناول الفنون كذلك؛ الفنون التشكيلية، إضافة إلى المسرح والموسيقى، وفي حالتها جميعا يضاف التقبيح إلى التهوين والتجريح، فالتصوير حرام (والنحت طبعا) إلا إذا اتجه الاتجاه الزخرفي، والمسرح لا يجوز أن يعرض لموضوعات ولا لأحداث بعينها (ومسرحيتا عبد الرحمن الشرقاوي، «الحسين ثائرا»، و«الحسين شهيدا» شاهدان على ذلك)[1]، والموسيقى يحسن أن تتخلص من آلاتها جميعا إلا آلة الدُّف.

(1) حدث ذلك في أواخر القرن العشرين.

ولما كان الدف لا يصنع لحنا ولكنه يصنع إيقاعا، ولما كان اللحن هو معظم كيان الموسيقى فالمطلوب في واقع الأمر إلغاؤها. والجذر المشترك وراء هذه الألوان من التقبيح والتجريح هو الإيحاء (والتلقين الصريح أحيانا) بأن هذه الفنون جميعا كفيلة بأن تفسد جذور الإيمان الديني، والخلق القويم في نفوس متلقيها.

وهناك أشكال أخرى من العدوان غير التهوين والتجريح والتقبيح نتناول بها منجزات الحضارة في حياتنا، ونحن نعني هنا أشكالا من العدوان الفظ، تصل فظاظتها إلى تدمير المنجزات التي تنسحب عليها، وفي ذكر الأمثلة على هذا المستوى من العدوان نعود مرة ثانية إلى عالم الآثار. ويكفي أن نذكر هنا الزحف العشوائي للمباني السكنية وملحقاتها في نزلة السمان على منطقة الأهرام ذاتها. هذه أمثلة ثلاثة تتجه محصلتها جميعا إلى تدمير مادي محقق في المستقبل المنظور (بدءا من الحاضر) لكل الثروة الحضارية التي تحتوي عليها منطقة من أغنى المناطق الأثرية في العالم، إن لم تكن أغناها على وجه الإطلاق[1].

وأخيرا وبعد الحديث عن هذا العدوان الفظ.. الغليظ، هناك شكل آخر من أشكال العدوان لا يقل في آثاره تدميرا عن الشكل السابق، ولكن التدمير هنا يتم بصورة أقل فظاظة وأقل غلظة، لأنها أمعن في الدهاء وفي التخفي. هذه الصورة هي التزييف، ونحن نتناول بها غالبا نوعا بعينه من المنجزات الحضارية هو المنجزات ذات الطابع المؤسسي. وسأقتصر في الحديث هنا على ذكر ثلاثة أمثلة وأترك للقارئ بعد ذلك أن يمتد بخياله وتحليلاته إلى

(1) وفي العامين الأخيرين، أي بعد اندلاع ثورة 25 يناير سنة 2011، ظهر مَن يدعو إلى تدمير هذه الآثار جميعا لأنها بقايا ممارسات وثنية.

منجـزات حضاريـة أخرى تملأ علينـا حياتنا، ليستنتج بنفسـه الكم من الزيف الـذي نحيا في كنفه. أما الأمثلة التي أشـير إليها في هـذا السياق فهي الجامعة (أو الجامعات)، والمؤتمرات العلمية، وجوائز الدولة.

هـذه جميعـا منجـزات حضاريـة، أنشـئت فـي سـياقات حضاريـة تنتظم مجتمعـات مختلفـة؛ لأداء مجموعـة من الوظائف الأساسـية، وجـرى عليها كثيـر مـن التنميـة والتهذيـب والنقل بيـن المجتمعات شـرقا وغربا. ويشـهد تاريخنا الحديث أننا كنا نتعامل مع هذه المؤسسات الثلاث حتى وقت قريب تعامـلا يغلب عليه الجد، طلبا للفائدة الأساسـية المقصودة من قيامها. ولكن تاريخنا الأشـد حداثة يشـهد أننا أصبحنا نتعامل معها تعاملا من طبيعة أخرى غيـر الطبيعة الأولى، احتفظ بالاسـم والشـكل وأخـلَّ بجوهـر الوظيفة. هذا التعامـل هـو التزييف بعينه الذي يحيل كل شـيء مسخًا، فلا نحـن أبقينا على الجامعات والمؤتمرات العلمية وجوائز الدولة بمعالمها الوظيفية الأساسـية، ولا نحن ابتكرنا كيانات جديدة ذات هويات جديدة بدءا من الأسـماء وانتهاء بمعالم الوظيفة.

والسـؤال الآن: مـاذا ينتظرنا ونحن نهـدر الوظائف الحقيقيـة للمنجزات الحضارية؟، رغم أن توظيف هذه المنجزات على وجهها الصحيح هو وحده الطريق إلى حفظ البقاء مشمولا بالارتقاء.

الفصل الثاني

الرقي الحضاري.. بين التغييب والإفاقة(*)

جاء في لسان العرب ما نصه: تاه في الأرض يتيه توها وتيها وتيهانا. ويروى عن الجوهري قوله وتيَّه نفسه وتوَّه بمعنى أي حيرها وطوحها، وما أتيهه وأتوهه.

يتحدث علماء الطب النفسي عن حالة التوهان العقلي، ويقصدون بها وصف أحد الأعراض التي يعاني منها بعض المرضى العقليين؛ إذ يفقدون القدرة على التوجه السليم نحو المكان والزمان والذات، فهم لا يعرفون في أي مكان هم، ولا في أي وقت أو تاريخ، كما أنهم لا يعرفون ذواتهم.

التوهان الحضاري

والموضوع الذي أحاول أن أعرضه في هذا الفصل فحواه أننا كمجتمع أصبحنا نعاني من اضطراب شديد الخطورة أسميه «**التوهان الحضاري**»؛ لأنه ينطوي على مجموعة العناصر الرئيسية التي يتسم بها التوهان في الطب النفسي، ولكنه ليس توهانا عقليا للأفراد بل توهانا نعاني منه كجماعة، نحو الإطار الحضاري الذي يكتنفنا، فنحن لا نعرف على وجه اليقين مَن نكون من حيث سماتنا الحضارية المميزة، ولا نعرف مكاننا أو مكانتنا في هذا الإطار،

(*) نوفمبر، وديسمبر 1995.

ولا نعرف كذلك متى وفي أي اتجاه يلزمنا أن نخطو في هذا الإطار، ولا نعرف كذلك متى وفي أي اتجاه يلزمنا أن نخطو لكي نواكب تحولاته المتسارعة.

وفي رأينا أن هذا الاضطراب وهو التوهان بعينه، يرتبط ارتباطا وثيقا بإهدارنا قيمة المنجزات الحضارية، وهو الإهدار الذي تمادينا فيه من **الإهمال إلى التوجس إلى العدوان**، ولا يزال يزداد اتساعا؛ حيث أصبح يشمل كل أنواع المنجزات الحضارية؛ المادية منها والمعنوية، ولما كان أحد المبادئ الحاكمة للعلاقات بين الظواهر أو بين الأحداث بعضها البعض في مجال الحياة الاجتماعية هو ما يسميه أهل الاختصاص «مبدأ السببية ذات الاتجاه المزدوج»؛ أي السببية التي تنطوي على أن يتبادل السبب والنتيجة التأثير فيما بينهما، فقد أصبحنا الآن في دائرة مفرغة، مزيد من إهدار المنجزات يؤدي إلى زيادة التوهان الحضاري، ومزيد من التوهان يدفع إلى التمادي في إهدار المنجزات.

ولنترك الآن هذا المستوى من النظر إلى الأمور على مستوى الإجمال والتجريد، ونتقدم نحو النظر والحديث بشأن مستويات أقرب إلى التفصيل والمعاينة حتى تكون الأمور والأحكام واضحة المعالم لا لبس فيها ولا إبهام.. والسؤال الوارد هنا هو: ماذا ترتب تفصيلا بالنسبة لنا (في نفوسنا، وفي أعمالنا، وفي علاقاتنا) نتيجة لكل عمليات الإهدار، وما تستثيره صراحة وضمنا، وهي العمليات التي لا نزال نتعرض لها أو نشارك فيها؟ وما النتائج النفسية الاجتماعية، المباشرة وغير المباشرة، لهذا الهدر المتصل الذي لا تكف وقائعه عن أن تلّوث المُناخ من حولنا؟

النتائج المباشرة

أقصد بالنتائج المباشرة هنا النتائج التي لها علاقة منطقية واضحة بالهدر الذي نتحدث عنه، ولا أقصد بالمباشرة المعنى الزمني؛ أي الوقوع في اللحظة

التاليـة لفعل إهدار بعينه، فهذا غير وارد في هذا السياق. وقبل أن نتحدث عن هـذه النتائـج يحسن بنـا أن نتذاكر أمر الخصائص التي تتصـف بها المنجزات الحضاريـة حتـى نستطيـع أن نـدرك حتميـة النتائج المترتبـة علـى الإهدار؛ هـذه الخصائص هـي: أن المنجـزات الحضارية معالـم في الذاكـرة الجماعية للإنسان، وأنها شـاهد محسوس على التعاون البشـري العريض (عبر الأفراد والجماعـات) والمتصل (عبر الأجيال)، وأنها سـبيل الإنسان إلى اسـتيعاب محدوديته (الفردية والجمعية) والتعالي فوقها.

مـن هنا يبـدو واضحـا أن تكـون النتيجـة الطبيعية التـي تنجم عـن إهدار منجـزات هذه هي أهـم خصائصها، أن نصاب في قدرتنا على القيام بالأعمال والمشـروعات طويلـة المـدى، خاصـة إذا كان طـول المـدى لا يقتصر على امتـداد زمـن التنفيذ فحسب، ولكنـه يعني ابتعـاد مرحلة جني الثمـار، وكلما اقتضـى العمل مدى زمنيـا أطول للوصول به إلى الثمـار المرجوة كان عجزنا عن القيام به (ونفورنا من الإقبال عليه) أعمق وأشمل.

ولا يكفي هنا أن نتكلم عن ضعف المثابرة كسبب لتعليل هذا العجز الذي نشـهد مظاهره في جميع مجالات حياتنـا الاجتماعية؛ لأن ضعف المثابرة أو قوتهـا كسبب نفسي يصلح للتعليل عندما نتحدث عن ظاهرة سـلوكية فردية. أمـا إذا كنـا بصدد ظاهرة متفشـية على هـذا النحو الذي نشـهده في المجموع فهـذا التعليـل لا يكفـي، بـل ويصبـح خطـأ منهجيـا، ولابـد مـن البحث عن علل اجتماعية.

إن إهـدار المنجزات الحضارية التي هي بذاتهـا ناتج متبلور للعمل طويل المدى، وهي بذاتها إفصاح لتراكم الجهود، هو (أي هذا الإهدار) الذي يقف وراء عجزنـا عـن القيام بالأعمال بعيـدة الآجال (تسانده طبعـا عوامل أخرى

سياسية واقتصادية... إلخ) التي تحتاج بطبيعتها إلى بذل الجهد التراكمي، وإلى تقدير هذا البذل، وإلى إطلاق ينابيعه.

والراجح أن أهم العمليات النفسية التربوية التي تتدخل في تشغيل حالة العجز هذه وفي توجيهها وتشكيل نتيجتها، هي أننا لا نعطي أنفسنا، ولا نعطي النشء من حولنا، الفرصة للوقوف أمام هذه المنجزات موقف الدارس الجاد الذي يحاول جاهدا أن يدرس أهم خصائصها: النشأة، والوظيفة، والنمو أو التطور، ولو أننا تعلمنا أن يكون هذا هو توجهنا الرئيسي نحوها، بدلا من رعونة الإهدار أو سخف الانبهار (الذي هو مقلوب الإهدار شكلا ومعادله موضوعا أو نتيجة) لأتحنا لها أن تؤثر فينا تأثيرا إيجابيا (كنماذج تحتذى، أو خطوات على الطريق تحض على التنمية)، ولكان لنا الآن شأن أي شأن.

أعتقد أنني لست بحاجة إلى أن أضرب الأمثلة من واقع حياتنا الاجتماعية المعاصرة لكي أوضح حجم النقص الخطير، الذي نعاني منه فيما يتعلق بوجود المشروعات الإنشائية أو الإصلاحية المخططة على أساس المدى الطويل لمواجهة مشكلاتنا الاجتماعية على اختلاف مجالاتها. وإلا فهل نحن سعداء بأحوال التعليم الأساسي لدينا؟ وهل نحن راضون عن أحوال التعليم والبحث في جامعاتنا؟

وماذا عن مراكز البحوث، ثم ماذا عن مستوى الخدمة الطبية؟ وماذا عن مشكلات الإسكان؟ وماذا عن المرور؟ وعن تلوث البيئة؟... إلخ، وهل يعقل أن تظل هذه المشكلات وأمثالها تواجه بالحلول قصيرة المدى (كما يقال: رزق يوم بيوم!).. وأخيرا وليس آخرا فإن أسوأ مشهد من مشاهد إصابتنا بالاضطراب والضعف الشديد في قدرتنا على القيام بالأعمال طويلة

المـدى بعيدة الآجال، مـا نلحظه أينما ولينا وجوهنا فـي مجتمعنا؛ إذ يندر أن نجد بيننا مَن يحاول أن يبني على ما خلَّفه مَن سبقه، وكذلك يندر أن نرى مَن يحاول أن يورّث مَن سيأتي بعده (في مجال العمل العام).

النتائج غير المباشرة

النتائـج غيـر المباشـرة لإهـدار المنجـزات الحضاريـة هي نتائج مباشـرة للعطـب الذي أصابنـا في القدرة علـى القيام بالأعمال طويلـة المدى.. ومرة أخرى يحسن بنا أن نتذكر علاقة السببية مزدوجة الاتجاه، وأخطر النتائج التي تتداعى علينا في هذا المضمار نتيجتان:

أولاهما العجز عن الإيمان «بالآخر»، «وجودا» وعملا..

والثانية الضعف الشديد إلى درجة الهزال في قدرتنا على التعاون الخلاَّق.

هنـاك نتائج أخرى غير مباشـرة كذلك، إلا أنها فيما نـرى أقل خطرا، ومع ذلك فهذا لا يعني أنها تافهة بحيث يمكن تجاهلها.

هنـاك مثـلا مـا يمكـن أن نسميـه النفور مـن السعي نحـو نمـاذج الإنجاز المفتوحـة، وتفضيل السعي نحو النمـاذج المغلقة. وهناك العجز عن التعامل مع الحياة الاجتماعية من منظور رأسي (منظور الزمن).. وذيوع التعامل معها مـن منظـور أفقي (المنظـور المكاني). وهنـاك نتائج أخرى غيـر هذه وتلك، ولكننـا نكتفي بما ذكرنا لننصرف إلى تفصيل القـول فيما نعتبره أخطر النتائج غير المباشرة المترتبة على إهدار منجزاتنا الحضارية.

العجز عن الإيمان بالآخر

إن مجـرد إقبالـك على العمل طويـل المدى ينطوي حتمـا على مسلَّمات كثيرة، يأتي في مقدمتها «الإيمان بالآخر» من زاوية بعينها، هي أن «الآخر» هو

الذي سوف يواصل التقدم بهذا المشروع الذي بدأته أنا الآن، وقد يصل به إلى تمامه وكماله، وقد يتقدم به مجرد خطوة على الطريق، وقد يدخل عليه بعض التصحيح... إلخ، ولا يعني ذلك أي تفكير في تمجيد الآخر أو إضفاء أية هالة عليه، بل ولا يعني بالضرورة أي تفكير واع منظَّم في أمر هذا «الآخر» وهويته وخصاله، ولكنه مجرد تسليم ضمني بأنه سوف يكون موجودا، وسوف يقوم بدوره في مواصلة المسيرة في هذه القناة من قنوات الحياة الاجتماعية، هذا كل ما أُسلِّم به عن «الآخر» في هذا المضمار؛ الوجود، والدور. أما فيما عدا ذلك فهو الجندي المجهول في مسيرة المستقبل.

ولننظر الآن فيما يترتب على عدم الإقبال على القيام بالأعمال طويلة المدى، مهما تكن الحجج والتبريرات، فالنتيجة الضرورية لذلك ألا يقوم «للآخر» كيان، وألا يتبلور له أي دور في نظري، لأن طبيعة الموقف لا تستدعي أن يتولد «الآخر» في خيالنا التنظيمي أو التخطيطي، لأنه لا توجد وظيفة تُسند إليه. فإذا أضفنا إلى ذلك أن هذا الموقف الذي لا يدعو إلى «توليد الآخر» و«توظيفه» ليس الاستثناء ولكنه القاعدة في تسيير أمورنا الاجتماعية في مجالات الحياة، وفي معظم مستوياتها، فالنتيجة الحتمية لذلك أن نجد أنفسنا فاقدين لمهارة اجتماعية بالغة الأهمية، هي «مهارة اعتبار الآخر» أعني مهارة توليده وتشغيله كجزء لا يتجزأ من الاشتغال بالعمل العام طويل المدى.

إذا أضفنا ذلك كله، ثم زدنا عليه ما يصحبه من إشباعات أنانية عاجلة توزع هنا وهناك، وإذا راكمنا جميع هذه الإضافات ثم تفكرنا فيما يمكن أن يترتب عليها في نهاية المطاف، أدركنا كيف أن مجالات العمل العام في

حياتنا الاجتماعية تكاد تنتظم كلها حول محور أساسـي واحد، هو نفي الآخر وجودا وعملا (أو إثبات الأنا، والكل تحت عباءة الأنا).[1]

انحسار فرص التعاون الخلّاق

ونأتـي الآن إلـى النتيجـة الثانيـة مـن بيـن النتائـج غيـر المباشـرة لإهدار المنجزات الحضارية، وهي الضعف الشـديد إلى درجة الضمور والذبول في قدرتنـا علـى التعاون الخلاق. أما كيف يكون مجيء هذه كنتيجة غير مباشـرة لإهـدار منجزات الحضارة وكنتيجة مباشـرة للعزوف عـن العمل العام طويل المـدى، فلابد أولا مـن التنبيه إلى قيمة التعاون كصيغة للعمل العام في تاريخ البشـرية. ويشهد التاريخ كله بأن التعاون كان واحدا من الشروط التي فرضت نفسهـا كصيغـة ضروريـة للعمل الضامـن لبقـاء الإنسان (وخاصـة كمجتمع لا مجـرد بقائـه كفـرد)، ولانتقالاتـه المتوالية عبـر مراحل تاريـخ الحضـارة، وتفصيـلا للحديث في هذا الموضوع لابد من التنبيـه إلى أن الإنسانية عرفت في هذا الصدد نوعين من التعاون: نوعا نسميه التعاون المرسوم (مَن رسمت له فارتسمه إذا امتثله)، ونوعا آخر هو التعاون الخلاق، وكلاهما كان له شـأن في حياة الإنسان.

---

(1) قد يستطيع القارئ أن يقفز بخياله فوق حواجز السنين التي انقضت منذ كتبنا هذا الحديث ليصل إلى 25 يناير سنة 2011؛ في الفترة المنقضية بين هذا التاريخ و11 فبراير 2011 (أي في 18 يوما) أنجزنا بكل إتقان عملا جليلا قصير المدى وهو إسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك. ولكن منذ 11 فبراير 2011 وحتى الآن (أبريل 2013) لانزال نتخبط في محاولتنا إنجاز المشروعات طويلة المدى لإقامة مؤسسات الدولة!! ووراء هذا التخبط بكل مظاهره جذر أساسي هو أن إسهام كل فريق في هذا الجهد إنما يقوم على نفي «الآخر»!!

ولنا أن نتذكر مثلا نوع التعاون الذي كان المصريون يلجأون إليه من حين لآخر في مواجهة فيضان النهر منذ المراحل المبكرة من تاريخ المجتمع المصري، فالراجح أن هذا التعاون كان في معظمه من طراز التعاون المرسوم (وذلك بعد المحاولات والتخبطات شديدة التبكير التي كانت خلاقة) وحتى وقت قريب في هذا القرن العشرين كان مواطنونا في بعض أرجاء مصر يضطرون إلى هذا النوع من التعاون المرسوم في مواجهة الفيضان أحيانا. وهناك أمثلة أخرى مشابهة للجوء إلى التعاون المرسوم نجدها في حياة شعبنا وفي حياة شعوب الأرض جميعا.

غير أن النظرة المدقّقة في نمط تجميع الجهود البشرية واستحداث العلاقات اللازمة بينها لإقامة هذا التعاون المرسوم توضح أنه قد يكون مطلوبا في مواقف بعينها، ولكن هذه المواقف لا تستوعب فيما بينها سوى نوع واحد من أنواع المواقف الاجتماعية، ويظل هناك نوع آخر من مواقف الحياة يستحثنا أن نعمل على استنهاض طراز آخر من التعاون هو التعاون الخلاق، وهو بمعنى ما مضاد للتعاون المرسوم، فإذا كان هذا الأخير يستثير لدى القائمين عليه أدوارا محددة سلفا.. امتثالا لتصور محدد تفصيلا ويسعى بهم إلى نتائج محددة تفصيلا سلفا، فإن التعاون الخلاق يستثير أدوارا لم تكن محدَّدة من قبل، ويدفع أصحابها دفعا للوصول إلى نتائج وإنجازات تجمع بين الابتكار (بأقدار متفاوتة) وأداء الوظائف، وإرضاء الحاجات التي من أجلها كان قيام هذا التعاون أصلا، وليس هناك ما يدعو إلى تصور أن التعاون المرسوم سيئ أو شر دائما، ولا أن التعاون الخلاق أمر طيب وخير دائما، فحقيقة الأمر أن كلا منهما يمثل نمطا من التوافق من خلال العمل الجمعي أو الاجتماعي اقتضته أو تقتضيه مواقف اجتماعية بعينها.

وهنا يصبح السؤال المطروح هو: وما محك التفرقة بين النوعين من المواقف؟، وفي هذا الإطار فإن الطريق إلى الإجابة يبدأ حيث ندرك أننا نواجه مشكلة لم يسبق لنا مواجهتها، أو سبق مواجهتها ولكن أساليب المواجهة السابقة لم تفلح في حلها، أو أفلحت فلاحا محدودا؛ بحيث لم تتوقف المعاناة من هذه المشكلة، أو يبدأ حيث ندرك أننا نواجه مشكلة سوف تتولد أثناء حلها (بطرقنا المعهودة) مشكلات أخرى جديدة في ظل ظروف جديدة لا نستطيع أن نتنبأ بتوجهاتها. عندئذٍ، وأمام هذا النوع من المواقف (المشحونة بالجدة) لابد من اللجوء إلى طراز التعاون الخلاق.

فإذا توقفنا هنا لنجمع شمل تفكيرنا كي نجيب عن سؤال بدأنا به هذه الفقرة من الحديث حول العلاقة بين الأعمال (والمشروعات) طويلة المدى والحاجة إلى شحذ القدرة على التعاون الخلاق بدا الأمر ناصع الوضوح، فالعمل العام طويل المدى يحمل في صميم فكرته أو تصميمه إشارة إلى عنصر الزمن، وما دام الأمر كذلك فلابد من ترجمة هذا العنصر الترجمة الاجتماعية اللازمة، والزمن بمعناه الاجتماعي ينطوي على عدة أبعاد من أهمها: توالي الأجيال، وتوالي تغيرات السياق الاجتماعي الحضاري، ومحصِّلة توالي هذين الطرفين تكشف عن نفسها في ظهور مشكلات جديدة تزداد جدتها أو طرافتها كلما أوغلت في ثنايا المستقبل (وكلما ازدادت سرعة تغيرات السياق الاجتماعي الحضاري)؛ مما يجعل التنبؤ بطبيعة المشكلات القادمة وأوزانها المختلفة يزداد اقترابا من المحال، وهنا يبدو أنه لابد من الاعتماد بشكل ما وبقدر ما على التعاون الخلاق، لأنه سوف ينطوي على تعاون مع الأجيال التالية (التي نجهل الآن الكثير من خصالها واحتياجاتها) وهذه سوف تعيش في ظل سياقات اجتماعية حضارية مغايرة لما نحيا نحن الآن في ظله.

هاهنا تبدو خطورة العطب الذي نعاني منه، وهو العجز الشديد في قدرتنا علـى القيام بالعمـل طويل المدى بعيد الأفق، وحرصنـا الدائم، على ألا نتيح لأنفسنـا ولأبنائنـا الفـرص اللازمة لتنميـة هذه القـدرة والترحيـب بالتدريب الـلازم لكي تصبح (هذه القـدرة) مهارة نحققها فنطوِّع بها حاضرنا ومستقبلنا إلـى الأفضـل. والنتيجـة النهائية لهذا العجز، والتمادي في معايشته تكشـف عـن نفسها بأفصح بيان في معظـم مجالات العمل الاجتماعـي لدينا، فحيث يضطرنـا الموقـف إلى صيغة التعـاون لا يقوم إلا تعاون من نـوع واحد، وهو التعاون المرسوم: أما التعاون الخلاق فلا قِبَل لنا به.

هكـذا يأتـي اختفـاء التعـاون الخلاق مـن حياتنـا، مقرونا بنفـي «الآخر» كأخطر نتيجتين مترتبتين على ضمور التوجه في العمل الاجتماعي العام نحو الأعمال طويلة المدى بعيدة الأفق، وهذا الضمور نفسه يتداعى كنتيجة طبيعية لإهدارنـا قيم الإنجاز الحضاري التي هي المدرسـة الأولى لدروس الحكمة في طول المدى وتراكم الجهد في العمل العام، ويخيل إليّ أن القارئ يستطيع الآن أن يستشـف بنفسـه (دون حاجـة إلـى مزيد من الاسـتطراد) مـدى توثُّق العلاقـة بين هـذه الاضطرابات أو الإعاقـات مجتمعة ونتيجتيـن أخريين أتينا على ذكرهما بصورة عابرة في فقرة سـابقة، هما النفور من السعي نحو نماذج الإنجـاز المفتوحة وتفضيل النماذج المغلقة، والعجـز عن التعامل مع الحياة الاجتماعية من منظور الزمن، وذيوع التعامل معها من منظور المكان.

فهـل نتوقـع مـع ذلـك أن نعـرف فـي أي اتجاه نخطـو لكي نلحـق بركب التحـولات المتسارعـة للإطار الحضاري مـن حولنا؟ ولكي نحـدد لنا مكانا ومكانـة داخل هذا الإطـار؟ ولكي نعرف على وجه اليقيـن أي السمات وأيَ

الأدوار الحضارية تتبنى؟ أم سيظل التوهان الحضاري في حالتنا هو السمة وهو الدور؟!

الإفاقة من التوهان الحضاري

سألت نفسي سؤالا مباشرا ألتمس به الإجابة الصادقة الشجاعة: هل من صيغة تضمن العلاج الناجع لاضطراب «التوهان» الحضاري الذي طال زمن تمكُّنه منا، ولا زلنا نعاني منه، ونشعر أنه ماضٍ في انحداره بنا نحو مزيد من التردي في أعراضه وعلاماته؟ وأخشى أن أقول إن الإجابة التي تراودني ليست قاطعة ولا داعية إلى الاطمئنان والتفاؤل. ومع ذلك لا أستطيع أن أقول إنها مبررة للتشاؤم الواضح الصريح. والواقع أنها من ذلك النوع من الإجابات المشروطة، التي تعلق الأمر المستهدف من السؤال على تحقيق سلسلة من الشروط الصعبة،فتشعرك بأن باب الرجاء ضيّق بل إنه يزداد مع الأيام ضيقا، ولكنه لم يوصد بعد.

صعوبة العلاج وحساب الزمن

أما أن باب الرجاء ضيّق فلأننا قطعنا شوطا بعيدا في توهاننا الحضاري، وأما أن هذا الباب يزداد مع الأيام ضيقا فلأن المكوِّنات الرئيسية للداء وهي «نفي الآخر»، و«ضمور التعاون الخلاق لحساب التعاون المرسوم»، و«عشوائية التعامل أو عفوية التفاعل مع مطالب الحياة الاجتماعية بدلا من التناول المتبصر بفضل التخطيط بعيد المدى»، هذه المكونات تآلفت مع عناصر لم ينقطع توالدها على مر الأيام والأعوام؛ بعضها ممارسات والبعض الآخر قيم تساند هذه الممارسات، وقد أسفر هذا التآلف عن منظومة متماسكة قوامها عناصر متفاوتة الأوزان متكاملة الوظائف، ولا تزال هذه المنظومة تنمو ويتفاقم أمرها مع الأيام.

ولست أريد أن أسترسل هنا في تعداد الممارسات والقيم التي تملأ علينا حياتنا فتزيد من تمكين التوهان منا. هذه أمور لها إفصاحاتها الكبرى (وربما كان لنا أن نسميها بالكبائر لضخامة سوءاتها)، ولها مظاهرها الصغرى، وفي هذا السياق ندعوها بالصغائر لما تتسم به من تدنٍّ في الأسلوب والهدف. ويكفي أن يتلفت الواحد منا حوله حتى يرصد الكثير منها، بل وسيجد أن باستطاعته أن يستشف فيها طريق انتمائها إلى هذا الجذر أو ذاك من بين الأعراض الثلاثة الرئيسية التي أحصيناها للتوهان.

أمام هذا المنظور يبدو بكل وضوح أن التدبير للعلاج الشامل أصبح أمرا واجبا، وأن التعجيل بتوقيعه لا يقل عن ذلك وجوبا.

الطريق إلى العلاج الشامل

لما كان أحد المبادئ الرئيسية لفهم المشكلات الاجتماعية وتفسيرها هو البحث عن عوامل متعددة (لا عن عامل واحد) تقوم وراءها، فقد أصبح أمرا مسلَّما به عند التصدي لمواجهتها بالعلاج الناجع أن نبحث عن أفضل صيغة لما نسميه بالعلاج الشامل، أو المتكامل؛ حيث ندخل في حسابنا مجموعة العوامل المفسّرة (أو معظمها)، مع التنبه بصورة خاصة لأوزانها النسبية، أو لما يشبه أن يكون جدول أولويات فيما بينها، وكلما تضخمت المشكلة كانت أحق باتباع هذا النهج في التصدي لها سواء بهدف التفسير فحسب؛ أو بهدف التفسير تمهيدا للتقدم نحو العلاج.

وتعتبر مشكلة التوهان الحضاري مشكلة ضخمة بكل المقاييس، وهي بالفعل تكشف (حتى للنظرة العابرة) عن عوامل متعددة تقوم بدور الأسباب المحركة والنتائج المرتدة لإحداث مزيد من التحريك؛ ومن ثَمَّ كان ما توجبه

من مجابهة على طريق العلاج الشامل أو المتكامل، والبنود الثلاثة الآتية تكوّن فيما نرى إطارا أساسيا لهذا العلاج:

1- سد المنافذ والقنوات التي تؤدي إلى مزيد من إهدار المنجزات الحضارية.

2- برامج للتنشئة، وإعادة التأهيل، على طريق الالتزام الحضاري.

3- إطار لتعديل السلوكيات السائدة في فلك الأعراض الرئيسية الثلاثة للتوهان الحضاري.

وسنحاول فيما يلي أن نقدم بعض الأفكار على أمل أن توحي بإرساء توجهات معينة تناسب كلا من هذه الأبعاد الثلاثة للإطار الأساسي للعلاج.

أولا: سد منافذ الإهدار

(أ) إذا كان مزيد من إهدار المنجزات الحضارية يساند ويدعم مزيدا من التوهان الحضاري فالخطوة المنطقية الأولى في الطريق إلى العلاج من هذا التوهان هي المبادرة إلى سد المنافذ أمام هذا الإهدار بجميع أشكاله ومستوياته، بدءا من الإهمال، إلى إثارة التوجس، إلى العدوان الصريح بأشكاله الفجة والملتوية؛ ولا قيمة لأي خطوة أخرى ما لم تتخذ هذه الخطوة؛ إذ سيظل الإهدار معولا يهدم أولا بأول كل ما نحاول أن نرسي قواعده بأية خطوات أخرى.

ولا يعني ذلك أن مسألة سد المنافذ هذه يجب أن تتقدم في الزمان على الخطوتين الأخريين اللتين أوردناهما في القائمة منذ قليل، ولا أن تتوقف المسيرة فيما يتعلق بهاتين الخطوتين حتى يتم سد المنافذ، فأمور العمل الاجتماعي لا تدار بهذا الأسلوب. والواقع أن إجراءات وأعمالا كثيرة تنتمي

إلـى موضوع المسيـرة على طريق الالتـزام الحضاري وموضوع إرسـاء إطار لتعديـل السلوكيـات السائدة تجري الآن فعلا في سـياق جهود بنَّاءة لا سـبيل إلـى إنكارهـا فـي حياتنا الاجتماعيـة، ولا يجوز عقـلا أن ندعو إلـى تعطيلها حتـى نسد منافذ الإهـدار. ولكن الذي ينبغي الحث عليه هو ضرورة الاهتمام بحمايـة إنجازات الجهود البنـاءة، وفي هذا السياق فـإن أولوية تعطيل جهود الإهدار هي أولوية الشرط، وهذه تختلف تماما عن أولية التوقيت.

أمـا كيف يكون سـد المنافذ أمام محاولات الإهـدار، فليست هناك صيغة جاهـزة جامدة يمكن اللجـوء إليها مع ضمان فاعليتها؛ لأن الأمر يتوقف على شكل الإهدار وحجم السوء الذي يترتب عليه. ولما كان هذا الإهدار يتراوح بيـن أشـكال رئيسية ثلاثـة: هي الإهمال وإثـارة التوجس والعـدوان، فلا أقل مـن التفكير فـي صيغ متعددة تناسـب هذه الأسـاليب المتباينـة، أو في صيغة واحدة تتسع لمواجهة هذه الأساليب جميعا بما يتوافر لها من مرونة وإحكام. وسواء أكانت هناك صيغة واحدة أم صيغ متعددة فهناك مقومات أساسية لابد مـن اللجـوء إليها فيما نحن مقبلـون عليه، هذه المقومات هـي القانون تطبيقا وتشـريعا، وهي إعادة النظر في ترشـيد عمل أجهزة الدولة خاصة والمجتمع عامـة؛ حتى لا يطوَّع توظيف هذه الأجهزة لأغراض تصب في نهاية الأمر في إهدار المنجزات الحضارية.

وليـس مـن تحصيل الحاصل هنـا أن نحث على الاسـتعانة بالقانون. فيما يقـال مـن أن القوانين موجودة ومع ذلك فجرائم الإهمـال والعدوان لا تكف عـن الوقوع وبمعـدلات متزايدة، ما يقال في هذا الصـدد صحيح، ولكن هذه الصحة تثور حولها عدة شوائب لابد من تنقية أجواء المجال منها حتى تتضح الرؤية.

لدينـا قوانيـن مكتوبة، ولكن ليس كل مكتوب سـاري المفعـول، وما نراه هـو أن هـذه المكتوبات المعطَّلة جاء معظمها نتيجة للتشـوهات التي أصابت الضمير العام في خضم التغيرات الاجتماعية التـي تلاحقت علينا في العقود الأخيرة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى جدَّت في الساحة أشـكال وأحجام مـن الإهمـال والعـدوان لا أظـن أن القوانين المتوافـرة لدينا يمكـن اعتبارها مناسـبة للتصدي لها. ثم هنـاك من ناحية ثالثة اعتبار أساسـي هو أننا في نهاية الأمر لابد لنا من الاعتماد على القانون في مواجهة الإسـاءة الاجتماعية، وإذا كانـت قوانيننـا الحالية لا تسعفنا فليس بوسـعنا أن نتخلى عـن مفهوم القانون كأسـاس لتنظيـم الحيـاة الاجتماعية، قد يكـون القانون دعامـة جزئية (ضمن دعامـات أخـرى) لكنـه دعامة على أيـة حال، ولايجـوز التفكير ولا تشـجيع التفكيـر في أيـة بدائل أخرى، من طـراز الدكتاتوريات المؤقتة، أو الاسـتبداد العادل... إلخ، فهذه كلها شرور وقد خبرناها وعانينا منها أسوأ معاناة.

إذا كانـت القوانيـن الحالية لا تسعفنـا فالطريق الواجب الاتبـاع هو إعادة النظر في هذه القوانين، وفي ظروف تطبيقها، لا بهدف إدخال تعديلات جزئية فـي هذه المادة أو تلك؛ ولكن بغية الوصول إلى تغييرات جذرية، ويخيل إليّ أن الوقـت قـد حان لكـي تتدخل المجالـس القومية المتخصصـة (أو ما يقوم مقامها) على غرار تدخلها في سنة 1985 ووضعها التقرير الممتاز الذي قدمته في شـأن تفاقم مشـكلة المخدرات فكانت الخطوة الأولى التي انطلقت على إثرها عدة خطوات بالغة الأهمية انتهت بصدور القانون رقم 122 لسنة 1989 ومـا تبعـه. ولا يعفي ذلك أجهزة أخرى في الدولة مـن أن نتوقع منها أن تفعل شـيئا يتناسـب وحجم البـلاء الذي حل بنـا، ويتجدد حلوله يوميا في أشـكال الإهمـال والعدوان التي تحيق بكل ما يدخـل تحت بند المنجزات الحضارية

في حياتنا، القديم منها والحديث، والمادي منها والمعنوي، وأعني هنا أجهزة الدولـة التي تدخـل في صلاحياتهـا المنجزات ضحايا الإهمـال أو العدوان، أجهزة من قبيل هيئة الآثار، ودار الكتب والوثائق القومية، والأجهزة المشرفة علـى المعامـل، والمستشـفيات التي تستـورد الأدوات والمعـدات المتقدمة لأغراض طبية، أو هندسية، أو بحثية... إلخ.

هذه الأجهزة وأمثالها جميعا نتوقع منها أن تسهم في تحريك آليات الدولة نحـو إعادة النظر في القوانين واللوائح المتوفرة لديها؛ حتى يستعيد كل جهاز قدرته على أداء الأمانة المكلَّف بها بصورة معقولة، ولا نقول بصورة مُثلى.

وخلاصة القول هنا: إن المطلوب هو أن يتحرك الجميع في اتجاه الإصلاح الاجتماعـي للوائـح والقوانين، وهو مـا يعني إصلاح هذه النظم بما يتناسـب واحتياجـات مجتمعنا لتأمين مسيرته الحضارية بكل مـا تعنيه هذه العبارة من حقوق (للشعب) وواجبات (على الدولة).

(ب) ثم نأتي إلى سد المنافذ أمام نوع بعينه من إهدار المنجزات هو الإهدار عن طريق إشاعة التوجس حولها. وإزاء هذا النوع لا تجدي القوانين شيئا؛ إذ لا نستطيـع في مجتمع نحـاول أن ندفعه دفعا إلى قدر معقـول من المصداقية فيمـا يتعلـق بمـا يتردد فـي جنباته حـول شـعارات الحريـة والديمقراطية، أن نتصور دعوة إلى سـن تشـريعات تحاسـب متحدثا في الإذاعـة المسموعة أو المرئية أو كاتبا في إحدى الصحف الحكومية أو المعارضة، على حديث يثير فيه الشـكوك والمخاوف ضد المنجزات الحضارية. بـل ربما وجب علينا أن نـدرك بوضوح أن تبني الاتجاه العقابي في هذا المجال أمر محفوف بمخاطر بالغة السوء، ولكن هذا لا يعني أن نترك الحبل على الغارب أمام نزوات أفراد أو تيـارات؛ لأن القضيـة التـي نحن بصددها أكبـر بكثير من أي فـرد ومن أي

تجمـع، القضية تخص المجتمـع متكاملا، وتتناول حقه فـي مواصلة مسيرته الحضارية. ولكي تؤخذ هذه القضية مأخذا جادا ونظل في الوقت نفسه بمنأى عـن محاذير فـرض الرقابة على الآراء، لابد من ابتكـار صيغة عمل تأخذ هذه الأمور في الاعتبار، مع الإصرار على العمل بأسـلوب راق يتناسـب وخطورة المهمة ونبالة المقصد. ولا يكفي في هذا الصدد الدعوة إلى إلغاء هذا البرنامج أو ذاك من برامج التليفزيون أو الإذاعة، أو إلى الإقلال من سـاعات الإرسـال المتاحة لهذه البرامج، أو إلى إزاحتها بعيدا عما اصطُلح على تسميته بساعات الـذروة... إلخ، فهذه كلها علاجات قصيرة المدى تقـوم على النظرة الجزئية دون اعتبار للكيان المتكامل للرسـالة الإعلاميـة وخطرها في مجتمع لا يزال يعاني من تفشي الأمية، أعني هنا أمية القراءة والكتابة.

أمام هذه التيارات جميعا وما يتداعى عنها فإن الرأي الذي نقدمه لكل مَن يهمـه أمر هذا البلد في حاضره ومستقبله، يتلخص في ضرورة إنشـاء مجلس قومي لرسم السياسات بعيدة المدى بما يتفق والتوجه الرئيسي المعلن للبلاد فـي ميادين الاجتمـاع والاقتصاد والسياسـة، علـى أن يكون لهـذا المجلس لجان استشـارية يراعى في تكوينها وفي توظيفها التكامل بين مهمتي الإعلام والثقافة.

هـذه صيغة للعمل نقترحها في هذا السيـاق، ونتركها هكذا مكثَّفة؛ ليكون في ذلك استثارة لقدر معقول من التفكير الإبداعي في كيفية تحويلها إلى واقعْ فعال.

وغني عن البيان أن هذا المجلس بلجانه الاستشـارية لن يشـغل نفسه بسد هذا المنفذ أو تعطيل ذاك، ولكن شـغله الشـاغل سـيكون الترشيد الحضـاري للرسالة الإعلامية.

ثانيا: برامج التنشئة وإطار تعديل السلوكيات السائدة

رأيت أن أجمع في هذا الجزء الأخير من الحديث بين موضوعي التنشئة على طريق الالتزام الحضاري، وتقديم إطار لتعديل السلوكيات السائدة لدينا ذات الصلة بالأعراض الرئيسية للتوهان الحضاري؛ وذلك لتشابك الموضوعين على مستوى التحقيق في الواقع، رغم ضرورة التمييز بينهما على مستوى التصور.

والمقصود بالتنشئة على طريق الالتزام الحضاري الإشارة أساسا إلى الدور المنوط بجميع المؤسسات التعليمية والتربوية، وجميع النشاطات التي تكسب هذا الدور مضمونه، ويقع العبء الأكبر في هذا الصدد بطبيعة الحال على سلطات التعليم الأساسي والتعليم الجامعي، وأية سلطات أو جهات أخرى يمتد نشاطها إلى هذا المجال مثل المركز القومي للدراسات التربوية وبعض لجان المجلس الأعلى للثقافة.

وخط السير الذي ندعو إلى إقراره هنا كأحد الخطوط الرئيسية المنظِّمة للعملية التربوية التعليمية هو غرس الوعي بالمسيرة الحضارية في النشء، والإيمان بالقيمة الأساسية لهذه المسيرة في تحقيق إنسانية الإنسان. والمسألة هنا لا تحتاج إلى خطب رنانة، ولكنها تحتاج إلى جهود جادة يقوم بها ذوو العلم والخبرة، تبدأ بمناقشة واعية لفلسفة التعليم كما نريدها، وتمتد لتضع تصورا مفصَّلا لإفصاحات هذه الفلسفة في مجالات المعرفة ومجالات القيم المختلفة، لتنتهي في آخر المطاف إلى رسم الهياكل الأساسية لبرامج التعليم كما ينبغي لها أن تقدَّم في المستويات المختلفة للتنشئة.

في هذه المسيرة نطلب إلى أصحاب هذه الجهود أن يرتفعوا بقضية التعليم بكل مضامينها المعرفية والتقنية والقيمية إلى أعلى مستوى ممكن

من الوعـي بهذه المضامين ليتسنى لهم وللمواطنين ممن يشـغلهم الهم العام أن يـروا بكل وضوح الـدلالات الحضارية لهذه الفلسفـة وما يفيض عنها من تصـورات وما يقوم علـى تحقيقها من برامج. وربما كان من الخير ألا نشـغل أنفسنا الآن بالإجابة عن أسئلة «كيف» و«متى»، بل نجعل من هذه الفلسفة وما تمليـه من تصورات روحا تبعث في العملية التعليمية حياة جديدة؛ لأن المهم أولا أن تتضح الرؤية وسيكون لها فيما بعد من قوة الإقناع ما ييسر التقدم بعد ذلك بخطى ثابتة نحو التطبيق والتنفيذ.

أمـا عـن موضـوع الإطـار الـلازم لتعديـل سـلوكياتنا الداعمـة لأعراض التوهـان الحضـاري، فالمسئوليات هنا ملقاة أساسـا على عاتـق رجال الثقافة والإعلام، وسـلطات المحليات، وجوهر الرسـالة المقصودة هنا هو نشـر ما يمكن أن نسميه بالثقافة الحضارية على أوسـع نطاق ممكن بين شـرائح الأمة علـى اختلاف الأعمـار والانتمـاءات. ولا يمكن الدخول فـي حديثنا الراهن في وصف تفصيلي دقيق لهذا المشـروع. ومع ذلك يمكن الإشـارة إلى بعض الأبعـاد الرئيسيـة لمفهـوم الحضـارة التي لابد للمشـروع مـن أن يدخلها في اعتباره. فهناك سـتة أبعاد لا يجوز تجاهل أي منها تحت أي دعوى، ثلاثة من زاويـة المضمـون (مضمون الكيان الحضاري الذي نقدمـه) هي: «المحلية - العالميـة»، و«الزمـن أو الماضي - الحاضر» و«المجسمـات - المعنويات»، وثلاثة من زاوية الشكل، هي: «التراكم» و«التعاون» و«الإبداع».

حـول هـذه المحـاور أو الأعمـدة الستـة ينبغي أن يقـام مشـروع التثقيف الحضـاري مدعومـا بهـا، وكاشـفا عن كل مـا تنطـوي عليه من قيم أساسـية، تولـدت عنها علـى مر التاريخ جميع مفـردات القيم التي تخلقـت في رحابها إنسانية الإنسان.

أرجو أن أكون قد حققتُ قدرا معقولا من التوفيق في تقديم جوهر التصور الـذي يملك عليَّ عقلي في هذا الشـأن، وأنا مـن بعد واثق من أن رفاق الدفاع عـن الالتزام الحضـاري والتثقيف الحضاري، أينما كانـت مواقعهم، قادرون علـى أن يجعلـوا من هـذا التصور واقعا لا حـدود لما يفيض عنـه من ثراء في الفكر والعمل والوجدان.

خاتمة:

هكذا ينبغي للعلاج المتكامل من اضطراب التوهان الحضاري ومضاعفاته أن يتوافر له ثلاثة أبعاد رئيسية هي سـد المنافذ أمام مزيد من إهدار المنجزات الحضاريـة، والتنشـئة علـى طريـق الالتـزام الحضّـاري ومشـروع للتثقيـف الحضـاري الشـامل. وقد اكتفينا فيما قدمناه بعـرض مجموعة من التصورات الرئيسـية لمـا هو جوهـري في كل من الأبعـاد الثلاثة، ولنا فـي ذلك حجتان: الأولـى هي أن الأولوية في هـذا المستوى من التفكير في علاج المشـكلات المعقدة يجب أن تُعطى لتوضيح التصور الأساسـي، والثانية أن هذا المستوى من الإجمال في عرض المقترحات من شـأنه أن يتيح أفضل الفرص لاستثارة التفكير الإبداعي في الانتقال من الإجمال إلى التفصيل.

الباب السابع

البيئة الاجتماعية الثقافية

الفصل الأول: الإعلام في بيئتنا الثقافية.

الفصل الثاني: نحن والبيئة الاجتماعية.

الفصل الأول(*)

الإعلام في بيئتنا الثقافية

فـي مارس سـنة 1994، نشـرت في مجلـة «الهلال» مقالا بعنـوان: «مصر والمستقبل»، ذكرت فيه أن موضوع البيئة يعتبر واحدا من الركائز المهمة للبنية الأساسـية للمجتمع، وأن هذا يفسر القدر الملحوظ مـن الاهتمام الذي يلقاه الموضوع لدى عـدد من علمائنا وكتّابنا وإعلاميينا بوجه عام، وأردفت قائلا: «أشـهد أن أصواتا كثيرة بُحت، وأقلامـا عديدة جف مدادها من كثرة ما كَتَبت ومازالـت تكتب عن تلويث مجرى النيل، وتبوير الأراضي الزراعية، وتسميم أجـواء المناطق السكنيـة بدخان المصانـع وعوادم السيـارات، وموضوعات تتعلق بالصرف الصحي وتلويث مياه الشـواطئ... إلخ»؛ ومن ثَمَّ فلن نضيف كثيرا بمزيد من تفصيل الحديث تحت هذه العناوين وما يتعلق بها.

والآن[1]، وبعد انقضاء أعوام على نشـر هذا المقال أعود فأشـهد أن معظم هذه المشكلات لا تزال تستحوذ على اهتمام عدد من علمائنا وكتّابنا وإعلاميينا لأن معظـم ما كانوا يطالبون بإنجازه لـم يتحقق، ولست أريد أن أدخل هنا في جـدال حول أمور تفصيلية، مثل صدور قانـون البيئة (القانون 4 لسنة 1994)، أو إنشـاء جهـاز لشـئون البيئة، أو إنشـاء وزارة للبيئة، أو فصـل الرصاص عن

(*) نوفمبر 1998.

(1) حتى الآن، وأنا أُعِدُّ هذا الكتاب للنشر، في أبريل سنة 2013.

بنزين السيارات... إلخ؛ فنحن قوم لاتنقصنا القوانين، ولا الأجهزة المعنية بشئون كذا وكذا، ولا الوزارات التي تحمل لافتات بكيت وكيت، ولكن تنقصنا الإرادة السياسية الواعية الأمينة، والقدرة على الفعل؛ ومن ثمَّ نفتقد الفعل الرشيد المرتجى، وربما استطاع القارئ أن يذكر في هذا الصدد (والشيء بالشيء يذكر) القانون 122 لسنة 1989 الخاص بالمخدرات، وعديد من القرارات الجمهورية المكملة له، وقد مر على صدور هذا القانون ما يقرب من عشر سنوات، ومع ذلك فلا شيء من وعوده الإيجابية تحقق (مثل: المستشفيات الخاصة بعلاج المدمنين، والسجون الخاصة بهم، ودور الرعاية... إلخ).

وأما خطوة فصل الرصاص من بنزين السيارات، فمع التسليم بقيمتها الإيجابية، فهي خطوة محدودة على طريق لا يزال يستوجب التقدم عشرات الخطوات التالية حتى يؤتي ثماره بصورة متكاملة. وفي هذا الموضوع أترك المجال لمن هو أقدر مني على الكتابة في تقنياته، وأحيل مَن يهمهم الأمر إلى مقال منشور حول هذا الموضوع في مجلة «العلم» التي تصدرها الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم، (بالعدد الصادر في 11 سبتمبر 1998)، وهو مقال يتحدث عن ضرورة المتابعة الطبية الدورية بأنواع من فحوص الدم تجري على عينات من صغار الأطفال مسحوبة من الأحياء المختلفة في عدد من المدن، كما يتحدث عن أمور أخرى كثيرة تتعلق بالموضوع نفسه.

الأبعاد المختلفة لمفهوم البيئة

يستخدم مفهوم البيئة للإشارة إلى نسيج العوامل التي تحيط بالإنسان وتؤثر فيه عضويا ونفسيا واجتماعيا؛ ومن ثمَّ فقد حرص أهل الاختصاص على التنبيه إلى ضرورة التمييز بين أبعاد ثلاثة (على أقل تقدير)، تنطوي تحت

هـذا المفهوم هي: البعـد المادي (أو الكيميائي/ الفيزيقـي)، والبعد النفسي، والبعـد الاجتماعـي/ الثقافـي، مـع الالتفـات فـي الوقـت نفسه إلـى تداخل هـذه الجوانـب وامتزاجها معا (فـي الواقع الحي). ورغم إمكـان التمييز بينها تصوريـا. ورغم تعدد الأبعاد وتشـابكها على هذا النحـو فالملاحظ أن معظم ما تنشره الصحافة لدينا عن البيئة إنما يتناولها في جانبها المادي (الكيميائي/ الفيزيقي)، سـواء أكان المتحـدث معنيا ببيان مكوناتهـا المؤذية أم كان مهتما باقتـراح أنواع مـن التحسينات بعينهـا لتقليل الأضرار والمشـاق الناجمة عن بيئة ملوثة، ولا بأس من ذلك مادامت مساوئ الجانب المادي قد وصلت في كيفها وكمها إلى درجة أن أصبحت تهدد سـلامتنا على المستوى البيولوچي؛ بحيـث أصبح الموقف يقتـرب بنا خطوات نحو تهديد مبـدأ الحياة نفسه بدءا من حياة النبات والحيوان إلى حياة المواطنين أنفسهم.

ولكن يظل يلاحقنا رغم ذلك سؤال لا سبيل إلى إغفاله عن بقية الأبعاد التي تواجهنـا بها البيئة أو تحتوينا، أعني المؤثرات النفسية والاجتماعية/ الثقافية، هـل نتجاهلها الآن بحجة أنها أقـل قيمة من الجوانـب الكيميائية والفيزيقية؟ أم نوهـم أنفسنـا ونغالـط الغير؟، أم يا تـرى نغفل هذا الجزء من سـياق حياتنا بحجة أنه لا ينتظم بسهولة داخل قوالب الفكر التي اعتدناها أثناء الحديث عن كيمياء التلوث في ماء النيل وفيزيقا الضوضاء في شوارع القاهرة؟

أعتقد أن أيا من الخيارات الثلاثة لا يمكن أن نرتضيه مهما تكن القدرة على الإيهام أو المغالطة في سـبيل التبرير، فإذا كـان كثيرون ممن عالجوا موضوع أضـرار البيئـة قـد أدوا واجبهـم باقتدار فـي معالجتهـم جوانبهـا الكيميائية/ الفيزيقية، فذلك أدعى أن يتقدم مَن يستطيع التنبيه باقتدار مماثل (أو ما يقرب

من ذلك) إلى بيان ما تنطوي عليه البيئة من جوانب نفسية واجتماعية لها أضرار لا سبيل إلى التهوين من آثارها المدمرة والمخربة لنفوس المواطنين وعلاقاتهم التي تنتظم مظاهر حياتهم العامة والخاصة.

الإعلام في بيئتنا الثقافية

تعتبر المادة الإعلامية جزءا مهما من المكونات التي تواجهنا بها بيئتنا الاجتماعية/ الثقافية. وهي من زاوية النظر هذه يمكن أن تؤثر تأثيرا ملحوظا (قد يكون مفيدا أو يكون مؤذيا) في سلوكنا أو في خبراتنا وقيمنا. وتتسع المادة الإعلامية لتشمل عناصر بالغة التعدد والتنوع، بدءا من أخبار الأحداث المحلية والعالمية إلى محاولات توجيه المواطن إلى المعاني والمرامي المستخلصة من هذه الأخبار، إلى الأحاديث العامة والخاصة، إلى أنواع من التثقيف والتسلية لا حصر لها... إلخ.

وبعبارة موجزة فإن المادة الإعلامية بتضخمها وتنوعها في العصر الحديث تحاول أن تحتوينا من جميع جوانبنا الفكرية والوجدانية والنزوعية. وأمام هذه الحقيقة يحسن بالمواطن أن يتوقف قليلا ليفكر ويحاول الوصول إلى إجابة شافية عن سؤال مهم: ما الذي تفعله فينا هذه المادة الإعلامية؟ وهو سؤال تفرضه اعتبارات متعددة على كل مواطن يحترم وعيه الذي هو جوهر إنسانيته، وتبدأ هذه الاعتبارات بإرضاء حب الاستطلاع المفطور فينا، وينتهي بتوظيف عقولنا لتأمين حاضرنا وحماية مستقبلنا، وتمر فيما بين نقطتي البدء والانتهاء بضرورات التدرب المتصل أبدا على اليقظة والوقاية من بذور الأذى قبل أن يستفحل أمرها ويستعصي العلاج.

أمام هذه الاعتبارات رأيت أن أكرس الفقرات الباقية من هذا الفصل للإجابة عن هذا السؤال المهم حول ما تفعله المادة الإعلامية فينا. ولما كان

الموضوع من الضخامة والتنوع بمكان فقد رأيت أن أقتصر في تناولي على جزء محدود من المادة المطروحة، وهو الجزء الخاص بالإعلام التليڤزيوني، وفي داخل هذه الدائرة المحدودة سوف أركز الحديث على بند واحد محدود وهو بند المسلسلات الأجنبية[1]، وأنا أهدف من هذا التناول إلى تنبيه مَن يهمهم الأمر إلى أن معظم هذه المادة بما تقدمه من أحداث وشخوص تنتظمها مواقف معينة، إنما تنفث في نفوس المشاهدين (وخاصة الأطفال والمراهقين) أضرارا بالغة؛ من حيث إنها تقدم لهم مادة مشبعة بجرعة مكثفة من الجنس والعنف. ولما كانت هذه الأضرار سلوكية وقيمية أساسا فالضحية في نهاية الأمر هو المجتمع، أبناؤنا وبناتنا وقيمنا؛ إذ تقع على هؤلاء إفصاحات هذه الأضرار.

يثير كلامي هذا عددا من الأسئلة، أطرحها هنا وأشفعها بالإجابات العلمية التي يرجِّحها أهل الاختصاص، ونبدأ بأشد الأسئلة بداهة:

هل يوجد فعلا ما يشهد على أسس من البحث العلمي بأن عرض أفلام في التليڤزيون تصور العنف والجنس يزيد من احتمالات دفع المشاهد إلى القيام بأعمال العنف، وإلى الرغبة في ممارسة الجنس؟ الإجابة: نعم، يوجد ما يشهد بذلك على أسس من البحث العلمي. وإلى القارئ بعض المعلومات المفصَّلة؛ فقد أثيرت هذه المشكلة منذ الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي بوجه خاص في مناقشات عامة.في عدد من الدول الغربية كان من بينها انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وحفزت تلك المناقشات عددا من الباحثين النفسيين والاجتماعيين في تلك الدول للبدء في القيام ببحوث علمية منضبطة للوصول إلى رأي حاسم في الموضوع؛ وقد استخدمت لهذا

(1) وقد تبعها في العقد الأخير عدد من أفلام الروايات والمسلسلات العربية.

الغـرض طرائـق بحثيـة مختلفة، فكانت منها دراسـات أجريـت على حالات فرديـة بعينها صنف الكثير منه تحت بطاقة البحـوث الإكلينيكية، وكانت منها بحـوث أخـرى ميدانية أجريت علـى مجموعة كبيرة من الأفـراد ذوي أعمال وانتماءات اجتماعية واقتصادية مختلفة، وكانت منها كذلك دراسـات ميدانية تجريبيـة؛ حيث يصمم الباحث في الواقـع العملي مواقف أقرب ما تكون إلى مواقف الحياة اليومية المعتادة، وفي الوقت نفسه يخضع جوانبها أو متغيراتها المتعـددة لقـدر كبير مـن الضبط المنهجي يسمـح بالتحليل والقيـاس الدقيق لمـا يسفر عنه التفاعـل بين هذه المتغيرات من بيانـات تتيح للدارس الخروج بإجابات واضحة عن أسئلته المثارة.

وأخيـرا كانت بينها دراسـات تجريبية معملية بكل ما تعنيـه تجارب العلم المعملية من دقة في التصميم والقياس والتحليل. وقد جمع المرحوم الأستاذ هانز أيزنك أستاذ علم النفس بجامعة لندن سابقا هذه النتائج في كتاب أصدره سـنة 1978 بعنـوان: «الجنس والعنف في وسـائل الإعلام»، أكـد فيه الإجابة بنعـم التـي ذكرناها، ورغـم هذا فقد اسـتمر الجدال في هذا الصـدد محتدما؛ لأن النتيجـة بهـذه الصـورة لـم تكن لترضـي الكثيريـن وعلى رأسـهم معظم المستثمريـن في صناعة الأفـلام، وعددا من الإعلاميين؛ ومن ثمَّ فقد اسـتمر العلماء في بحوثهم طلبا للمزيد من الدقة ووضوح البرهان. ومن التقارير التي نشـرت تقرير نشره ثلاثة من علماء النفس الأمريكيين على رأسهم وندي وود من جامعة تكساس، وتم النشر في مايو سنة 1991 في واحدة من أرفع دوريات التخصص مقاما، هي «النشرة السيكولوچية» التي تصدرها جمعية علم النفس الأمريكيـة (منذ أكثر من مائة عام). ويقتصر هذا التقرير على موضوع العنف. ويعتبر هذا التقرير ذا أهمية خاصة لأنه لايقتصر على تقديم دراسـة واحدة في

الموضوع، ولكنه يجمع ويحلل نتائج ثمانية وعشرين بحثا (ما بين إكلينيكية وميدانية وتجريبية) تم إجراؤها على مجموعات من الصبية والمراهقين.

وقد أورد أن نتائج البحوث المذكورة جاءت متفاوتة فيما بينها من حيث وضوح النتائج، غير أنها تؤكد في مجموعها ذات الإجابة السابقة وهي نعم. إن مشاهدة العنف في الأفلام تنشّط الدوافع إلى ممارسة العنف عند المشاهدين. وجدير بالذكر أن التقرير يضيف إلى هذه النتيجة العامة أن أقوى النتائج إذا نظرنا في البحوث كلا على حدة ظهرت في فئتي البحوث التي أجريت على عينات عشوائية من جمهور الصغار، والبحوث التجريبية المعملية.

من عالم البحوث إلى واقع الحياة

هناك ما يشبه الإجماع إذن بين العلماء المختصين بدراسة الموضوع على أن التعرض لمشاهدة العنف والجنس في الأفلام يستثير دوافع الجنس والعنف عند المشاهدين. ومع ذلك فيجب علينا ونحن نستوعب الدرس من هذه البحوث أن نضع في الحسبان أنها توصلت إلى هذه النتيجة من خلال إجراءات بحثية لم يزد فيها تعرض المشاهد على مشاهدة لعرض فيلم واحد في معظم الأحوال، أو لعرضين أو ثلاثة على أقصى تقدير في أقل الأحوال. ويعني هذا أن مدة العرض التجريبي الواقع على المشاهدين في الدراسة لم تكن تتجاوز المدى بين ستين وتسعين دقيقة، ورغم ذلك فقد بدا تأثير العروض واضحا في سلوكيات المشاهدين بحيث أمكن رصده. فإذا كان الأمر كذلك نتيجة للتعرض لمدة ستين أو تسعين دقيقة، فماذا يكون الوزن الحقيقي للتأثير الذي ينفذ في نفوس المشاهدين على أرض الواقع، أعني المشاهدين من مواطنينا الذين يتعرضون لمثل هذه المشاهدة لبضع ساعات يوميا لشهور وسنوات متصلة هي عمر معايشتهم للتليفزيون وعروضه؟ ثم إنه يجب علينا أن نضيف إلى حساباتنا ما نلاحظه جميعا من أن صناعة الأفلام

من هذا النوع تزداد مع الأيام إتقانا فيما يتعلق بتكثيف جرعة العنف والجنس. والجدير بالذكر أيضا حتى تكتمل معرفتنا بنتائج البحوث المنشورة في هذا المجال أن ندخل في حسابنا معلومتين إضافيتين: أولاهما ما تبين من أن تنشيط النزوع إلى ممارسة العنف عند المشاهدين ليس وقفا على مشاهدته وهو يمارس بوساطة البطل الشرير فقط، ولكنه يمتد كذلك ليشمل مشاهدته وهو يمارس بوساطة البطل الخيِّر أيضا (رجل الشرطة مثلا). والمعلومة الثانية ما تبين كذلك من أن دافع العنف ينشط أيضا تحت تأثير التعرض لمشاهد العنف كما تقدمها أفلام الكارتون (القط الشرير والفأر الشاطر)، أعتقد أن هذا القدر من المعلومات المفصَّلة فيه الكفاية في هذا المقام للإجابة عن السؤال الأول حول ما إذا كانت هناك مادة علمية تشهد بأن مشاهدة العنف والجنس تزيد من احتمالات نزوع المشاهد إلى ممارسة العنف والجنس، وقد اضطررت إلى توزيع الإجابة بين فقرتين من فقرات الحديث حتى يتاح لي وللقارئ الربط المقنع بين مجال البحث وعالم الواقع.

والسؤال الثاني المطروح هنا والذي لا يزال يساعد على الربط بين البحوث وواقع حياتنا هو: لماذا اخترت صراحة أن أركز حديثي حول المسلسلات الأجنبية، وماذا عن أفلامنا ومسلسلاتنا العربية من زاوية النظر نفسها؟، والإجابة عن هذا السؤال تتلخص في أن معظم المسلسلات العربية التي يقدمها التليفزيون لدينا تعاني من ركاكة في الصنعة، وهذا يجعلها أقل إقناعا وجاذبية؛ مما يضعف تأثيرها بدرجة ملحوظة. ومع ذلك فالأمر الواضح أنها تتلمذت على التوجه نفسه الذي يسيطر على الأفلام والمسلسلات الأجنبية، وقد وصلت أخيرا إلى ما يقرب من مستوى الاستثارة الذي تحققه المسلسلات والروايات الأجنبية.

ثم سؤال ثالث: ولماذا التليفزيون على وجه الخصوص؟ بعبارة أخرى، لنفرض أن الفيلم نفسه يعرض في دور السينما، أفلا يكون له ذات التأثير فيما يتعلق بالعنف والجنس؟ والإجابة: بلى، يكون له فعلا ذات التأثير. وقد شملت الدراسات السابق ذكرها العروض السينمائية، ولذلك لم يقتصر منطوق نتائجهم على التليفزيون بل امتد بالتعميم ليشمل السينما كذلك؛ لأن المهم هو مضمون الفيلم لا مكان عرضه. ومع ذلك فقد اهتممت بالتركيز في حديثي الراهن على التليفزيون لأسباب متعددة؛ منها: أن عدد المواطنين الذين يشهدون عروض التليفزيون أكبر بكثير من عدد مشاهدي العروض السينمائية لدينا، ومتوسط عدد الساعات التي يتعرض فيها المواطن العادي لمشاهدة التليفزيون في الأسبوع يفوق نظيره بالنسبة لمشاهدة السينما، كما أن طبيعة موقف المشاهدة التليفزيونية تجعل المشاهد أكثر سلبية (أي تقبلا للتأثير الفيلمي) منه في موقف المشاهدة السينمائية، كما أن مجرد كون المشاهدة التليفزيونية متاحة لطالبها وقتما يريد (لأنه يملك الجهاز) وهو ما لا يتوفر بالنسبة لمشاهدة السينما، سمح بظهور درجة من الاعتياد عند المشاهد أقرب ما تكون إلى ظاهرة الإدمان... إلخ.

لهذه الأسباب وغيرها مجتمعة رأيت أن أركز اهتمامي على المشاهدة التليفزيونية، علما بأن تأثير المادة المشبَّعة بالعنف والجنس أو بهما معا يظل هو هو (من حيث الكيف)، سواء كان العرض تليفزيونيا أو سينمائيا. وأضيف هنا كذلك العروض المسرحية، وقد شملتها كذلك مجموعات البحوث التي أشرت إليها من قبل.

ما العمل؟

ثلاث خطوات على الطريق إلى تدبير العمل المطلوب:

الأولى: هي استيعاب الحقائق التي ورد ذكرها في الفقرات السابقة من هذا الحديث، بمعنى الاقتناع الذي يولد في النفس شعورا بالمسئولية إزاء مشكلة اجتماعية خطيرة، ويولد كذلك حفزا للبحث عن حل كفء للتغلب عليها.

والخطوة الثانية: هي البدء مباشرة في إنشاء آلية من خبراء أكفاء لترشيد البث التليفزيوني خاصة في البرامج التي تمس جوانب المشكلة المطروحة مساسا مباشرا أو غير مباشر.

والخطوة الثالثة: تتلخص في وضع الضمانات الكافية لحماية العمل في هذه الآلية المطلوبة من أنواع التدخلات التي نعرفها جميعا، والتي لا تؤدي إلا إلى الإفساد الذي يعقبه الشَّلل. وجدير بالذكر هنا أن القدر من النجاح الذي أصبناه في حماية آليات السلطة القضائية من التدخلات المخربة يشهد بقدرتنا (إذا أردنا) على أن نحقق مثله في غيرها.

أما بعد:

فخلاصة المعلومة الرئيسية التي قدمناها في هذا الفصل هي أن مشاهدة الأفلام المشبعة بالعنف والجنس تُنشِّط الدوافع عند المشاهدين إلى ممارستها في الواقع، وأن العرض التليفزيوني لهذه الأفلام ينشر هذا التنشيط على أوسع نطاق بين المواطنين. والمعنى الضمني وراء هذا الكلام أن نسبة معينة من الجريمة والانحراف في المجتمع (مثل: خطف الأنثى، والاغتصاب، وأعمال البلطجة، وبعض سلوكيات الإرهاب) تتغذى على هذا العامل؛ ومن ثَمَّ فإن وضعه تحت السيطرة يجب أن يكون واحدا من السبل إلى الوقاية من الجريمة.

الفصل الثاني(*)

نحن والبيئة الاجتماعية

يشير مفهوم البيئة أساسا إلى سياق العوامل المحيطة بالكائن الحي، والتي تؤثر في بقائه وفيما يطرأ عليه من تغيرات في اتجاه النمو أو التدهور. وعندما نتحدث عن هذا السياق بالنسبة للإنسان بوجه خاص فلابد من التفرقة في الذهن بين وجهين رئيسيين لهذه البيئة، هما الوجه الطبيعي (أو الفيزيقي/ الكيميائي) والوجه الاجتماعي. ومع أن الوجه الطبيعي بالغ الأهمية بالنسبة للإنسان، وخاصة في أمور الصحة والأمراض البدنية، وهو ما يستثير معظم الكتابات والتعليقات الإعلامية لدينا، فإن الوجه الاجتماعي (للبيئة) لا يقل عن ذلك أهمية؛ ومن ثمّ لا يجوز إغفاله في الدعوة إلى العناية بالبيئة. ولا يجوز التهوين من وزنه في هذا الصدد؛ لأن هذا التوجه (بالإغفال أو التهوين) من شأنه أن يعود علينا بعواقب وخيمة، لا تقل في وخامتها عما يترتب على إهمال شئون البيئة الطبيعية، وإن اختلفت في نوعيتها.

وجدير بالذكر هنا أن اهتمامنا بالوجه الطبيعي للبيئة جاء متأخرا عدة عقود، وجدير بالذكر أيضا أننا اعتدنا نمط البدء المتأخر في مجالات أخرى كثيرة من مجالات الإصلاح، فهلا بدأنا مراجعة هذا النمط والخروج من أسره، ونحن بصدد مطلب العناية بأمر البيئة الاجتماعية الآخذة في التردي بسرعة متنامية، حتى لقد أصبحت أحاديث المواطنين في جدهم وفي هزلهم لا تخرج

معظمها عن الشكوى من منغصات لا حصر لها تطفح بها هذه البيئة؟!

ولما كان هذا الموضوع بالغ التعقيد، كما أنه زاخر بعناصر تكاد لا تقع تحت حصر، فقد رأيت أن أقدم في الحديث الراهن إطارا يساعدنا في تنظيم رؤيتنا؛ ومن ثمَّ يعيننا على الإلمام بأطراف الموضوع من ناحية، وبجزئياته ودلالاتها من ناحية أخرى.

الأبعاد الرئيسية للبيئة الاجتماعية

يمكن النظر إلى البيئة الاجتماعية من زوايا متعددة، من هذا القبيل مثلا زاوية النظر التي تغلِّب أمور الصحة والاضطرابات النفسية، وفي هذه الحال يكون السؤال الرئيسي الذي يشغل الدارس هو: إلى أي مدى تبدو هذه البيئة بظروفها الراهنة ملائمة أو مواتية لمقتضيات الصحة النفسية بالنسبة للمقيمين في رحابها؟، ومن هذا القبيل أيضا زاوية النظر التي تهتم بالجوانب التاريخية، وفي هذه الحالة يتساءل الباحث أساسا عن التغيرات أو التطورات التاريخية الكبرى التي مرت بها هذه البيئة على امتداد القرن العشرين، أو على أي امتداد زمني يمليه موضوع البحث أو البحوث التي تشغله. وهناك أيضا زاوية النظر التي تهتم بالجوانب الاقتصادية وما فرضته وما تفرضه على هذه البيئة من تشكيل.

وهناك زوايا أخرى كثيرة غير هذه وتلك، ويتوقف أمر الاختيار بين هذه الزوايا في نهاية المطاف على وجهة الاهتمام التي يتابعها الكاتب أو الدارس أو المصلح أو المخطِّط الذي يعنيه الأمر، وما يعنيني في هذا الحديث هو زاوية النظر التي تُعنى بأمور الصحة والمرض النفسي، وهو ما يملي طبيعة الإطار الذي أرجو أن أقدمه للقارئ في هذه الجولة، متمثلًا في أبعاده الرئيسية التي من شأنها أن تعيننا على الخروج برؤية لجزئيات الموضوع واضحة

المعالم والدلالات.

النقطة المركزية في هذا الإطار تتمثل فيما نسميه وقع البيئة الاجتماعية على الفرد. والمقصود بالوقع هنا الإشارة إلى التأثير في جملته؛ من حيث: ثقله، وطبيعة مفرداته، والقالب الذي تنتظم فيه هذه المفردات. مركز الإطار الذي نحن بصدده إذن هو وقع البيئة على الفرد. من هذا المنطلق نجد أن الأبعاد الكبرى للإطار الذي يلزمنا لفهم أمور البيئة الاجتماعية، وتقدير أوزانها، والتمهيد بذلك لحسن معالجتها، هي الأبعاد المتصلة بشكل مباشر أو غير مباشر بأمور الصحة النفسية سلبا أو إيجابا.

في هذا الصدد نجد أنفسنا بصدد أبعاد ثلاثة رئيسية، هي:

بُعد الأمان أو الاطمئنان في مقابل التهديد، ويُقصد به الجانب من البيئة الذي نرى فيه تأثيراتها متفاوتة في شدة وقعها ومعناها على الفرد، وقد تدرج هذا التفاوت والتنوع على طول المسافة بين قطبين أحدهما يثير مشاعر الأمان والاطمئنان، والآخر يثير مشاعر التهدد والتوجس أو توقع الأذى في كل لحظة.

والبعد الثاني هو **بُعد الإشباع والإرضاء في مقابل الإحباط والتثبيط**، وهو البعد الذي نرى من خلاله تأثيرات هذه البيئة على الفرد، وقد شغلت في تنوعها مواضع مختلفة على امتداد ما يشبه أن يكون تدريجا متصلا بين أعلى درجات الإرضاء والإشباع من ناحية، وأسوأ درجات الإحباط والتثبيط من ناحية أخرى.

والبعد الثالث هو **بُعد الإعلاء في مقابل الحط والتهبيط**، وهو ينتظم مختلف التأثيرات التي تتراوح بالفرد بين الارتقاء سلوكا وشعورا من ناحية، والهبوط والتدني سلوكا وشعورا من ناحية أخرى.

هذه هـي الأبعاد الثلاثـة الرئيسية التي أكرس هذا الفصـل للحديث عنها، وجديـر بالذكـر أنها أبعاد ذات طبيعـة خاصة، ونحن نحدد هـذه الطبيعة بأنها «علائقية»؛ أي أنها أبعاد تقدم لنا البيئة الاجتماعية من حيث علاقاتها الرئيسية بالفـرد، وهـو ما تمليه مسألة النقطة المركزية للإطـار. وجدير بالذكر أيضا أنه يمكـن الحديث عن أبعاد أخرى لهذه البيئة لهـا معناها كذلك بالنسبة للصحة والمـرض، ولكننا نقتصر علـى تقديم هذه الأبعاد الثلاثـة لأنها فيما نرى أهم الأبعـاد وأرسـخها فـي هذا المجـال. وفيمايلي مـن الفقرات نلقـي مزيدا من الضوء على حقيقة هذه الأبعاد.

الأمان والاطمئنان في مقابل التهديد

يمكـن التمييـز بين ثلاثة مصـادر رئيسية فـي بيئتنا الاجتماعيـة تنهال منها التأثيـرات التي تتوزع على هذا البعد، وتقع معظم هذه المصادر خارج بيوتنا، في الطريق العام، أو عند اتصالنا ببعض المؤسسات العامة، والحادث أن معظم مـا نتلقـاه هو التأثيـر المهدِّد لكياننا. ويمكـن التمييز بين نوعيـن من المصادر في هذا الصدد، مصادر التهديد المباشـر ومصادر للتهديد غير المباشـر. ومن أوضح وأهم مصادر التهديد المباشر الآن فوضى المرور في شوارع عاصمتنا وسـائر المدن الكبرى – فهي تثير طوال الوقت عند الراجلين والراكبين توقعا حادا بوقوع الأذى العنيف قريبا، إن لم يكن في التو واللحظة.

ويكفي في هذا الصدد أن نلاحظ الممارسـات الشبابية في قيادة السيارات والدراجات البخارية، فإذا أضفنا إلى ذلك ما نعلمه من أن نسبة لا يستهان بها مـن بينهم يكونون أثناء هذه القيـادات تحت تأثير المخدرات أو الكحوليات، وإذا أضفنا كذلك أن معظمهم يكتمل اسـتمتاعهم بهذه القيادة وهم يستمعون إلى الموسـيقى الصاخبـة، وإذا أضفنا أيضا أن هذا النمط مـن قيادة السيارات

ليس قاصرا على الشباب الذكور، بل أصبح شائعا كذلك بين الشباب الإناث. بل وقد أخذ في الآونة الأخيرة يشيع بين مَن تعدوا مرحلة الشباب الباكر من الجنسين؛ تحققنا وتأكدنا من أن مشاعر التهديد صادقة وليست مجرد أوهام في نفوس أصحابها وهم الكثرة من المواطنين. ولا تقتصر فوضى المرور لدينا على استثارة مشاعر التهديد هذه، ولكنها تستثير بالإضافة إليها مشاعر القلق عند أعداد كبيرة من أن الموقف سوف يستتبع غالبا تعطيلا لهم عن قضاء مصالحهم على اختلاف أنواعها وإلحاح كل نوع منها.

فإذا تركنا موضوع فوضى المرور وما يترتب عليها، فالموضوع الذي يليه ويفرض نفسه علينا مباشرة هو ازدحام المواصلات العامة وما يترتب على هذا الازدحام من عدوان مزعج وقبيح على الكرامة البدنية للمواطنين المضطرين إلى ركوب هذه المواصلات العامة، وهم الأغلبية، ومن هنا أصبحت هذه المواصلات العامة بحالتها هذه من الازدحام القبيح مصدر عدوان على المواطن العادي وتهديدا مباشرا بمزيد من العدوان. وإذا تركنا موضوع ازدحام المواصلات العامة هذا إلى غيره التقينا مباشرة بموضوع زيادة التنبيهات السمعية والبصرية أضعافا مضاعفة عما تسمح به مقتضيات الصحة النفسية، وقد تضاف إليها تنبيهات شمية كريهة ومؤذية (مما يصدر عن بعض الورش والمصانع المنتشرة عشوائيا في أنحاء المدينة).

فإذا تركنا هذا الموضوع كذلك إلى غيره التقينا في التو بما هو أسوأ منه وهو الانخفاض الشديد للإضاءة في عدد لا يستهان به من الشوارع؛ وحيث ينتشر الظلام يسود الخوف ويخرج علينا بالفعل ما يبرر هذا الخوف. هكذا تقوم لدينا أربعة مصادر للتهديد المباشر بأنواع خطيرة من الأذى يواجهها المواطن بشعور التهيب الذي لا يكاد يفارقه، هذه المصادر هي فوضى

المرور، وازدحام المواصلات العامة، وطوفان المنبهات السمعية والبصرية المزعجة في الطريق العام، وضعف الإضاءة في كثير من الطرق حتى في قلب العاصمة[1].

وهناك مصادر أخرى للتهديد غير المباشر، من هذا القبيل أخبار حوادث البلطجة، وحوادث خطف الإناث والأطفال، وسقوط العمارات على ساكنيها، واستيراد وتخزين الأطعمة الفاسدة... إلخ. هذه الأنباء كلها تثير أول ما تثير في ذهن مَن يقرأ أو يعلم عنها أيا كان مصدر علمه، شعورا مقبضا بأنني ربما أصبحت واحدا من ضحاياها في المرة القادمة، أو ربما أصبح أبنائي أو بعض أعزائي من بين ضحاياها في المرة القادمة. من هنا كان تصنيفها على أنها من مصادر التهديد غير المباشر، ولا يعني ذلك بالضرورة أنها أقل أذى في وقعها على النفوس من مصادر التهديد المباشر. هكذا تتبلور أمامنا حقيقة هذا البعد من أبعاد بيئتنا الاجتماعية: التهديد في مقابل الأمان والاطمئنان.

الإشباع في مقابل الإحباط

الأصل في علاقة الإنسان بالبيئة أنها الملجأ الأول والأخير أمامه لإشباع حاجاته التي تضمن استمرار بقائه، ومن خلال هذه الصيغة نفسها نفهم الوظيفة الأساسية للشق الاجتماعي من هذه البيئة، فقد كان هذا الشعور ولا يزال وسيظل هو الشرط الرئيسي لبقاء الإنسان؛ لأن هذا الشق هو أخطر الأدوات التي استعان بها الإنسان لتطويع البيئة ولإعادة إنتاجها؛ بحيث تقترب شيئا فشيئا من أن تصبح من صنعه. فإذا كان هذا هو التوجه العام الذي

(1) وزاد عليها في الوقت الحاضر (سنة 2013) الانفلات الأمني الذي يتمثل في الغياب النسبي للشرطة والحضور المكثف للبلطجة، أضف إلى ذلك الانفلات الأخلاقي الذي يتمثل أساسًا في التحرش.

فطرت عليه علاقة البيئة باحتياجات الإنسان فلنا أن نتصور إلى أي عمق في نفس الإنسان المصري يصل الأذى الذي يترتب على كون بيئتنا؛ الاجتماعية تزداد جنوحا إلى أن تصبح محبطة أكثر منها مشبعة لاحتياجاتنا. ولا أظن أن هذا المعنى يحتاج إلى إطالة في الشرح أو إسهاب في التفصيل. ولذلك أكتفي هنا بإشارات موجزة إلى بعض المظاهر التي قلبت العلاقة بيننا وبين بيئتنا بحيث كادت هذه العلاقة أن تصبح في أساسياتها مجلبة للإحباط أكثر منها للإشباع، وللتثبيط أكثر منها للتشجيع. وفي هذا الصدد فإن أسبق الأمور إلى الظهور على صفحة الوجدان موضوع انهيار الخدمات بدءا بالكهرباء والمواصلات وانتهاء بخدمات الشرطة. أقول هذا الكلام وأنا وغيري نعلم أن معظم القيادات الحكومية لا يرحبون به، وربما أنكروه أحيانا.

وقريب من موضوع انهيار الخدمات في استثارة الشعور بالإحباط مصدر آخر، وهو ما نسميه تأدبا باسم «الكلام الكبير»، وهي كناية عن أن وعوده قلما تتحقق، ومما يؤسف له أن صحافتنا (حتى الصحافة الوقورة) لا تكاد تخلو يوما من هذا النوع من الكلام على لسان هذا المسئول أو ذاك، ولو قيض لي أن أقدم المشورة الأمينة لهؤلاء المسئولين في هذا الشأن لأوصيت مخلصا بالاقتصاد الشديد في الإدلاء بمثل هذا الكلام؛ لأن من أهم نتائجه على المدى البعيد مزيدًا من شحن المواطن بمشاعر الإحباط التي تنتهي بالبعض إلى إذكاء مشاعر الغضب المكتوم، وبالبعض الآخر إلى مشاعر التبلد واللامبالاة، والخاسر في نهاية الأمر هو المستقبل متمثلا في أبنائنا.

وأخيرا وليس آخرا فإن أسوأ ما ينتظم عليَّ بعد الإحباط الذي نحن بصدده أمران تغلب عليهما الملامح السياسية؛ هما تقلب السياسات بتغير

الرئاسات، وندرة المشاركة (وأكاد أقول انعدامها) في صنع القرارات، كبيرها وصغيرها[1]، ومن أسف أنه لا منظومات العمل لدينا ولا أساليب العمل داخل هذه المنظومات تحتوي على العناصر اللازمة لتصحيح هذا الوضع (الخاص بصنع القرار)؛ مما يجعل الأمل في التخلص من أضرارها بعيد المنال.

الإثراء في مقابل الإفقار

ونأتي الآن إلى البعد الثالث من أبعاد بيئتنا، وهو الجانب الذي يتعامل مباشرة مع قيمنا. والخطير في أمر القيم أنها هي المبادئ الأساسية لتنظيم سلوكياتنا، بإجازة ما يجوز والحيلولة دون ما لا يجوز (بأوسع معاني هذا التعبير)، وهي بذلك الأصل النفسي الاجتماعي لنشوء مفهوم القانون، ولكن قيام القانون ورسوخه كمؤسسة لم يكن ليستنفد مبررات استمرار عناية الإنسان حيثما كان بمنظومة القيم ككيان نفسي يحتكم إليه في أمور لا يطالها القانون وأمور لا شأن للقانون بها. وهذه وتلك أكبر في حجمها وأثقل في وزنها كثيرا من العالم الذي يحكمه القانون. لهذه الأمور ولكل ما يترتب عليها من نتائج لا آخر لها كان واجبا علينا أن نهتم أعظم الاهتمام بوجه البيئة الاجتماعية الذي يتعامل مباشرة مع هذه المنظومة في نفوسنا.

من زاوية النظر هذه نستطيع أن نتعرف ما في الكيانات والنشاطات التي ينتظمها هذا البعد. فهي كل ما يتعلق بمفهوم الثقافة بأوسع وأضيق معانيها، بموروثها ومستحدثها. ولا جدال في أن أوضح الكيانات وأبرز النشاطات في هذا الصدد إنما يتمثل في كل ما يجسد الفنون بأنواعها المختلفة حديثها وقديمها، كالمسارح وما يدور فيها، والمتاحف والمعارض وما يقدَّم في رحابها، وقاعات الموسيقى، ودور السينما، والإذاعة المسموعة والمرئية، وقاعات اللقاءات الثقافية وما تحفل به من أحاديث ومناقشات ينتهي

(1) يظل هذا القول صحيحا إلى حد كبير حتى الآن، بعد ثورة 25 يناير.

بها المطاف غالبا إلى إدخال أقدار من الدعم وأقدار محدودة من التعديل والتطوير على منظومة القيم التي تحكمنا. هذا هو الفلك الذي يحيط بالبعد الذي نحن بصدده. والسؤال المطروح هنا هو: ما الذي يغلب على ما يدور في هذا الفلك؟، ومفردات هذا السؤال هي: إلى أي مدى تآكل المسرح الجاد لحساب المسرح غير الجاد (أو بالأحرى غير المحترم)؟، وماذا عن دور السينما وما يعرض فيها؟، وماذا عن قنوات الإذاعة المرئية وقد تضخمت ككيانات ديناصورية؟.. وماذا يملأ جوف هذه الكيانات؟، ولماذا التدني الفني في معظم المسلسلات العربية؟، والسوقية في الإعلانات التجارية؟، والعنف والجنس في المسلسلات الأجنبية؟، واستبعاد معظم العروض الفيلمية الجادة (على ندرتها) بعيدا عن ساعات الذروة؟... لا أريد أن أسرف في الحديث بهذه الصورة؛ لأن ما أتحدث عنه معروض أمام عقولنا وأذواقنا تفصيلا، ومن الخير في مثل هذه الأحوال أن نعمل بالحكمة القائلة: «خير الكلام ما قل ودل»، ولكن ما يحيرني حقا هو التردد بين بديلين لوصف المشهد كما أراه، هل أصفه بأنه يتجه إلى مزيد من الإفقار والتصحر الثقافي؟، أم إلى مزيد من التهبيط والتلوث القيمي؟؛ كلا البديلين مر، وأمرُّ منهما معًا أن أضطر إلى الشهادة بأن طوفان التدني يزداد مع الأيام اندفاعًا واتساعا. هذا هو حال البعد الثالث الذي يتعامل مع قيمنا.

خلاصة القول إنني حاولت أن أقدم في هذا الفصل مفهوم البيئة الاجتماعية لكي يحتل المكانة اللائقة به عند مَن يعنيهم الأمر، إلى جانب ما يلقاه مفهوم البيئة الطبيعية (ولو على مستوى الكلام). وقد حرصت في هذا الشأن على أن أقدم المفهوم من خلال إطار يمكِّننا من شمول النظرة دون الضياع في خضم الجزئيات التفصيلية. ويبدو من هذا الإطار أن ظروف البيئة الاجتماعية لدينا تدفعها دفعا (رغم جهود القلة الواعية) إلى الاقتراب المتنامي من الأقطاب السلبية على أبعادها الثلاثة: أقطاب التهديد، والإحباط،

الباب الثامن

تنشيط المسيرة ودعمها:
رعاية الإبداع

الفصل الأول: حياتنا بين المحاكاة والإبداع.

الفصل الثاني: تعطيل الإبداع.

الفصل الثالث: الإبداع وقياداتنا الاجتماعية.

الفصل الأول

حياتنا بين المحاكاة والإبداع(*)

المحاكاة والإبداع كطريقين إلى حفظ البقاء هما التوجهان الرئيسيان اللذان تتردد الحياة بينهما. لا فرق في ذلك بين تجلياتها جميعا، البيولوچية والنفسية والاجتماعية. هذه واحدة من أهم مسلّمات الوجود الحي، الإبداع لشق طريق جديد، والمحاكاة لمواصلة السير فيه. فعلى المستوى البيولوچي نجد أسلوب المحاكاة متمثلا في البرمجة التي تنظمها عوامل الوراثة وتحملها نواة الخلية الحية لتحفظ للنوع استمراره عن طريق الاستنساخ، ونجد أسلوب الإبداع متمثلا في الطفرات التي تطرح فتوحات جديدة في الخصائص البيولوچية للكائن، وفي قدراته على التكيف أو التوافق من أجل البقاء. وعلى المستوى النفسي هناك المحاكاة (على غرار النموذج)، محاكاة الفرد لنفسه فيتكرر من خلال ذلك نمط معين من أنماط الفعل، ومحاكاة الفرد لأفعال الغير فتنتشر بذلك سلوكيات بعينها بين أعداد متزايدة من الأفراد. وهناك الإبداع (على غير مثال). تتشكل من خلاله سلوكيات جديدة تطرح آفاقا جديدة للتوافق بين الفرد وسياقات حياته. وعلى المستوى الاجتماعي هناك الاقتداء بتوجيهات التلقين، والامتثال (بالشكل) أمام محاولات التشكيل، وهناك في مقابل ذلك أنواع الإبداع الاجتماعي التي تتبلور فيما يسمى بالتيارات أو الحركات

(*) فبراير 1996.

الجديدة أو الثورات الاجتماعية الشاملة. هذا ما تشهد به حواسنا، وتعيه عقولنا، وتوثقه علومنا الحديثة. وفي هذا الصدد تستوقفنا عدة أمور نلخصها فيما يلي:

أولا: إن عمليتي المحاكاة والإبداع بجميع إفصاحاتهما ضروريتان لبقاء الحياة.

ثانيا: إن عمليتي المحاكاة والإبداع تلتقيان في نهاية المطاف في خدمة عملية أكثر شمولا هي عملية تكيف الكائن الحي أو توافقه مع عوامل البيئة التي تحيط به، ولما كانت مكونات البيئة لا تكف عن التغير لأسباب لا دخل لرغبات الكائن الحي ولا لإرادته في تنشيطها أو تعطيلها، فقد أصبح حتما عليه تشغيل آليات المحاكاة والإبداع دائما لملاقاة متطلبات الحياة في استقرارها وفي تغيراتها.

ثالثا: إن المحصلة المترتبة على ذلك تأتي محملة بدلالة واضحة ومحددة، مؤداها أن أي عرقلة جذرية لأي من عمليتي المحاكاة والإبداع من شأنها أن تصيب الحياة بقدر من التخريب قد يقضي عليها تماما.

رابعا: إن ما يهمنا في هذه الاستنتاجات، وفي المسلَّمة الأساسية القائمة وراءها بوجه خاص هو ما يتعلق بالإنسان في حياته كفرد وكمجتمع، وهذا ما سينصرف إليه حديثنا.

خامسا: ما نلاحظه من استقراء أحوالنا أن الغالبية منا يكونون على استعداد لأن يقبلوا هذا الكلام في حدود البيولوچيا. ولكن عندما ننتقل بهذا الكلام لنوضح أنه ينطبق كذلك على سلوك أفراد البشر ينخفض حجم المتقبلين له انخفاضا ملحوظا؛ إذ يكتشف الآباء في نفوسهم توجسا من إبداع الأبناء، والشيء نفسه يساور المربيِّن أمام احتمالات إبداع التلاميذ،

كمـا يقلق الرؤسـاء إزاء إبداع المرءوسـين. فـإذا تقدمنا بالقـول نفسه لنعممه على مؤسـسات المجتمـع وعلى المجتمع في جملته فإن حجـم المتقبلين له (اقتناعـا وارتضاء) يتضاءل بصـورة خطيرة، فتصبح الكثـرة الغالبة من أنصار المحاكـاة (تحـت شـعارات ودعاوى لا آخر لهـا). وتمسي فـي الوقت نفسه من أشـد المقاومين ضـراوة لمقتضيات الإبـداع على مستـوى الفعل والفكر والوجـدان[1]. وانطلاقـا من هـذه النقطة الأخيرة (أي خامسا) سـوف نكرس هذا الحديث على وجه التحديد.

التغير حقيقة مفروضة علينا

من حقائق الحياة التي لا حيلة لنا فيها أن مكونات البيئة لا تكف عن التغير لأسباب لا دخل لرغبة الكائن الحي ولا لإرادته فيها؛ ومن ثَمَّ كان عليه (لكي يتصـل بقـاؤه) أن يستمـر في تجديد مسعـاه للتوافق معها، مُدخـلا في حسابه مـا طـرأ عليها من تغيرات (وهو مـا نسميه الآن بالمستَجَـدات). هنا يلزمنا أن ننظـر عـن كثب فـي مفهـوم التغير، ومن شـأن هذا النظـر أن يتيـح لنا وضوح الرؤيـة وسـلامة الحكـم وما يترتـب على الحكم مـن تفكير وتدبيـر؛ في هذا الصـدد ينبغي لنا أن نفـرق بين أصناف متعددة من التغيـرات. ويمكن اختزال هـذا الأصناف في نوعيـن رئيسيين: تغيرات محسوبـة؛ أي أننا نعرف توجهها الأساسي ومراحلها الكبرى (ويتحقق ذلك غالبا من كثرة ما ألفناها)، وأخرى غير محسوبة (لأنها غالبا غير مألوفة).

وتزخـر حياتنـا بأمثلـة لا حصر لها مـن التغيـرات التي تنتمي إلـى كل من النوعيـن، فمـن أهـم الأمثلة على النوع الأول مـا يطرأ علينا وعلـى أبنائنا من

(1) لعل القارئ يحاول أن يمتحن استمرار صحة هذا الكلام (الذي كتبناه ونشرناه في فبراير سنة 1996) حتى تاريخ إعداد هذا الكتاب للنشر (في أبريل سنة 2013).

تغيرات في مراحل العمر المختلفة (عضوية ونفسية ونفسية اجتماعية) وما يطرأ على مستوى نشاطنا يوميا خلال دورة الليل والنهار، وما يطرأ على الأجواء من تحولات في ثنايا فصول السنة الأربعة... إلخ. أما الأمثلة على التغيرات غير المحسوبة فتضم الأحداث والتحولات التي تفاجئنا (الأحداث بوقوعها، والتحولات بمساراتها)، من ذلك مثلا سقوط الاتحاد السوفيتي سنة 1991، وزلزال أكتوبر سنة 1992، ومنها كذلك ما شهدنا ونشهد من تحولات طرأت ولا تزال تطرأ على النظام الدولي، وتلك التي تتوالى على جوانب الحياة الاجتماعية في مصر وخاصة خلال العقود الأربعة أو الخمسة الأخيرة.

وجدير بالذكر أن التداخل بين النوعين من التغيرات (المحسوبة وغير المحسوبة) أمر وارد، ولكننا لا ندخل في هذا المستوى من الحديث المفصل عن دقائق التغيرات المختلفة حتى لا نزيد الصورة تعقيدا دون مبرر معقول، فما يهمنا في المنظور الذي نقدمه هو أنه يقوم أمامنا باعتباره القاعدة العريضة التي يجب أن نوزع على أساسها جهودنا في سبيل التوافق الذي ننشده سعيا إلى البقاء. فليس المفروض علينا هو التغير فحسب، ولكن المفروض هو أنواع من التغير. وفي محاولتنا التوافق لابد وأن ندخل في اعتبارنا تصنيف أنواع التغير هذه إلى أنماط محسوبة وأخرى غير محسوبة، وأن نعطي لهذه الأنماط أوزانا أو درجات مختلفة على ما نتصور أنه مقياس يمتد بين كونها محسوبة وكونها غير محسوبة، وعلى هذا الأساس نتوجه في تعاملنا معها، فكلما بدأ التغير أمامنا محسوبا (أو مألوفا) اعتمدنا في التعامل معه على آليات المحاكاة، وكلما بدا جديدا غير محسوب تحولنا إلى استنهاض آليات الإبداع.

الواقع والرؤية

والسؤال المطروح الآن هو: هل نرى الواقع فعلا برؤية واعية؟، هذا أحد الأسئلة الإستراتيجية التي يحسن بنا أن نثيرها من حين لآخر، وخاصة في أوقات الأزمات الاجتماعية. والإجابة الأمينة عن هذا السؤال هي أن رؤيتنا للواقع يشوبها قصور شديد، ويمكن تلخيص هذا القصور في عيبين رئيسيين أحدهما أننا نعجز في معظم الأحيان عن إدراك التغير غير المحسوب (لأنه يتولد في رحاب تغيرات محسوبة أو مألوفة). والعيب الثاني يتمثل في أننا في الأحيان القليلة التي نراه فيها فإننا ندركه على أنه مقطوع الصلة بما قبله، وبتعبير آخر يمكن القول بأننا أبعد ما نكون عن التعامل مع التغير غير المحسوب.

نحن نتعامل مع أحد بديلين: الاستمرار، فكل ما حولنا مستمر (على سبيل الثبات أو على سبيل التغير المحسوب)، وكل ما في الأمر أن هناك لحظات أو نتوءات شاذة تطرأ على هذا الاستمرار (هكذا نرى وهكذا نقنع أنفسنا). والبديل الآخر هو الجدة التامة، فهذه الظاهرة (أو هذه الأحداث) تفاجئنا وكأنها جاءت بلا مقدمات. أضرب مثلا لإصرارنا على التعامل مع مقولة الاستمرار بدءا من مرحلة إدراك المشكلة وانتهاء بمرحلة إصدار القرارات التي نتصور أنها ستحل المشكلة: تضخم مدينة القاهرة. فجميع القرارات التنفيذية التي تصدر بهدف الإسهام في حل هذه المشكلة قرارات تغلب عليها النظرة الجزئية، وهو ما يشير بكل وضوح إلى أن الإدراك السائد هو أن هذه المشكلة مستمرة.

أي أن التغير الذي تواجهنا به تغير مألوف، وكل ما في الأمر أنه يزداد في حجمه، كأن المسألة إضافة أجزاء فوق أجزاء؛ ومن ثمَّ يكون التناول الذي نسميه التناول الجزئي، أو ما نسميه أحيانا بالترقيع (وترقيع الثوب أن نرقِّعه

في مواضع الخروق)[1]. فهذا قرار لحل اختناقات المرور في كذا وكذا من أحياء المدينة، وهذا قرار ثانٍ للتخفيف من أزمة التليفونات في هذا الحي أو ذاك، وقرار ثالث بإزالة العشوائيات من الجزء الفلاني، وقرار رابع بإنشاء مدينة سكنية جديدة على مقربة من القاهرة ثم قرار خامس وسادس... إلخ، ووراء هذه القرارات جميعا جذر إدراكي مشترك مؤداه أن الأمر في حقيقته لا يخرج عن كون شكاوي المواطن حول هذا الموضوع قد ازدادت عددا، كانت مائة شكوى فأصبحت ألفا أو مائة ألف.

أما أن هذه الزيادة تخلَّقت معها جوانب جديدة للمشكلة وعلاقات جديدة بين هذه الجوانب؛ بحيث أصبحنا (بمعنى ما) أمام مشكلة جديدة في أبعادها الرئيسية وفي دلالاتها فهذا أمر غير وارد. وعلى ذلك فليس واردا أيضا أن ننظر إلى هذه المشكلة على أنها تندرج تحت فئة التغيرات غير المحسوبة؛ أي تلك التي تقتضينا مواجهتها اللجوء إلى التفكير الإبداعي للوصول إلى حلول مبتكرة تكافئ ما في المشكلة من تعقيدات غير مسبوقة. هذا مثال واضح الدلالة يعني أن هناك انفصاما بين واقعنا وإدراكنا هذا الواقع. وهو يكاد يتكرر (من حيث هيكله أو بنائه الأساسي) فيما يتعلق بجميع مضامين واقعنا الحي وما يثيره أمامنا من مشكلات.

الواقع ليس جزئياته فحسب، لكنه الجزئيات منسوجة في شبكة علاقات. وشبكة العلاقات هذه ليست ثابتة في لحظة ولكنها متحولة وصائرة على الدوام من خلال عملية لا تتوقف أبدا، وما لم ندرك شبكة العلاقات في إطار التغير فلا قيمة لإدراك الجزئيات هكذا مبعثرة من حولنا.

(1) وتقول الحكمة العربية: «اتسَّع الخَرق على الراقع».

مشكلات تنتظر الإبداع

سوف أكرس الجزء الباقي من هذا الحديث لأعرض على القارئ نماذج لمشكلات تعترض مسيرة حياتنا الاجتماعية وستظل تعترضها وتصيبها في حاضرها بما يشبه الشلل، وسوف تصيبها كذلك في مستقبلها بالكثير من الخلل ما لم نصحح رؤيتنا إياها تصحيحا جذريا لنرى التغير ونتعامل معه كتغير لا كمجرد استمرار أو وجه آخر للاستمرار؛ ومن ثمَّ نصحح توجهنا في محاولات الحل التي نطرقها.

من بين مشكلاتنا الصارخة مشكلة تدهور العملية التعليمية تدهورا كاد يبلغ تمامه. ويتمثل ذلك في أداء الطلاب، والمعلمين، وفي أداء الأسرة للأدوار التي لابد لها من القيام بها مساندة لهذه العملية، وينسحب التدهور أيضا على الأدوات التعليمية وفي مقدمتها الكتاب، كما يمتد ليشمل المباني التي تحتوي هؤلاء جميعا. والجدير بالذكر أن هذا الوصف وما ينطوي عليه أو يوحي به من أحكام يصدق على جميع مراحل التعليم لدينا بدءا من مرحلة الحضانة ورياض الأطفال إلى مرحلة الجامعة والدراسات العليا الجامعية، وهناك أمثلة لا حصر لها على هذا التدهور المتكامل.

وكلنا نعرف أن معظم المباني التعليمية لا تضم في رحابها المرافق التي لابد منها لكي يمارس الطلاب فيها مجموعة من النشاطات التربوية لابد منها لكي تكتمل مهمة المدرسة في تنشئة التلاميذ، ناهيك عن مئات المباني المدرسية التي تصدعت على أثر زلزال أكتوبر سنة 1992، وكلنا نعرف بأمر الكتاب المدرسي الذي يجمع بين سوء الطباعة ورداءة الورق، ومساوئ التأليف، وهي عيوب تمتد لتلقي بظلالها على الكتاب الذي يقدم لطالب الجامعة، لكن هذا الكتاب الجامعي لا يقتصر أمره عليها بل يضم كذلك مجموعة من العيوب ينفرد بها، أهونها تقديمه في صورة ملازم قد لا تكتمل لدى الطالب، وأسوأها أن تكون مادته مسروقة من مؤلفات زميل مصري أو

أجنبـي؛ مما يجعل أثر الكتـاب على الطالب يتخطى مستـوى تضاؤل الفائدة ليصل به إلى مرحلة الضرر الأخلاقي المحقق.

ثم نأتي إلى أداء أسرة التلميذ لخدمة المستقبل التعليمي لأبنائها. فهل يذكر القـراء ما طالعتنا الصحف به في عدد من مواسـم الامتحانات عن سـلوكيات أهالـي التلاميـذ وهم يتحلقون حول اللجان التي يمتحـن بها أبناؤهم، وكيف أنهـم يحاولـون مساعـدة أبنائهم على الغش بطرق شـتى يصل بهـا القبح إلى مستـوى غير مسبوق، ومن أداء الأسـرة إلـى أداء المعلميـن ياقلبي لا تحزن، فقـد أصيب مرفـق التعليم بداء الدروس الخصوصية التي انتشـرت في جميع مراحلـه بمـا في ذلك مرحلـة التعليم الجامعى، سـواء في ذلـك كليات القمة والسفح والقاع.

وفـي التعليـم الجامعـي أدواء أخـرى أصابـت أداء أعضاء هيئـة التدريس وأصابـت صورتهم المترتبة على هذا الأداء فـي نظر طلابهم بدءا من مستوى تمكُّـن الكثـرة منهم مـن الدرايـة بالعلم الـذي يقدمونه (وهو ما تكشـف عنه بحوثهـم التـي يتقدمـون بهـا للترقـي) إلـى مستـوى سـلوكياتهم ومضاميـن طموحاتهم التي يعرضونها عن قصد أو غير قصد أمام طلابهم.

ثـم نأتي إلى أداء الطـلاب. وربما يذكر بعض القراء أنني كنت قد نشـرت مقـالا في هـذا الموضـوع على صفحـات مجلة الهـلال الغراء، (فـي نوفمبر سـنة 1992)، وذكـرت في هذا الصدد نسبا مئوية لأنـواع بعينها من انحرافات الطـلاب تصيب في الصميم دورهم في مسار العملية التعليمية، وكان من بين هـذه الانحرافـات الغش فـي الامتحانات، وإسـاءة السلوك فـي قاعة الدرس بمـا يستدعي طردهـم خارجهـا، والتطاول الخطيـر على أسـاتذتهم. وكانت المعـدلات التـي ذكرتها مـن واقع بحـوث ميدانية رفيعة المستـوى المنهجي أجريـت سـنة 1987 تحت الرعايـة الأدبية والمادية للمركـز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. فهل يعرف القراء ماذا حدث بعد ذلك؟

أجرينا أنا وزملائي بحوثا ميدانية جديدة مماثلة سنة 1992 لكي نتابع بعد خمس سنوات خط سير هذه الانحرافات بين تلاميذ المدارس الثانوية (البنين)، وفيما يلي أقدم للقارئ بعض نتائجنا الموجزة والبليغة في آنٍ معا:

معدل الغش كان 42٪ في سنة 87 فأصبح 52٪ في بحث 93، وسوء السلوك في قاعة الدرس بدرجة تستتبع الطرد كان 30٪ فصار 37٪، والتطاول على المدرسين إلى حد الاعتداء عليهم كان 13٪ فصار 23٪. هذه لمحات من الانحرافات المؤدية مباشرة لأداء التلمذة الذي هو جزء لا يتجزأ من العملية التعليمية كما تجري في مدارسنا الثانوية العامة، وقد توفر لدينا من المعلومات ما يشير إلى أن معدلات الانحرافات المناظرة بين تلاميذ المدارس الثانوية الفنية (البنين) لا تقل عن نظائرها في الثانوية العامة بل تزيد أحيانا. وخلاصة القول إن معدلات انحرافات التلاميذ المهدرة لجهود التعليم آخذة في الزيادة[1].

هكذا تتجمع معالم الصورة المركبة لتدهور العملية التعليمية لدينا، لتبرز أمامنا الإسهامات الخطيرة لكل مكوِّن من مكوناتها البشرية والمادية. وغني عن البيان أن كل ملمح من ملامح الصورة كما أوردتها ليس سوى إشارة شديدة الإيجاز تقوم من ورائها أقدار من الحقائق أقل ما توصف به أنها فاجعة. هنا في هذا الفصل مشهد واضح لنوع بعينه من المشكلات لن تجدي في التغلب عليه أية حلول تقليدية. ولابد إذن من إعادة النظر في رؤيتنا نفسها ابتغاء تصحيحها؛ ومن ثمَّ يمكن أن نصحح توجهنا الأساسي في التفكير في الحل لنسقط من حسابنا الأساليب التقليدية ونبدأ السير جادين في الطريق إلى الحلول الإبداعية.

(1) وقد تجمعت لدينا في السنوات المبكرة من الألفية الثالثة معلومات بحثية موثّقة مؤداها أن انحرافات مماثلة كما وكيفا شائعة بين طلاب الجامعات وطالباتها.

ومـع ذلـك فمشـكلة التعليم كمـا قلت في بدايـة هذا الجزء مـن الحديث ليست سـوى مثـال واحد لفئـة بكاملها من المشـكلات التي تعتـرض مسيرة حياتنا الاجتماعية، وستظل تعترضها وتشل إمكاناتها في الحاضر والمستقبل لأنهـا تستعصي علـى الحلول التقليدية. فـإذا أردنا أن نتذكر معـا أمثلة أخرى تقـع تحت الفئـة نفسها فلنذكـر في هذا الصدد مشـكلة تضخـم بعض المدن لدينا وفي مقدمتها مدينة القاهرة، وهو ما أشرت إليه في بدء حديثي، ومشكلة تلوث البيئة من حولنا، ومشكلة تلوث مياه النيل بوجه خاص، ومشكلة تعرض المواطنين لآثار ثورة الإعلام والاتصالات وما ينجم وما سينجم عن ذلك من تغيرات في سـلوكياتهم وطموحاتهم، ومسألة الهجرة الصريحة والمقنَّعة إلى خارج الوطن.. وغيرها. وغيرها.. مشـكلات سـتظل تسـد أمامنا المنافذ إلى الحياة الكريمة ما لم نتناولها بالحلول الابتكارية.

وأخيرا..

أرجـو ألا يسـاء فهم مقصدي مـن هذا الحديـث، فلا معنى للخـروج منه بتسـاؤل أو اتهـام حول المسئول عن هذا الوضع الـذي لا نُحسد عليه. ولكن المعنى كل المعنى إنما يكمن في الكشـف عن الجذر المشـترك وراء جنبات هذه الصورة، وهو أن حلولنا في معظم الأحوال حلول تقليدية، مع أن كثيرا من المشكلات التي نواجهها تكاد تكون جديدة كل الجدة، ثم إنها تسرع الخطى نحـو مزيد من التعقيـد في أنسجتها وأجنحتها، ولا سـبيل إلـى اللحاق بها ما لـم نتمكـن من إتقان مهارات الابتكـار.. وهو الأمر الذي مازلنـا نتعثر بدونه، وهـذا بالضبـط هـو التحدي الذي قصـدت أن أبرزه في هذا الفصـل؛ ومن ثَمَّ يصبح السؤال الذي يلزمنا الخروج إليه في هذا الموضع، هو: ولماذا لا نفكر إبداعيـا؟، ماذا يعوقنا عن التفكير الإبداعي؟، هـذا هو ما أرجو أن أعالجه في الفصل التالي.

الفصل الثاني

تعطيل الإبـــداع(*)

المشـكلات مراتب. تتفاوت فيما بينها من حيـث درجات التركيب؛ ومن حيث الاسـتعصاء على الحل. وقد وصلنا الآن إلى أعلى درجات الاستعصاء كمـا تبديه معظم مشـكلاتنا الاجتماعية؛ إذ أصبحت بمثابـة تحديات مبتكرة، وذلـك لكثـرة ما انطوت عليه من تغيرات في هذا المجال أو ذاك من مجالات حياتنا الاجتماعية، ومن طول ما غفلنا عن إدراك هذه التغيرات والتعامل معها علـى حقيقتها. وكان المتوقع والحال كذلك أن نتناولها بما يكافئها من حلول مبتكرة، ولكننا بدلا من ذلك مضينا نتعامل مع عناصرها أو مقوماتها من زوايا النظر التي اعتدناها، وبالأساليب التقليدية التي ألفناها إلى درجة التنميط، وهو ما يفسر عجزنا عن حلها أو احتوائها، وما يعني في الوقت نفسه أن محاولاتنا بمنهجها الراهن محكوم عليها بالفشل في المستقبل.

ويعنـي كذلك أن احتمالات التوفيق في الحل رهن بانتهاج نهج مبتكر في النظر إلى هذه المشـكلات يستدعي استنهاض مهارات عقلية وعملية جديدة للاعتمـاد عليها. ويصبح السـؤال المطروح الآن هو: ولِـمَ لا؟! ولِمَ لم نفعل ذلك حتى الآن؟!.. ما الذي حال ويحول دون سلوكنا هذا المسلك؟!

لا يمكــن ولا يجـوز علميا أن نستنتج من استقراء حالنا هـذه أننا عاطلون

أصلا من القدرات العقلية الأساسية اللازمة للتفكير الابتكاري، ذلك أنه من المسلمات التي تقوم عليها معظم بحوث الإبداع كما يقوم بها علماء النفس المعاصرون أن قدرات الإبداع موجودة عندنا جميعا بدرجات وبأنماط (أي تنظيمات) متفاوتة. وكشأن كل المسلَّمات العلمية فنحن نتعامل مع هذه المسلَّمة على أنها صادقة ما لم تتعارض معها أية نتيجة رئيسية من نتائج البحوث المعملية أوالميدانية في هذا المجال، وهذا لم يحدث فعلا حتى الآن. ومعنى ذلك عند جميع علماء النفس في العالم كله أن هذه المسلَّمة صادقة، ومعناه كذلك، في رأينا، أن صدقها يجب تعميمه على شعبنا المصري كما هو الحال بالنسبة لشعوب الأرض قاطبة.

ولابد إذن من النظر في مجموع الظروف التي تحيط بحياتنا الاجتماعية وتتخللها لكي نلقي الضوء على وقوفنا عاجزين عن الإتيان بحلول إبداعية؛ لأن قدرات التفكير الإبداعي يسري عليها ما يسري على استعدادتنا الفطرية جميعا من أنها لا تفصح عن نفسها إلا إذا توافرت من حولها شروط بعينها، وبقدر ما يصيب هذه الشروط من اضطراب أو ضمور تصاب القدرات في إفصاحها عن نفسها بالاضطراب والضمور. فماذا في ظروف حياتنا يعاكس أو يعوق خروج هذه القدرات عن حالة الكمون؟

معوِّقات الإبداع

يحسن بنا أن نبدأ بالتمييز بين نوعين من معوقات الإبداع: الأول اجتماعي المنشأ، والثاني نفسي المنشأ؛ أي يصدر عن الظروف الخاصة بالفرد بدءا من رصيده الوراثي والمتغيرات الكيميائية العصبية الداخلة في تكوينه، وانتهاء بأحوال تربيته الخاصة وتاريخه الشخصي، ولا يجوز إنكار التأثيرات المتبادلة التي لا تكف عن السريان بين النوعين، وفي مقامنا الراهن يعنينا النوع الأول، ولذلك سوف ينصرف حديثنا إلى تفصيل النظر في أمره. أما النوع الثاني فله

سياق آخر أولى به.

فأما عن العوائق الاجتماعية لانطلاق التفكير الإبداعي لدينا فهي كثيرة ومتنوعة ومتداخلة. وهي في حدود رؤيتنا تنتظم في أربعة أصناف على النحو التالي:

الصنف الأول مرتبط بما يشبه أن يكون خصائص للسياق الاجتماعي نفسه، هذا السياق الذي تنتظم من خلاله حياتنا الاجتماعية، وليس هناك ما يدعو إلى اعتبارها خصائص ثابتة كأنما هي كيانات ميتافيزيقية؛ لأنها في حقيقتها خصائص اكتسبها السياق من خلال ظروف تاريخية معينة، ومن المتصور عقلا أن تكون قابلة للتغيير إذا ما توفرت من حولها ظروف اجتماعية تاريخية أخرى.

أما **الصنف الثاني** فيضم معوقات ناجمة عن الأسلوب الذي تنتهجه القيادات الاجتماعية في أدائها أدوارها القيادية في المجتمع.

ويرتبط **الصنف الثالث** بأسلوب الجماعة في التعايش بين شرائحها وتنظيماتها الاجتماعية المختلفة.

ونأتي أخيرا إلى **الصنف الرابع** من المعوقات وهي تقوم على خاصية جرى ترسيخها في الأفراد بفعل عملية التنميط التي يجريها المجتمع علينا جميعا لتخليق ما يسمى اصطلاحا بالشخصية «المنوالية»، أو النموذج الشائع للمواطن المصري.

هذه هي الأصناف الأربعة الرئيسية لعوائقنا اجتماعية المنشأ. ثم إن هذه الأصناف الأربعة تضم فيما بينها أحد عشر عنصرا كلها ذات خطر في تأثيرها كأغلال مكبِّلة لنا في حسن استثمار قدراتنا على الابتكار والإبداع. ورغم

اقتناعـي بأن هذه الأصناف المتخمة على هذا النحو بالأغلال تستحق أن أفرد لهـا مجلدا إن لم يكن مجلدات عدة مـزودة بأنواع منوعة من بيانات التفصيل والتوثيـق، فسـوف أحاول ما وسـعتني قـدرات التعبير الموجـز والمكثَّف أن أحشـرها حشـرا إلـى حديثيـن أو ثلاثـة على أقصـى تقدير، وحسبـي من هذا الإيجـاز تبليغ الرسـالة إلـى مَن يعنيهـم الأمر، وهـم نحن جميعـا.. كلٌ قادر علـى إصلاح ما أفسـده الدهر في مجتمعنا.. وفي هذا السبيل سـأكرس البقية الباقيـة مـن هذا الفصل للتحدث عـن الصنف الأول الذي يرتبط بما أسـميناه الخصائص التاريخية لسياقنا الاجتماعي، ويضم هذا الصنف بداخله عنصرين هما: جمود السياقـات الفرعية التي تدخل في بناء السياق الاجتماعي الكبير، والعنصر أو العامل الثاني هو ما نسميه الثقل غير الصحي لرموز الماضي.

جمود السياقات الفرعية

المعنـى الأساسـي لمفهوم الجمـود كمـا نستخدمه في هـذا الموضع هو الاسـتعصاء على التعديل أو التطويـع الذي تتطلبه أحيانا بعض مطالب الحياة وهي لا تفتـأ تواجهنا بالجديد.. ويستخدم علمـاء النفس هذا المصطلح بهذا المعنى في بحوث الشـخصية. ولهم في هذا المضمار مقاييسهم التي يقيسون بهـا درجـات جمود الشـخصية طلبـا للمزيد مـن الدقة في بحوثهـم، ويمكن الامتداد بالمصطلح من وصف الشـخصية إلى وصـف السياقات الاجتماعية التي تحاول الشخصية أن تتوافق من خلالها مع مطالب الحياة.

والسياقات الاجتماعية التي نعيش في كنفها لا حصر لعددها ولا لتنوعها، فالأسـرة ومحيط العمل والجيـران والأصدقاء... إلخ.. سـياقات اجتماعية، وكذلـك منظومات القيم والتقاليد والأعراف والقوانين التي تحكم الحياة في هـذه التجمعات أو في بعضها، هي نفسها جزء من هذه السياقات، فهي الوجه

المعنوي لها بينما أفراد البشر أنفسهم وأدوات معيشتهم هم وجهها المادي. ومعنى ذلك إذن أن كثيرا من السياقات الاجتماعية، بهذا المعنى المركب تقف أمامنا في كثير من الأحايين جامدة مستعصية على ما نبذل من محاولات للتعديل فيها.

صحيح أن بعض هذه المحاولات تكون ضربا من العبث؛ ومن ثَمَّ فإن قدرة السياقات على الصمود في مقاومتها تعتبر من الخصائص التي تضمن الاستقرار الصحي للحياة الاجتماعية، ولكن لا يجوز أن ننسى ونحن في غمرة الدفاع عن الاستقرار أن هذا الاستقرار نفسه وسط بين رذيلتين أو عيبين تتعرض لهما معظم السياقات الاجتماعية عندنا وفي جميع المجتمعات على حد سواء، الجمود من ناحية والميوعة أو السيولة من ناحية أخرى.

والمؤسف أن ما يجري لدينا يرجِّح كفة الجمود في هذه السياقات بصورة لا تدع سبيلا إلى الشك في كونها أصبحت غِلاً شديد الوطأة على حاضر الفكر الإبداعي ومستقبله؛ ومن ثَمَّ فقد أضحت شديدة التهديد لا للفكر وحده ولكن للبقاء نفسه، بقاء المصريين كمجتمع له تفرُّده من خلال أسلوبه الخاص في التوافق مع عالم يفرض التغير.

في هذا الصدد نشرت مجلة «فصول» عددا خاصا في خريف عام 1992 كرَّسَته لنشر شهادات عدد من كبار المفكرين والكتَّاب حول خبراتهم الشخصية إزاء محاولاتهم ممارسة حرية التفكير والتعبير الإبداعيين. ولعل أهم ما ورد في هذه الشهادات من عناصر ذات دلالات لا يمكن التقليل من شأنها بالنسبة لحديثنا الراهن النقاط الأربع التالية:

1- مواجهة مَن يحاول الإبداع بمجموعة غير محدَّدة من التقاليد التعبيرية التي تقف بالمرصاد لمحاولاته في هذ المجال أو ذاك. فإذا لم يتقيد بها فهو ليس بكاتب ولا شاعر ولا مثقف، وقد يصل الأمر بمعارضيه إلى

التشكيك في ولاءاته الوطنية والقومية والدينية. وتعبِّر شهادة الشاعر محمد إبراهيم أبو سنة عن معاناة بالغة القسوة من سياقات اجتماعية جسَّدت هذه المواجهة.

2- ويشير الأستاذ حلمي سالم إلى ما يسميه «القمع المستتر الذي لا نلتفت إليه في غمرة مقاومتنا لقمع السلطان المعلن.. قمع النقاد الذين يريدون من الشاعر أن يكتب كما يتصورون هم الكتابة».

3- ويشير الكاتب نفسه في موضع آخر من شهادته إلى «نوع جديد من القمع هو قمع الذائقة (المتلقون) الذين يريدون أن يجبروك على أن تقدم لهم ما اعتادوا على تذوقه، وما يتسق مع عاداتها في الفهم والإساغة».

4- ويشير الأستاذ سليمان فياض في شهادته إلى درجة من الشيوع لمكونات القمع التي تكاد تسد منافذ الحياة أمام الإبداع سدا تاما؛ إذ يقول: « كل المطبوعات خاضعة للرقابات: رقابات الدين.. والاستعلامات.. بل ورقابات النقابات المحتجة أبدا على أية مواجهة في الإعلام خاصة لأي نقد أو طرح يمس حرمات الطوائف وأصحاب المهن.. بل ورقابات البيوت المصرية ذاتها على أي نقد أو طرح لمشاكل الحياة الزوجية.. بل ورقابات المثقفين أنفسهم على المثقفين».

هذه عينة محدودة لأربعة مظاهر لخاصية الجمود التي تتصف بها السياقات الاجتماعية كما يعاني منها بعض كتَّابنا ومفكرينا.. ومع ذلك فهذا الذي أوردنا وما يزيد عليه أضعافا مضاعفة مما يمكن الرجوع إليه في عدد «فصول» المشار إليه، لا يعدو أن يكون مشهدا محدودا يدور في مجال واحد

مـن مجالات اجتهادات الفكر المبدع ومجال كتابات المفكرين والأدباء. في حين أن مجالات الحياة الاجتماعية التي تقتضي من الأفراد أن يبذلوا الجهود الإبداعيـة أو الابتكاريـة، متعددة ومتنوعة بأشـكال لا تقع تحـت حصر، بدءا مـن مجـالات اللعب المتاحـة للأطفال، إلـى مجالات تربية النشء في سـائر المراحل العمرية، إلى مجالات حياتنا العملية بمختلف أشكالها ومستوياتها، إلـى مجـالات البحـث العلمي التـي نطالب فيهـا زملاءنا من العلماء الشـبان بالبحوث المبتكرة... إلخ.

والحال فيها جميعا من حيث جمود السياقات لا تختلف في جوهرها وإن اختلفـت في طبيعة مكوناتها عن الحال في مجال كتابات المفكرين والأدباء، كل مـا في الأمر أن طبيعة عمـل المفكرين والأدباء تتيح لهـم مهارات التعبير المكتـوب عـن دقائـق معاناتهم، وهو ما حدا بنا إلى الاستشـهاد بشـكاواهم، فـي حيـن أن الغالبية من نظرائهم في مجالات النشـاط الأخرى يعانون مثلهم مـن جمـود السياقـات الاجتماعيـة التـي تعنيهـم دون أن يتقنوا مهـارة الأنين المكتـوب؛ ومن ثمَّ فهـم يعانون ويتساقط معظمهم علـى الطريق في صمت. ولكن حساب الخسائر كما يتحمله بلدنا في نهاية المطاف لا علاقة له بالتعبير البليغ أو بصمت القبور: الخسائر هي هي. انتقاص خطير من طاقة الإبداع في مجموع المواطنين.

ثقل الماضي

يعتبـر اسـتلهام ذخائر الماضي والتلمذة على مـا توحي به من دروس أحد المصـادر المهمة لاكتسـاب السياقـات الاجتماعية مزيدا مـن الكفاءة في أداء مهامهـا، وفـي مقدمة هذه المهام إشـاعة مناخ الاسـتمرار والاتصال بين عهد مضى وعهد آت، مع مزيد من التحصين ضد الوقوع في أخطاء الماضي. ومن

بين الذخائر التي يسعى الناس إلى توظيفها على هذا النحو ذكريات الأحداث التـي لها دلالات خاصة في تاريخ الجماعة، وكذلك أعمال بعض الأسـلاف وسيرهـم الذاتية، ووصاياهـم.

هـذه حقائـق عامة تصـدق علينا كمجتمـع مصري كما تصدق على سـائر المجتمعـات البشـرية، وهـي بذلـك تمثـل خطـا أساسـيا فـي أنمـاط الحياة الإنسانية، غير أن إسـناد هذا الدور إلى الذخائر معرَّض هو الآخر للوقوع في إحدى سـوأتين: الإفراط أو التفريط؛ الإفراط في شد الحياة إلى الماضي وكأن مكنوناتـه كافيـة لأن نعيـش عليها جملـة وتفصيلا في حاضرنا وفـي مستقبلنا القريـب والبعيـد جميعـا. أو التفريط الذي يهـدر كل نفيس في هـذا الماضي ولا يرى فيه إلا ما يهدد الحاضر.

أما السبيل إلى الوقاية من مغبة التورط في أيٍّ من هاتين السوأتين فلا يكون إلا باتباع نهج الحد الأمثل، وهو ما يعني الاعتراف بأهمية الماضي في ترشيد الحاضـر مـع اليقظة الدائمـة للحيلولـة دون أن تصبح نفائـس التاريخ أغلالا تكبِّـل الحاضر؛ لأن ظروف الحياة فـي الحاضر لا يمكن أن تكون مماثلة إلى حد التطابق لظروف الحياة في الماضي؛ ومن ثَمَّ يكون خطأً جسيما أن نحاول القيـاس تفصيلا على نماذج نستمدها من الماضي في محاولاتنا إيجاد حلول ناجعة لمشكلاتنا في الحاضر.

هذه قاعدة هامة تصدق بالنسبة لجميع مجالات الحياة التي نتوسم إمكان الإفـادة مـن دروس ماضيهـا فـي ترشـيد خطانـا إذ نرتادها، سـواء كانت هذه المجـالات تخـص الفكر أو الأدب أو التربية أو السياسـة... إلخ. ولا أجد في هـذا المقـام أبلغ من نصيحة ابن خلدون التي يوجهها إلى ناشـئة الشـعراء مَن كان منهم يسعى إلى التفوق والنبوغ فعليه أن يحفظ الكثير من أشعار الفحول السابقيـن، ثم عليه أن ينساها، بعبارة أخرى أقـرب إلى عباراتنا العصرية، إنما

يكون التوظيف الأمثل للتراث باستخلاص توجهاته العامة، واستيعابها لكي نعمل بهذه التوجهات العامة (لا التفصيلات) على ترشيد الحاضر.. وثمة نصوص بهذا المعنى لا آخر لها في التراث المنشور عن كافة مجالات الحياة.

أما ما يحدث لدينا فشيء آخر، أبعد ما يكون عن هذا التوظيف الأمثل، وأقرب ما يكون إلى التورط والتوريط في سوأة الإفراط في شد الحياة إلى الماضي، وإن كان هذا لا يمنع أن يكون التردي في ورطة السوأة الأخرى واردا أيضا، لكن ورود هذه السوأة الأخرى محدود نسبيا. ومن هنا ينصب القدر الأكبر من اهتمامنا في المقام الراهن على أضرار السوأة الأولى.

والأمثلة على شيوع هذه السوأة لا حصر لها، فالتغني بفضائل الماضي يمثل مقطعا لا يفتأ يتردد في أحاديثنا غير الرسمية والرسمية على حد سواء، ويأتي ذلك غالبا في سياق التعبير عن عدم الرضا عن بعض جوانب الحاضر، فأما أن كثيرا من جوانب حاضرنا غير مرضية فهذا صحيح، وطبيعي أن يستتبع ذلك قدرا من الرفض لهذه الجوانب، ولكن أن يكون هذا الرفض دائما مصحوبا بالبكاء على أطلال الماضي فهذا هو مانعترض عليه، لأسباب عدة:

أولها أن البكاء على الماضي لا يعيد أمواتا. وثانيها أنه ينطوي على خطأين أحدهما الإيحاء بأن الماضي كان صوابا وخيرا كله، والآخر الإيهام بأن الحاضر خطأ وشر كله، وكلا الادعاءين غير صحيح. وثالث الأسباب هو صرف أذهان المستمعين عن التوجه السليم بالتركيز على مشكلات الحاضر والتفكير الجاد في كيفية صياغة الحلول المناسبة لها. ورابع الأسباب سبب ذو طبيعة تربوية، ذلك أن هذا التحسر يحمل في طياته شبهة تشجيع الناشئة من حولنا على نوع من الكسل بل التبلد الذهني؛ لأن مضمون رسالتنا إليهم

من خلال هذه الحسرات يكون على الوجه الآتي: إذا ما واجهتكم مشكلة فما عليكم إلا التفتيش في سجلات الماضي. وستجدون فيها الحل المنشود، وليس في الإمكان أبدع مما كان.

على أن التحسر على الماضي لا ينفرد في الساحة بالدفع إلى المغالاة في ترجيح ثقل هذا الماضي، بل هناك عوامل أخرى شاعت في حياتنا ولا يجوز إغفالها. هناك عامل يقوم على مساحة تمتد بين النفاق من ناحية، والانتهازية بمعانيها المتعددة من ناحية أخرى. وهو يكشف عن نفسه من خلال مظاهر متعددة تعتمد في حقيقة أمرها على جذر واحد هو التماس المنفعة العملية من أسلوب ترجيح ثقل الماضي، وإضافة مزيد من الدعم لهذا الثقل.

من هذه المظاهر ما نشهده هذه الأيام من مسارعة لافتة للنظر إلى تدبيج مقالات النعي والرثاء... إلخ.. حول مآثر فقيد فقدناه حديثا.. وفي معظم هذه الحالات يكون الفقيد إنسانا فاضلا يستحق التكريم فعلا، ولكن ألم يكن هذا الإنسان جديرا بمزيد من التكريم أثناء حياته؟، ومن المؤكد أن ذلك لو كان قد حدث لترتبت عليه خيرات تفوق كثيرا قيمة المراثي التي قلما تنطوي على دراسة جادة توثيقية عن أفضال الفقيد.

هذا إلى أن الأمر لا يخلو من إثارة بعض الشبهات حول طلب شيء من قبيل المنفعة الأنانية من الإعلان عن الحزن والنحيب على هذا النحو الذي يعنيه أن يتم على مسمع من الآخرين.

ثم هناك مظهر آخر للتوجه نفسه. وقد يرى البعض اعتباره عاملا ثالثا، هذا هو عامل الانتهازية السياسية، فعندما تقرر أن تدخل البلاد مرحلة التعددية الحزبية سارع البعض إلى الإعلان عن تأليف أحزاب يتزعمونها. ومع أن التجربة كلها تبدو مزيجا فريدا يجمع بصورة غير مسبوقة بين عناصر المأساة

والملهـاة، مع ذلك فاللافت للنظر أن تتجـه أكثر من جماعة إلى تأليف حزب يحاول أن يقتفي أثرا بعينه من آثار الماضي الذي يعود إلى ما قبل سنة 1952. وكأن دنيانا توقفت هناك عن الحركة، ثم إذا بها تتحرك الآن من حيث توقفت. والأكثر إمعانا في اللامعقولية أن هذه المحاولة وجدت أقدارا من الاستجابة الإيجابية بين المواطنين لا يمكن الاستهانة بها. هاهنا مثال يختلط فيه الاعتماد على الميل العام إلى ما يشبه أن يكون تقديسا للماضي مع محاولة مقصودة لدعم هذا التقديس.

تلخيص وختام

نقطة البداية في هذا الفصل أن مشكلاتنا الاجتماعية آخذة في التراكم من حولنا، وقد عجزت الحلول التقليدية عن التغلب عليها. فلماذا نعجز عن معالجتها بالحلول الإبداعية مع أن القدرات الأساسية اللازمة للتفكير الإبداعي متوافرة لدينا شأننا في ذلك شأن شعوب الأرض قاطبة؟!

من هذا المنطلق بدأنا نعرض لمعوِّقات التفكير الإبداعي في حياتنا الاجتماعية، وقد أحصينا من هذه المعوِّقات أحد عشر عاملا تقع تحت أربعة أصناف، ناقشنا صنفا واحدا من بينها يضم عاملين اثنين يتعلقان بخصائص السياق الاجتماعي، هما جمود السياقات الفرعية، والثقل غير الصحي للماضي.

الفصل الثالث

الإبداع وقياداتنا الاجتماعية(*)

المقدمة الأولى لهذا الحديث أننا في أشد الحاجة إلى تنشيط ما يسمى بالتفكير الإبداعي؛ أي التفكير الذي يؤدي إلى حلول مبتكرة لمشكلاتنا الاجتماعية التي لم يعد يجدي في حلها أي قدر من التفكير التقليدي. والمقدمة الثانية أنه رغم إلحاح هذه الحاجة وجدية التهديد (لحاضرنا ومستقبلنا) الناجم عن تعطيل الاستجابة الإبداعية لها فإن العوائق الاجتماعية التي تغل انطلاق هذا التفكير «الإبداعي» في حياتنا كثيرة ومتنوعة، بل وتزداد تفشيا واستشراء مع الأيام والشهور والأعوام.

وقد حاولنا حصر هذه العوائق فوجدناها تنتظم في أربع فئات على النحو التالي:

عوائق ترجع إلى صفات اكتسبها سياق حياتنا الاجتماعية، وأخرى تتحمل مسئوليتها قياداتنا الاجتماعية بما تؤديه من أدوار في جميع مجالات حياتنا السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية... إلخ.. وثالثة ترتبط بالأسلوب الذي تنتهجه شرائح المجتمع لدينا ومنظوماته في تعايشها وما يجري بين بعضها البعض من تفاعل، والفئة الرابعة تحوي بعض خصائص النموذج الشائع للشخصية في مجتمعنا، وقد سبق لنا أن تحدثنا في أمر

السياق الذي نحيا في كنفه وأوضحنا كيف انتهى به الحال إلى أن أصبح عالما من السدود والقيود يوشك أن يغلق جميع منافذ التهوية أمام كل مظنة إبداع، وقد آن الأوان في حديثنا الراهن لأن ننظر في أمر الفئة الثانية من عوائق الإبداع لدينا.

قياداتنا الاجتماعية

من أهم وجوه التفرقة بين نظرة الباحثين القدامى والعلماء المعاصرين إلى موضوع القيادة أن القدماء كانوا ينظرون إلى القيادة بافتراض كونها صفة أو خصلة من خصال شخصية القائد، فهو قائد لأن هذه الخصلة متوافرة فيه. أما الدارسون المحدثون فيرون أن القيادة مجموعة من «الأدوار» الاجتماعية يقوم الشخص بها في حياة الجماعة التي ينتمي إليها، ويقصدون بمصطلح «الدور» الإشارة إلى مجموعة من المهام التي يؤديها الفرد أو يُتوقع منه أن يؤديها بمقتضى شَغله مكانة معينة أو منصبا بعينه في جماعته أو مجتمعه، فالشخص الذي يشغل مكانة الأب في الأسرة يقوم بالفعل ويُتوقع منه أن يقوم بأداء عدد من المهام تكوِّن في مجموعها الدور الاجتماعي للأبوة.

وكذلك الحال بالنسبة لمن يشغل مكانة الأستاذ في معاهد العلم، (ومن يشغل مكانة الصديق)... إلخ. وعلى هذا النحو يقرر الباحثون أن القيادة دور أو أدوار.

وفي هذا السياق نجد كذلك أن العلماء الاجتماعيين المحدثين عندما يستخدمون مصطلح القيادة أو القائد لا يقصدون الإشارة إلى أي فئة بعينها من القادة، كزعماء الأحزاب، أو القادة العسكريين، أو الحكام السياسيين... إلخ. ولكنهم يشيرون إلى الجذر الكامن وراء هذه الأنواع جميعا، وهو يتمثل في مجموعة المهام التي تُمكّن مؤدِّيها من التحكم (بالمعنى العام حسنا

كـان أو سـيئا)؛ أي إحداث أقدار متفاوتـة من التغيير والتعديـل في نظام حياة الجماعـة وفي تنظيم أفعالها، فكل مَن له هذه الصلاحية أو الصلاحيات يعتبر قائما بدور، أو أدوار قيادية، صغرت الجماعة (لتصبح في حجم الأسرة أو ثلة الأصدقاء)، أو كبرت (لتشمل المجتمع العريض بأسره).

وتقوم القيادة دائما بعدة أدوار لا بدور واحد. وأشد تصنيفات هذه الأدوار بساطـة تقسيمهـا إلى صنفيـن: تندرج تحـت أحدهما مجموعـة الأدوار التي يتنـاول القائد بها العمل الذي تتصدى له الجماعة، كأن تكون بصدد مشـروع بناء مصنع أو شـق قناة... إلخ. ويضم الثاني جملـة الأدوار التي يتناول القائد بهـا جميـع العلاقـات الإنسانية التي تتشـابك داخل الجماعة، ومـا يطرأ على هـذه العلاقات من تغيـرات بالتأزم أو الاحتقان أو التفجر... إلخ.. أثناء سـير العمل في المشـروع. وتشـير جميع البحوث الميدانية في المجال إلى أن كلا الصنفين لازم لزوما لا شـك فيه لإنجاح حياة الجماعة، وتشـير كذلك إلى أن أحـد مقاييـس كفاءة القائد يتمثل فـي درجة تمكُّنه من التوفيـق بين مقتضيات الصنفين من الأدوار معًا.

القيادة والإبداع

ونعود الآن إلى سؤالنا الرئيسي الذي من أجله نبسط هذا الحديث.

ماذا عن تأثير الأدوار التي يقوم بها قادتنا على ما يمكن أن يكون قائما من إمكانـات إبداعية عند الأفراد الواقعين في دائـرة فاعليتهم؟، والإجابة الأمينة هي: هناك ما نرجوه، ولكن هناك ما نجده، والفرق بينهما شاسـع، فما نرجوه علـى ضوء المقدمات التي فرغنا للتو من عرضها يتلخص فيما يأتي: من ألزم الأمـور للقائد أن يتقـن أداء الصنفيـن الكبيرين مـن أدواره القيادية، «الصنف

المتجه إلى العمل، والآخر المتجه إلى العلاقات الإنسانية»؛ بحيث يستطيع الاقتراب ما أمكن من استحداث الحد الأمثل من الانسجام بينهما.

ويتجلى هذا الحد الأمثل في أن تنتظم العلاقات الإنسانية بالصورة التي تتيح للعمل أفضل انطلاق ممكن، وفي الوقت نفسه أن ينتظم سير العمل بالصورة التي تعود على العلاقات الإنسانية التي تكتنفه بأفضل عائد ممكن، فإذا تأملنا هذه الصيغة بالقدر المناسب من إعمال الفكر وجدنا أنها تسلمنا بالضرورة إلى الصيغة التالية: إن أعلى مستويات الكفاءة القيادية تتجلى في تمكُّن القائد من تنظيم شروط العمل ونمط العلاقات الإنسانية بين العاملين من حوله؛ بحيث ينطلق العمل بصورة إبداعية كلما دعت الضرورة، وهذا بالضبط هو ما نرجوه.

أما الذي نجده فشيء آخر تمليه أساسا عناصر معاكسة شديدة الذاتية في نفوس قياداتنا؛ ومن ثمَّ فإنها تتجه بمناخ العمل (في مجالاته المختلفة) إلى وأد أَجِنَّة الإبداع في أرحام حامليها. وفي هذا الصدد نستطيع أن نحدد أربعة عوامل على النحو الآتي:

عامل نسميه «المحورية/ الهامشية»، وآخر نسميه «الأمية القيادية»، وثالث يكرس الخلط بين مفهومي القيادة والرئاسة، والرابع نصفه بأنه قصور شديد في النضج اللازم لشخصية مَن يتولى القيادة، وفي البقية الباقية من هذا الفصل نتناول كلا من هذه العوامل بالقدر المناسب من التفصيل.

المحورية / الهامشية

تقسيم أي مجال من مجالات النشاط الإنساني باعتبار أنه يضم موضوعات تتوزع فيما بينها على هيئة دوائر متفاوتة الاتساع حول مركز واحد أو مشترك؛ بحيث ترمز هذه الدائرة في تواليها إلى تدرج في الأوزان النسبية للموضوعات

منسوبة إلى ما نراه على أنه الموضوع الأساسي، مسألة لاغبار عليها بوجه عام، ولكن هذا التقسيم شيء وتقسيم المجال إلى محوري وهامشي شيء آخر.. وأوضح الفروق بين التقسيمين أن الأول يشير صراحة إلى التدرج في أهمية الموضوعات الموزعة على المسافة بين المركز والمحيط، بينما يطمس التقسيم الثاني أية فروق بين كل ما هو قائم خارج المركز، ويواجهنا بمقولتين اثنتين هما: المحوري «ويعني المهم»، والهامشي «ويعني غير المهم أو التافه»، وهو أمر تترتب عليه نتائج بالغة السوء من الناحية العملية، ناهيك عن كونها تنطوي على قدر كبير من التعارض مع مقتضيات النشاطات الحية؛ اجتماعية كانت أو نفسية، أو حتى بيولوچية.

ومع ذلك فهذا بالضبط هو ما تفعله قياداتنا في معظم مجالات حياتنا الاجتماعية، فبمجرد أن يتولى الشخص منصبا قياديا نجده يخطو في السبيل إلى تقسيم مجال فاعليته القيادية إلى ما هو محوري وما هو هامشي، ويصحب هذه الحركة في جزئياتها مزيد من الاستئثار بحق اتخاذ القرار فيما يتعلق بما هو محوري. ولما كان الإطار الأساسي للتنظيم الإداري في الدولة المصرية ينحو إلى تغليب المركزية على اللامركزية فقد أصبح في استطاعة كل قيادة رسمية لدينا (صغر شأنها أو كبر) أن تُعمل تقسيم المحورية/ الهامشية في مجال اختصاصها بالسرعة التي تراها وبالإحكام (أو التعنت) الذي ترتضيه.

والشيء نفسه يصدق على القيادات الاجتماعية غير الرسمية؛ لأن مجتمعنا لا يزال (لأسباب تكمن في مستوى تقدمه أو تخلفه الحضاري) يكرس أنواعا من مركزية السلطة لا حصر لها في منظوماته الفرعية. فإذا نظرنا إلى هذه الحقائق مجتمعة لكي نستخلص مغزاها بالنسبة لموضوعنا الرئيسي في هذا الحديث فالنتيجة التي تفرض نفسها علينا هي: إن إمكانات الإبداع لدى الغالبية العظمى من مواطنينا (ما دمنا نعمل جميعا في مجالات تحكمها

قيادات رسمية أو غير رسمية، وما دامت القيادات لا يمكن إلا أن تكون أقلية عددية)، تظل محكوما عليها بألا تنشط إلا في نطاق «الهامش» أو «التافه». وحتى لو كانت القيادات ذاتها تتميز بإمكانات إبداعية رفيعة المستوى (وهو أمر يندر أن يشهد واقعنا بصحته) فسيظل هناك الحجم الهائل للإمكانات المهدرة نتيجة لتهميش الجميع.

وفي هذا الموضع يجدر بنا أن نتذكر أن من أهم شروط الانطلاق الإبداعي لأي نشاط أن يكون مدفوعا عند صاحبه بدافعية شديدة، كذلك يجدر بنا أن نذكر أن أحد مصادر تنشيط الدافعية عند الفرد المتوجه إلى الإبداع، شعوره واقتناعه بالأهمية الشديدة للعمل الذي يقوم به؛ ومن ثمَّ يكون تحريكه لكوامن الإبداع. فإذا اجتمعت من حوله الشواهد تشهد له آناء الليل وأطراف النهار بأن هذا العمل هامشي أي تافه، وأن المجال المحيط بهذا العمل هامشي كذلك فلن تقوم لدوافع الإبداع لديه قائمة.. هذه هي البصمة الأولى من بصمات قياداتنا الاجتماعية على إمكانات الإبداع في نفوس مواطنينا.

الأمية القيادية

المقصود بالأمية القيادية في سياقنا الراهن الإشارة إلى جهل معظم قياداتنا بالشروط اللازمة لانطلاق طاقة الإبداع حيثما دعت الضرورة، ونخص بالذكر في هذا الصدد شرطين، هما: توافر مواصفات بعينها في الأشخاص المعهود إليهم بالعمل، وتنظيم علاقات العمل فيما بينهم حسب صياغات بعينها، وأنا لا أشير هنا إلى الصفات التي يُختار على أساسها الأشخاص الذين يتولون مسئوليات مكاتب القيادات، ولا إلى مَن يعينون نوابا أو مساعدين لهذه القيادة أو تلك، فهؤلاء لهم قصة أو قصص أخرى، ولا أشير كذلك إلى صفات في العاملين الذين يملأون مكاتب الدولة للقيام بأعمال نمطية لا سبيل إلى تجاهلها، ولكني أتناول الأمر من جانب يمس واحدة من

أهـم صلاحيـات القيادة وخاصة فـي عالم القيادات الرسـمية، وهي صلاحية تشـكيل لجان ليتدارس الأعضاء فيها مشكلة ما، ولكي يفكروا معا في اقتراح أفضل الحلول الكفيلة بالتغلب عليها، ويشيع بين مواطنينا في هذا الصدد قول مؤداه: إن هذا الإجراء هو الطريق إلى قتل المشكلات كمدًا لا بحثًا، وهو قول يبـدو متشـائما، ومع ذلك فنحن نعلـم أنه وليد خبـرة صادقة إلى حد كبير رغـم مرارة هذا الاعتراف.

والسؤال الواجب هنا هو: لماذا تفشل معظم هذه اللجان في الوفاء بما يعقد عليها من آمال؟ والإجابة الصريحة هي: تفشـل هذه اللجان لأسباب متعددة، في مقدمتها مواصفات الأعضاء ونمط انتظام شبكة العلاقات الجامعة بينهم، فالأمـر الذي ينبغي للقيادات التي تأمر بتشـكيل اللجـان أن تعرفه وتعترف به (علـى مستوى التصـور والإجراء) أن بعض الأشـخاص يصلحـون والبعض لا يصلحون أن يكونوا أعضاء في لجان.

ولا يعنـي ذلـك أن الذيـن لا يصلحـون هم أشـخاص سـيئون. فهـذا غير صحيـح إذ يكونـون جاديـن مستقيميـن، وقد يكونـون على علـم بالكثير من عناصر المشـكلة التـي يتصدون لحلها، وقد يكونـون ذوي أقدمية بأي صورة مـن الصور في مجال التصدي للمشـكلة، ولكن هذه الأمـور جميعا لا تكفي لضمان سـلامة القـرار بأن يصبحوا أعضـاء في هذه اللجنـة أو تلك، ذلك أن عضوية شـخص في فريق عمل ما تتطلب بصورة جوهرية توافر صفات معينة فيـه، منها: الاسـتعداد للتعـاون، والقدرة على رؤية الموضـوع من وجهة نظر الآخـر، والقـدرة على تأجيـل التعبير عن وجهـة نظره الخاصـة تأجيلا مؤقتا، وتركيز الانتباه والاهتمام بالتركيز على نقاط الالتقاء أكثر من التركيز على نقاط الافتـراق، والمرونة الذهنية والوجدانية التي تيسر على صاحبها تعديل وجهة نظـره والاسـتعداد لمكافأة الآخر في الوقت المناسـب وبالقدر المناسـب...

إلخ..

وهي جميعا خصال من شأنها أن تيسر سلاسة التفاعل بين أعضاء الجماعة، صحيح أنها لا تكفي وحدها لترشيح الشخص للعضوية؛ إذ لابد من أن يتوافر لديه قدر من المعرفة الفنية بالمشكلة المطروحة، ولكنها ضرورية، وبدونها لا يقوم عمل جماعي، بل نجدنا إزاء ما يمكن تسميته عملا تزاحميا، يتزاحم فيه عدد من الأفرد بحناجرهم قبل عقولهم، وتتراكم من جراء تزاحمهم حفنة من هشيم أفكار يختلط فيها التافه بالقيِّم والسطحي بالعميق.

أما عن شبكة العلاقات بين الأعضاء فأفضل النماذج لتيسير إبداع الجماعة ما أتاح الحد الأمثل لكثافة التخاطب أو التواصل بين الأعضاء جميعا، وهو مايقتضي أن تعمل قيادة الجماعة بأعلى درجات اليقظة حتى تحتفظ لتيار التواصل باستمرار تدفقه دون تعطيل، وأن تعمل كذلك بأعلى درجات الحياد حتى تتبلور توجهات التيار في كل خطوة من خطواته حسب المقتضيات الموضوعية لعناصره وسياقاته، على أن تحتفظ هذه القيادة في الوقت نفسه بحس التوجُّه إلى الهدف وتواصل الاحتكام إليه والعمل بمقتضاه دون أن تتجاوز حدا أدنى من التدخل يلزم لصيانة التيار من التوهان أو التشتت.

فإذا تركنا حديث النماذج لننظر فيما يشهد به واقعنا وجدنا أن الحديث في وادٍ والقيادات في وادٍ آخر، فالأعضاء يُختارون لأية اعتبارات إلا هذه الفئة من المؤهلات الشخصية والوجدانية والعقلية التي أشرنا إليها، ولا يبدو في الأفق أبدا أي تنبه إلى هذا الموضوع، وشبكة العلاقات الإنسانية التي تنسج بينهم تتراوح في تنظيمها غالبا بين نمطين، أحدهما نمط الفوضى التي تترتب على العفوية ولا تؤدي إلا إلى التخبط والتعثر من حين لآخر، والنمط الثاني يسميه أهل الاختصاص بالنمط الإشعاعي، فالقائد يحتل المركز وكل خيط

من خيوط التواصل يبدأ من القائد ليصل مباشرة إلى هذا الفرد أو ذاك، ويكون هو وحده المسار المشروع للتواصل ذهابا وإيابا بين طرفيه، وعلى هذا النحو يتبلور الموقف فيما يشبه رقصة التنُّورة، ويدور المحور وتدور كل الخيوط حوله، ومعه وبإيقاعه، تلك هي البصمة الثانية لقياداتنا في مجال الإبداع.

ثم نأتي إلى الثالثة والرابعة وتنطوي إحداهما على الخلط بين القيادة والرئاسة، وتفصح الثانية عن قصور في النضج الاجتماعي لدى الأغلبية من قادتنا. وقد جمعت بين البصمتين في فقرة واحدة لما يقوم بينهما في الواقع من تشابك أو تداخل ودعم متبادل.

القيادة والرئاسة

القيادة شيء والرئاسة شيء آخر، والخلط بينهما إنما تجيزه الغفلة أحيانا والاستسهال أحيانا أخرى، ثم تدعمه نوازع الضعف البشري وفي مقدمتها الصلف أو الغرور، وكلاهما يخفي وراءه ضعفا شديدا للثقة بالنفس. والمقصود بسلوك الرئاسة في سياقنا الراهن الاقتصار في محاولات تشغيل الآخرين على استخدام أسلوب واحد هو إصدار الأوامر إليهم بتنفيذ أعمال بعينها، وغالبا ما تكون الأوامر مقتضبة فلا تكشف عن التصور الذي يحمله الرئيس في ذهنه بشأن مقتضيات ميدان العمل ولا تفصح عن الخطة التي يحاول أن يهتدي بهديها وهو يصدر أوامره وتوجيهاته.

ويشيع بين مواطنينا تسمية هذا الأسلوب «بالمريسة»، وأسوأ ما في هذه المريسة أنها تخرِّب ينابيع التفكير الابتكاري في أعمق أعماقها، لأنها تدفع متلقيها قسرا إلى المران أو الاعتياد على الفعل الذي لا يصحبه تصور أو تخطيط؛ أي تدفعهم دفعا إلى الفعل الآلي (كأنما هم أمساخ بشرية لما يُعرف بالروبوت)، في حين أن المهمة الأساسية للتنشئة في عالم الإنسان عموما

وللتنشئة على طريق الإبداع بوجه خاص هي تدريب النشء على التخلي عن كثير من مصادر الآلية في السلوك، والاتجاه المتزايد نحو الفعل الإرادي الذي تستوجبه الحساسية الموضوعية (أي الإدراك المرهف) للمشكلات المتجددة في أي موقف من مواقف الحياة العامة أو الخاصة، وتلك هي الخطوة الأولى نحو الإبداع.

والأمر الذي لا جدال فيه أن أسلوب «المريسة» هذا يقدم الكثير من المغريات للقائمين عليه، وأول هذه المغريات الاستسهال، فممارساته أيسر كثيرا (على المدى القصير بوجه خاص) من أداء أدوار القيادة. ثم إنه بمجرد البدء في ممارسته لا يلبث أن يقدم للممارس إغراء أعمق، وخاصة بالنسبة لأصحاب النفوس الهشة، وأفضل وصف لهؤلاء في سياقنا الراهن أنهم يعانون من ضمور الوجدان؛ ومن ثمَّ يكونون عاجزين عن العطاء، مع أن مطلب العطاء شرط ضمني من شروط كفاءة القيادة، وخاصة في إطار الدور أو الأدوار المطلوبة بالنسبة للتناول السليم للعلاقات الإنسانية كما يعيشها الأفراد العاملون مع القيادة.

ويدور هذا العطاء بجميع أشكاله ودرجاته داخل مفهوم الرعاية، رعاية احتياجات هؤلاء الأفراد التي تؤثر في أدائهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة.. بدءًا من احتياجهم إلى التشجيع بين حين وآخر، وإلى المكافأة بمضامينها المعنوية والمادية، وإلى أنواع بعينها من الاعتراف... إلخ.

ومن أبلغ الحِكَم في هذا الصدد ما قاله الرسول (ﷺ): «**كُلُّكُمْ رَاعٍ وكُلُّكُمْ مَسْئولٌ عن رَعيتِهِ**». وهكذا تفضي «المريسة» إلى الاستسهال، والاستسهال إلى طمأنة أصحاب النفوس الهشة، وذلك بإعفائهم من واجب العطاء،

وبذلـك يبقـى قصور النضـج لديهم مستورا.. ومـع هذا الستر يزداد التشـبث بالمريسة، وهلم جرا.

هكـذا تكتمل جولتنا في هذا الفصل بيـن ما نرجوه من قياداتنا الاجتماعية في حق الإبداع، وما نجدهم فاعلين، والفرق شاسـع بين الطرفين؛ فما نرجوه تمليه الأدوار التي تضمن وتعني في نهاية الأمر كفاءة القيادة في إطلاق العنان لقـوى التفكيـر الإبداعي في نفـوس العاملين فـي أي مجال. أمـا الذي نجده فأربع بصمات تضعها القيادات، فإذا هي أغلال تُغل إمكانات هذه النفوس.

هـذه البصمات هي: «المحورية/ الهامشـية» و«الأميـة القيادية»، والخلط بيـن القيادة والرئاسـة، وقصور النضـج الاجتماعي الذي نشـهده في كثير من القـادة؛ والنتيجـة النهائية أننـا إذا أردنا حسـاب الرصيد الختامـي لقياداتنا في حـق الإبداع (علـى المستـوى المجتمعـي) فالرصيد بالسلـب لا بالإيجاب، ولا جـدال فـي أنها نتيجة قاتمـة، ولكن قتامتهـا ترجع إلى واقعيتهـا. وعندما يتوافـر لدينا من الشـجاعة ما يعيننا على الاعتراف بصحتها، ومن الاسـتبصار مايمكننا من التفكير الجاد في كيفية مواجهتها، عندئذٍ نستطيع القول بأننا بدأنا الخطوة الأولى على الطريق نحو ما نرجوه.

الباب التاسع

التواصل الحضاري

الفصل الأول: ماهية التواصل الحضاري.

الفصل الثاني: التواصل الحضاري :

بين الفهم والخوف والترشيد.

الفصل الأول

ماهية التواصل الحضاري(*)

إحدى المسئوليات الإستراتيجية «بعيدة المدى في خطرها» التي يلزمنا الاهتمام بها، كمصريين بوجه عام، وكمثقفين بوجه خاص، دعم كل ما من شأنه تنشيط عملية التواصل عبر الأسوار والحواجز الحضارية التي تفصل بيننا وبين المجتمعات الأخرى على اتساع العالم. وهدفي من الحديث في هذا الموضوع هو تقديم تصور ينطوي على معالم واضحة ومحددة راجيا لهذا التصور أن يعين القارئ على تكوين وجهة نظر مسئولة في هذا الموضوع.

وجدير بالذكر أن كثيرين من أساتذتنا وأصدقائنا سبق لهم أن كتبوا حول هذه المسألة من زوايا متعددة؛ يأتي في المقدمة في هذا الصدد ما كتبه طه حسين في كتابه «مستقبل الثقافة في مصر»، ويأتي كذلك على سبيل المثال لا الحصر ما كتبه الدكتور عزت قرني أستاذ الفلسفة في كتابه «الفلسفة المصرية: شروط التأسيس» تحت عنوان: «إعادة اكتشاف الثقافة اليونانية في الوعي المصري الحديث»، وما كتبه الأستاذ بهاء طاهر في كتابه «أبناء رفاعة» تحت عنوان: «ضد التغريب والتريك»، وما كتبه الأستاذ سيد ياسين في أكثر من موضع وأكثر من مناسبة... إلخ. ومع ذلك فالموضوع في تقديرنا لا يزال يحتاج إلى مزيد من العناية بما يفوق أضعافا مضاعفة ما لقي ويلقى

حتى الآن.

وفي رأينا أن المطلوب الآن أساسا هو التناول المنظم الذي يساعد على تكوين تصور واضح له أول وله آخر، لأننا بصدد أمر يمس مسيرة حياتنا الاجتماعية في الصميم، سواء على سبيل تقييم الماضي، أو توجيه المستقبل، ولأننا كذلك بصدد أمر يمس جوهر الحياة الاجتماعية وفلسفتها. وفي محاولتنا الراهنة سوف نتجه إلى بيان أن التواصل الحضاري أمر قائم فعلا أردنا ذلك أم لم نُرد، فهو واحد من سنن الحياة الاجتماعية بغض النظر عن الإرادات الفردية، ومعنى ذلك أنه لا جدوى من الدعوة إلى مقاومته، فمهما اشتدت هذه الدعوة واتسع نطاقها فمآلها ومآل آثارها إلى زوال؛ ومن ثمَّ فإن التمسك بها لا يجلب سوى بلبلة العقول وتشتيت الجهود، بينما الأجدى من ذلك أن تنصرف النفوس وتتضافر العزائم في السبيل إلى اتخاذ التدابير اللازمة لترشيد هذا التواصل ما أمكن؛ بحيث يصبح تواصلا انتقائيا إلى أقصى المدى.

معنى التواصل الحضاري

يثير هذا الموضوع مشاعر متباينة وأحيانا متضاربة عند الكثيرين ممن يتصدون لمناقشته، وغالبا ما تكون المناقشة مشحونة بقدر كبير من الانفعال، وهو بهذا الوصف ينتمي إلى فئة من الموضوعات شديدة القابلية للتفجر، من هذا القبيل موضوعات تغير الوضع الاجتماعي للمرأة، وحرية التعبير عن الأفكار والمعتقدات، والتربية الجنسية، وتعاطي المخدرات... إلخ. وليس مجديا بالنسبة لهذه الموضوعات جميعا أن نتحاشى أو نحرِّم الكلام فيها؛ لأن عواقب محاولات التحاشي بالتجاهل أو بالتجهيل أو بالتحريم عواقب وخيمة على المستويين الخاص والعام. ولا يجدي كذلك أن يكون الحديث

فيها بطريق الاستفزاز أو الإثارة حتى وإن كان لهذا الطريق فوائد عاجلة، فآثاره بعيدة المدى بالغة السوء بما سوف تجلبه على المستثير والمستثار معا، لذلك كان من الحكمة عند التصدي لمناقشة هذه الفئة من الموضوعات ومنها الموضوع الذي نحن بصدده الحرص على الابتعاد عن الإثارة ما أمكن، والإعانة على الفهم والتفاهم ما أمكن كذلك.

ولهذا الأسلوب عدد من المقومات يأتي في مقدمتها تحديد معاني الألفاظ وخاصة ما كان منها ذا وظيفة مفتاحية في الموضوع، مثل لفظ التواصل، ولفظ الحضارة في حديثنا هذا. وأن نتجنب صياغة الحديث بأسلوب الاتهام للطرف «الآخر» والدفاع ضده، وإلى جانب هذين الشرطين هناك شرط ثالث أعم منهما وأسبق، وخلاصته ألا نتقدم إلى مناقشة الموضوع مفترضين سوء النية عند الطرف الآخر، وأن نكتفي بالبدء من كونه مختلفا عنا، ثم نتحرك نحو بيان أنه إذا كان متسقا مع نفسه في معارضته رأينا، فإن وجهة النظر التي يدافع عنها يترتب عليها بالضرورة «المنطقية أو العلمية» كذا وكذا من النتائج، ثم نعمل على الكشف عن هذه النتائج من خلال مناقشاتنا، وكيف أنها لا يمكن قبولها باسم كذا وكذا من مقتضيات التفكير السليم، أو التفكير العلمي أو الحرص على تصور معين لمستقبل الوطن. أما إذا افترضنا سوء النية عند الآخر فلا معنى لمواصلة النقاش أصلا. هذه هي الشروط الثلاثة التي نعتبرها الحد الأدنى لضمان سلامة المناقشة وسلاستها.

وسنبدأ هنا بأنفسنا، ففي الحديث الراهن نحن ملتزمون بتعريف التواصل بأنه عملية تجري بين طرفين (أو أكثر)، ويتم من خلالها تبادل عدد من الرسائل، ويعتبر التخاطب اللفظي نوعا من أنواع التواصل، كما تعتبر اللغة «المنطوقة أو المكتوبة» إحدى الخزائن التي نستمد منها نوعا معينا من رسائلنا، وهناك

خزائـن أخـرى نستمد منها أنواعـا أخرى من الرسـائل. ويلاحـظ أن العنصر المهم في هذا التعريف للتواصل هو عنصر الإيجابية في دور كل من الطرفين المشاركين فيه، هو «التبادل وليس التلقي فقط أو الإرسال فحسب».

وإلـى جانب الالتزام بهذا التعريف للتواصل سـوف نلتـزم بتحديد لا يقل عنـه وضوحـا وكثافة لمفهـوم الحضارة. ومـن أفضل التعريفـات المطروحة في هذا الصدد قول «هيرسـكوفتش»: إن الحضارة هـي الجزء من البيئة الذي صنعه الإنسان. فنحن نعيش في بيئة ذات شـقين، أحدهما هو الشـق الطبيعي الـذي لم يصنعه الإنسـان (كالضوء والحرارة والجاذبيـة... إلخ)، والآخر هو الشـق الحضـاري بمقوماته الماديـة (كالبيوت والآلات والطرقـات... إلخ)، ومقوماته المعنوية (كالقيم والقوانين والفلسفات الإنسانية والكونية).

لمحة تنظيرية

ينظر أهل الاختصاص إلى الحضارة (أو الإطار الحضاري) من حيث بنائها باعتبارهـا منظومة، وعلى ذلـك فالجزئيات أو المقومـات متساندة ومتفاعلة فيما بينها؛ ومن ثمَّ يصعب على دارس حضارة ما (وخاصة إذا كان منتميا إلى حضـارة أخرى) أن يفهم بدقة أي جزئية في هذه الحضارة موضوع الدرس ما لـم يفهم علاقات الاعتماد المتبادل بين هذه الجزئية وسـائر مقومات السياق الحضاري الذي يضمها. وبالمنطق نفسه يصعب على كل مَن يحاول أن ينقل جزئية بعينها من إطار حضاري إلى إطار آخر أن يوائم بينها وبين الإطار الذي ينقلهـا إليـه، فهي إما أن يجري عليها تعديل شـديد حتى يتسنى اسـتيعابها في الإطار المنقول إليه، أو يكون مآلها الطرد باعتبارها جسما غريبا.

وينظر أهل الاختصاص كذلك إلى الحضارة كأنما هي سياج نصف مُنفذ، تشبيها لهذا الكيان بما هو معروف في الدراسات البيولوچية تحت اسم الأغشية نصف المُنفذة. ولهذا التصور مضامين متعددة، أهمها أن الكيان الحضاري لا يتأثر بكل ما يرد إليه «من خارجه» من مؤثرات، ولكنه كذلك لا يرفضها جميعا؛ ومن ثمَّ يقال إنه انتقائي يقبل البعض ويرفض البعض (حسب قوانين أو قواعد محددة)، كما أن التقبل نفسه يتفاوت في يسره وسرعته بتفاوت أنواع هذه المؤثرات، وبتفاوت الأزمنة التاريخية التي ترد فيها هذه المؤثرات أو تلك.

هذه اللمحة التنظيرية بما تقدمه من تصور للحضارة على أنها منظومة، وأنها نصف منفتحة أو نصف مُنفذة تعتبر لمحة شديدة الأهمية؛ لأن بإمكانها أن توفر علينا كثيرا مما نتورط فيه من مناقشات عقيمة تتولد عنها مشاق أشد عقما.

لمحة تاريخية

للتواصل بين الحضارات أشكال مختلفة، كما أنه يتم بدرجات شديدة التفاوت من حيث العمق والاتساع. ومن استقراء أحداث التاريخ يمكننا الوقوف على كثير من حقائق الغوامل الحاكمة لهذا التواصل. كما أن التاريخ يمدنا بأمثلة محددة من شأنها أن تفصِّل القول فيما تنطوي عليه اللمحة التنظيرية السابقة من أفكار؛ ومن ثمَّ فإننا نسوق للقارئ هنا وقائع من تواريخ عدد من الشعوب التي تجسِّد سيرة كل منها إطارا حضاريا له سماته المميزة.

نستمد المثال الأول من الحضارة المصرية القديمة؛ إذ يُجمع المؤرخون على أن المصريين لم يعرفوا الحصان ولا العربة الحربية التي يجرها حصانان إلا في أواخر حكم الهكسوس ومن خلالهم، وكان ذلك حوالي القرن السابع

عشر وأوائل السادس عشر قبل الميلاد. ومنذ عرفوا الحصان ساد استعماله لديهم ولكن بطريقتهم الخاصة، فالنبلاء لا يركبونه ولكنهم يركبون العربة الحربية التي يجرها. أما مَن هم دون النبلاء فيمكنهم أن يركبوه. وبقي الحصان في الحياة المصرية بعد ذلك، لكن أهل مصر لم يدخلوه ضمن حيواناتهم المقدسة (كالبقرة، والتمساح، والثعلب والعجل، والقط... إلخ)، المهم أن الحصان لم يدخل ضمن المقدسات، لا بالخير ولا بالشر، ربما لأنه لم ينشأ معهم؛ أي مع نشوئهم وارتقائهم معا كمجتمع يتكامل فيه الإنسان والحيوان. هذا مثال لشكل من أشكال الانفتاح تستقبل به حضارة ما مؤثرا يأتيها من خارجها، وهو في الوقت نفسه مثال على الحدود التي تفرضها هذه الحضارة على عملية الاستيعاب التي تتناول بها هذا المؤثر. ومن المحقق أن الهكسوس جلبوا معهم مؤثرات أخرى استوعب المصريون بعضها ولم يستوعبوا البعض الآخر فتم طردها مع جالبيها.

ونستمد المثال الثاني من تاريخ الحضارة العربية الإسلامية. وفي هذا الصدد يأتي في المقدمة ذكر حركة الترجمة. وبوجه خاص ترجمة التراث اليوناني القديم إلى العربية[1]. والترجمة هنا فعل انفتاح إرادي مخطَّط له ومدبَّر. وبحسبي أن أنقل هنا السطور القليلة التالية عن كتاب «الموجز في تاريخ الطب والصيدلة عند العرب» الذي نشرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تحت إشراف المغفور له الدكتور محمد كامل حسين. جاء في صفحة 312 ما يلي: «وقد مرت الترجمة في العصر العباسي بثلاثة أدوار: الأول من خلافة أبي جعفر المنصور إلى وفاة هارون الرشيد.. ويبتدئ الدور الثاني من ولاية المأمون واشتهر فيه من التراجمة قسطا بن لوقا البعلبكي،

(1) نذكر في هذا السياق إنشاء «المركز القومي للترجمة» في رحاب وزارة الثقافة، في الوقت الحاضر.

وحنين بن إسحق، وابنه إسحق بن حنين.. وقد بذل المأمون جهده في استخدام التراجمة، وكان ينفق في ذلك بسخاء.. وظلت تلك النهضة مستمرة بعد المأمون إلى عدد من خلفائه. أما تراجمة الدور الثالث الذي يبتدئ من 300 هـ وينتهي في حوالي منتصف القرن الرابع الهجري، فكانوا أكثر اشتغالا بنقل المنطق والطبيعة، منهم: ابن يونس، وسنان بن ثابت بن قرة».

وجدير بالذكر هنا أن عملية الترجمة في هذا السياق لم تكن مجرد نقل للتراث اليوناني القديم واليوناني السكندري من لغته الأصلية إلى اللغة العربية، ولكنها كانت خطًا مدبرا على مستوى الدولة؛ أي كانت بمثابة طريق تشقه الحضارة العربية الإسلامية، من خلال رموزها وقادتها وبدرجة ما من الوعي، لتتلقى من خلاله المضمون المعرفي «العلم والفكر» لهذا التراث وتستوعبه. فإذا أمعنا النظر في خطوة الاستيعاب هذه فسنجد أن هذه الحضارة كان لها أسلوبها الخاص لإنجاز هذا الاستيعاب. ولكي تتضح هذه الحقيقة للقارئ الذي يهمه الأمر فربما كان أفضل الطرق إلى هذه الغاية هو المقارنة بين الاستيعاب كما جرى في الحضارة العربية الإسلامية ونظيره الذي جرى «كذلك على التراث اليوناني نفسه» في الحضارة الأوربية المسيحية من تباشير عصر النهضة.

ومن هذا المنظور نختار مثالنا الثالث وهو مثال تتوافر فيه ميزتان، فهو يكشف من ناحية عن اللجوء إلى الترجمة مرة أخرى كحركة مرشَّدة تقوم بها حضارة تالية فتنفتح بها على حضارة سابقة، ويكشف من ناحية أخرى عن صورة ونتيجة للاستيعاب الذي أمكن للحضارة العربية الإسلامية أن تحققه بالنسبة لما نقلته مترجما عن الحضارة الهلينية وامتداداتها الهلينستية.

هـذا المثال الثالث نستمده من تاريخ الحضـارة الأوربية الحديثة. وفي هذا الشأن نجد أن عملية جديدة للترجمة (وفي هذه المرة من العربية إلى اللاتينية) تنشـط لتحقيق التواصل بيـن الحضارة العربية الإسـلامية بمنجزاتها المستمرة والحضـارة الأوربيـة بتوجهاتها حديثة النشـأة (منـذ حوالي القرن الثاني عشـر الميـلادي). وفي هـذا السياق تم نقل كثير من الكتابـات العربية التي هي أصلا ترجمـة عـن الكتابات العلميـة والفلسفيـة اليونانية، كما تم نقـل كتابات مؤلفة بالعربيـة أصلا، وحول هـذا الموضوع يقول المحقق الفاضل الدكتور رشـدي راشد في مقدمة تحقيقه لكتاب «صناعة الجبر لديوفنطسي» الذي كان قد ترجمه إلـى العربية أصلا قسطا بن لوقا البعلبكي، يقول: «هذه الترجمات نفسها كانت في بعض الأحيان هي السبيل الوحيد لمعرفة الأوروبيين بهذه النصوص نفسها، فلقد فقد الأصل اليوناني لبعضها ولم تبق إلا الترجمات العربية».

وينقـل كتاب «الموجز في تاريخ الطب والصيدلة عند العرب» عن جورج سارتون مؤلف «تاريخ العلم» قوله في هذا الصدد: «وإنه لعمل عظيم أن ينقل إلينـا العـرب كنوز الحكمة اليونانيـة ويحافظوا عليها، ولولا ذلك لتأخر سـير المدنيـة قرونـا عديـدة». كذلك ينقل كتـاب «الموجز...» عـن لكليرك مؤرخ الطـب العربي قوله: «إنـه كان يوجد بطليطلة (في القرن الثاني عشـر) تسعون كتابـا مترجما من العربية إلى اللاتينية في الطب، منها أربعة لأبقراط، وخمسة وعشـرون لجالينـوس...». ويقول في موضـع آخر (من كتـاب «الموجز...» أيضـا): «وقـد بلغ من شـيوع التعليم بعـد توافر الكتـب العربيـة المنقولة إلى اللاتينيـة في الطب والعلوم أن أنشـئت ثمانون جامعة بين القرن الثالث عشـر والقرن السادس عشـر... وكانت مؤلفات أرسطوطاليس التي قدمها ابن رشد من طليطلة أساسا للمعرفة».

على أن حركة الترجمة إلى اللاتينية عن اللسان العربي في بواكير نشوء أوروبا الحديثة لم تقتصر على ترجمة ما سبق له أن تُرجم عن اليونانية، بل امتد ليشمل ترجمة كثير من المؤلفات العربية اعترافا بأن أصحابها كانوا قد بلغوا من النضج قدرا سمح لهم بالإضافة والابتكار. وهذا بالضبط ما أردنا الإشارة إليه منذ قليل بقولنا: إن العرب لم يقفوا عند حدود النقل الذي أتاحته لهم الترجمة ولكنهم استوعبوا الكثير مما نقلوا وتمثلوه؛ بحيث وصلوا إلى النضج الذي سمح لهم بالتأليف المبتكر في عدد من المجالات، وفي هذا الصدد نذكر أن رسالة الرازي عن الجدري والحصبة نشرت مصحوبة بترجمتها اللاتينية عام 1766، ويقول عنها نيو برجر المؤرخ الطبي: إن هذه الرسالة تعد حلية في جيد الطب العربي، وإن لها أهمية عظمى في تاريخ الأمراض الوبائية لأنها أول بحث كتب عن مرض الجدري؛ كذلك من المعروف أن كتاب الطبيب الجراح أبو القاسم الزهراوي (في القرن الحادي عشر الميلادي) بعنوان: «التصريف لمن عجز عن التأليف».تُرجم إلى اللاتينية عدة مرات.

أما كتاب «القانون في الطب» للشيخ الرئيس أبي علي بن سينا فبلغ من المكانة ما بلغته كتابات جالينوس وأبوقراط. وأقر البابا كلمنت الخامس (سنة 1309م) أن يُمتحن الطلبة إجباريا في كتابي ابن سينا والرازي للحصول على الإجازة في الطب. وكان كتاب القانون يدرَّس في جامعة مونبيليه حتى أواسط القرن السابع عشر، وكذلك كان كتاب المأثورات وأجزاء من أعمال ابن رشد ويوحنا سرابيون وكتاب تاريخ الأطباء للقفطي. وإلى هنا ينتهي مثالنا الثالث.

وأخيرًا..

في هذا الموضع نختم هذا القسط من الحديث عن التواصل الحضاري ويمكن تلخيصه في النقاط الآتية:

أولا: ينطلق الحديث من مقدمة مؤداها أن العمل على تيسير التواصل الحضاري بيننا وبين الحضارات المحيطة بنا مسئولية إستراتيجية يقع عبئها علينا كمصريين بوجه عام، وكمثقفين بوجه خاص، وأن عملية التواصل الحضاري على هذا النحو جارية فعلا بغض النظر عن إراداتنا الفردية ولا سبيل إلى تعطيلها؛ ولذلك كان من الحكمة أن نتصدى لها بالانتقاء والترشيد.

ثانيا: ألزمنا أنفسنا بتحديد دقيق للمصطلحين الرئيسيين اللذين نعتمد عليهما في إدارة دفة الحديث، وهما التواصل، والحضارة، ومن خلال التحديدين اللذين سقناهما يتضح أن هناك جذرا مشتركا بينهما، هو عنصر «الإيجابية» أو الفاعلية: فعملية التواصل ليست مجرد استقبال أو تلق، والحضارة منظومة لها تفاعلاتها الداخلية التي تملي شروطها على ما تسمح له بالتسرب إلى داخلها.

ثالثا: انتقلنا بعد ذلك إلى تقديم ثلاثة أمثلة من تاريخ الاتصال بين الحضارات المختلفة، وقد راعينا في انتقاء هذه الأمثلة أن تنقل للقارئ أكثر من رسالة، ففيها نموذج للتأثر غير المقصود ولكن عنصر التأثير يجري عليه قدر من التعديل يوائم بينه وبين أمور مادية وقيمية تقتضيها خصائص المنظومة الحضارية التي تتقبله؛ وفيها نموذج للتأثير الموجه والمقصود وما يتبع ذلك من استيعاب يصل بالمنظومة المستوعبة إلى مستوى الإنتاج الإبداعي الذي لا تلبث منظومة أو منظومات أخرى أن تسعى إلى الانفتاح أمامه لتنهل من معينه. ومنها نموذج للتأثر بالأمور المادية وآخر للتأثر بالأمور المعنوية، وفيها أكثر من ذلك لمن أراد مزيدا من الإفادة.

الفصل الثاني

التواصل الحضاري(*)

بين الفهم والخوف والترشيد

التواصل إذن عبر الأسوار الحضارية حقيقة تاريخية، في الماضي والحاضر وسوف يظل كذلك في المستقبل. ومع أن أحداثه تتخذ من الإرادات الفردية وسائط لوقوعها، فليس معنى ذلك أن تيار وقوع هذه الأحداث رهن في وجوده أو عدمه بنزوات هذه الإرادات، هنا يلزمنا أن نتمثل نقطتين اثنتين بقدر معقول من الوضوح، أولاهما التفرقة بين الإرادات الفردية والإرادة الجماعية، فهذه الأخيرة ليست حاصل جمع الإرادات الفردية في الجماعة ولكنها مركب يستمد عناصره من الإرادات الفردية ثم يبزغ ككيان له خصائصه وقوانينه المختلفة التي لا نستطيع أن نستنتجها من خصائص مكوناته. هذا عن النقطة الأولى.

والنقطة الثانية هي أن ننظر إلى الإرادات الفردية على أنها (في قدر كبير منها لا في كلها) النهايات الطرفية للاحتياجات بجميع مستوياتها. والذي نراه بعد إبراز هاتين النقطتين هو أن التمثل العقلي الواضح لهما معًا شرط لابد منه لكي نفهم معنى القول بأن التواصل الحضاري حقيقة واقعة بغض النظر عن

توجهات إراداتنا الفردية. ويصبح السؤال الذي يستوجب أن يثار طلبا لإجابة تنير أمامنا الطريق هو: كيف نفهم هذا التواصل حتى نحسن التعامل معه؟

ثم يلي ذلك سؤال: ولماذا الخوف من التواصل أحيانا؟

وظيفة التواصل الحضاري.. وآلياته

أحد الأساليب المهمة للتفكير العلمي في أمور السّلوك، سواء في ذلك سلوك الأفراد أو الجماعات والمجتمعات هو البحث في وظيفة هذا السلوك أو ذاك؛ أي مجموع الخدمات التي يؤديها هذا السلوك للفرد أو للجماعة. ومعنى ذلك أن هذا السؤال مطروح بالنسبة لموضوع التواصل، فما هي الوظيفة أو الوظائف التي يؤديها التواصل بين الحضارات لهذه الكيانات وساكنيها؟، الجواب هو أن هناك وظائف متعددة، لكن هذه الوظائف رغم تنوعها وتعددها ليست سوى تفريعات تولدت ونمت في ثنايا تطور المجتمعات والحضارات الإنسانية في مجموعها.

أما الجذر الأساسي الكامن وراءها فهو السعي بها إلى حفظ البقاء، فقد اكتشفت الجماعات البشرية منذ فجر الحياة الإنسانية على الأرض أنها (أي هذه الجماعات) موزعة بين توجهين رئيسيين: أحدهما إلى الانغلاق على نفسها حفاظا على كيانها المادي والمعنوي، والثاني هو الانفتاح فيما بينها لسد بعض احتياجاتها التي لا تجد عندها ما يشبعها، بينما هذا المطلوب موجود عند جماعة أو جماعات أخرى تقع في نطاق إدراكها وتدبيرها.. وعلى تربة هذا التوزع نشأت البراعم الأولية لوظيفة التواصل بين هذه الكيانات الاجتماعية الحضرية.

ينبغي لنا أن نتذكر دائما هذه الحقيقة الأساسية كلما لاحت في الأفق أية بادرة للوقوف في وجه التواصل عبر الأسوار الحضارية، أو الدعوة إلى هذا الوقوف، فمثل هذه البادرة عبث لا فائدة منه ولا معنى له، لأن التواصل الحضاري في جوهره وظيفة ضمن مجموعة الوظائف التي نسعى بها إلى حفظ البقاء. وفي هذاالسياق نفهم كيف أن ممثلي الكيانات الاجتماعية الحضارية ذات التوجهات العدوانية نحونا هم الذين يروق لهم أن يغلقوا في وجوهنا بعض مسارات التواصل الحضاري أحيانا.

والمثال الصارخ على ذلك في الفترة التاريخية الراهنة هو منعنا من استيراد التكنولوچيا المتقدمة. هذا نفهمه، ونفهم على غراره أمثلة أخرى مشابهة؛ لأن هذه الأمثلة جميعا تعني معنى واحدا هو أن نبقى في موقف الضعف الذي يتولد عن وجود احتياجات لدينا لا سبيل إلى سدها إلا بالحصول على بعض هذه المنتجات التي تتوافر عند الكيانات المعادية أو الشبيهة بالمعادية.

والسؤال الذي يلي ذلك مباشرة هو السؤال الخاص بالآليات، فما هي الآليات الرئيسية التي ابتكرتها المجتمعات الإنسانية واستعانت بها على امتداد مسيرتها التاريخية لتحقيق هذا التواصل؟، والإجابة أن الإنسانية اخترعت (حتى الآن) أربع آليات أو طرق رئيسية لتحقيق هذا التواصل، هي: التجارة، والحرب، والحمل، والتعرض أو التعريض. فأما التجارة والحرب فأمرهما معلوم، وأما الحمل فيقصد به الإشارة إلى تحرك الأفراد بين الكيانات الحضارية يحملون معهم بعض منتجات حضاراتهم (المادية والمعنوية) إلى حيث يقصدون، ثم يعودون من المناطق الحضارية التي زاروها وقد جلبوا

معهم منتجات طريفة يقدمونها إلى مجتمعاتهم لأغراض قد تكون تجارية وقد لا تكون.

ومن أطرف الأمثلة التاريخية في هذا الصدد رحلة هيرودوت إلى مصر في منتصف القرن الخامس قبل الميلاد، ورحلة ماركو بولو من البندقية إلى الصين سنة 1275، ثم عودته إلى البندقية سنة 1295، ورحلات الرحالة الغربيين إلى مناطق الشرق الأوسط في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر. وتعتبر حركات السياحة من أهم الامتدادات الحديثة لهذه الآلية، آلية الحمل. وأما التعرض والتعريض فالمقصود بهما الإشارة إلى فئة واسعة من النشاطات تضم نشاط أجهزة الإعلام في الدولة الحديثة، كما تضم المعارض والمهرجانات والمؤتمرات العالمية، وزيارات الفرق الفنية والعلماء والمبعوثين العلميين، وما تتناوله اتفاقيات التبادل الثقافي بوجه عام، وتضم كذلك حركات الترجمة بجميع أشكالها ومستوياتها. هذه هي الآليات أو الوسائل أو الطرق الأربع الرئيسية التي اختطتها المجتمعات المختلفة لكي تتيح للتواصل الحضاري أن يشق طريقه.

حرصا على سلامة الفهم

يتعرض خطاب الكاتب إلى القارئ أحيانا إلى سوء الفهم أو ما يشبه ذلك. ولكي نقلل من ورود هذا الاحتمال رأينا أن نضع خطوطا تحت النقاط الثلاث التالية:

النقطة الأولى: ما يلاحظ من أن ثلاثا فقط من بين الآليات الأربع سالفة الذكر هي التي ينطبق عليها تماما تعريف التواصل كما ذكرناه من قبل، وهو

تعريف ينطوي على توافر عنصر التبادل بين الأطراف المعنية، وهذا ينطبق على التجارة والحمل والتعرض أو التعريض. أما الحرب فيبدو أنها تعني أساسا الأخذ أو النهب من جانب واحد. ورغم ذلك فقد أدرجناها تحت التواصل؛ لأن الأمر ينتهي فيها في كثير من الأحيان (ولكن على المدى الطويل) إلى تبادل الأخذ والعطاء بين الغالب والمغلوب، كما حدث بين روما وأثينا في العصر القديم، وما حدث بين العرب الفاتحين والمصريين المغلوبين في العصر الوسيط، وما حدث بين أوروبا الغربية وعدد من المجتمعات البدائية في جزر المحيط الهادي في العصر الحديث.

والنقطة الثانية التي يلزمنا التنبيه إليها هي أن الحديث عن التواصل الحضاري بنغمة الرضا لايعني قبول جميع أنواع الآليات التي يتم بها، ولكننا نرصد الواقع هنا كما هو قائم، تماما كما نرصد ما حولنا من نباتات بما فيها الأعشاب المفيدة والنباتات السامة، ولنا أن نختار بعد ذلك من بينها ما يلائم توجهاتنا واحتياجاتنا.

والنقطة الثالثة مؤداها أن كل ما نعنيه بما قلناه حتى الآن هو أن التواصل الحضاري ضرورة حياة، ولكن شأنه شأن جميع ضرورات الحياة ليس خيرا كله ولا يمكن أن يكون شرا كله؛ ولذلك لابد من ترشيده بحيث يمكننا أن نقترب به من حده الأمثل، تماما كتناول الطعام والشراب، واستنشاق الأكسيچين في الهواء، وتناول الأدوية عند المرض؛ ومن ثمَّ فالمشكلة التي تواجهنا في هذا الصدد يجب تحديدها على أنها تتعلق بالترشيد لا بوظيفة التواصل نفسها، وما يقوم بيننا من حوار يجب أن يدور حول الأسلوب الذي نختاره لكي نحقق الترشيد، هل نحققه بأسلوب الوصاية على المواطنين، أم نحققه بأسلوب إنضاج الفكر العام، وتنمية الحس النقدي، ودعم القدرة على

الرؤية المتوازنة فترى جوانب الخير وجوانب الشر فيما يعرض لها؛ ومن ثَمَّ تصل إلى اتخاذ القرار المتوازن؛ ليكون لها من هذا المران طريق إلى الإرادة المتوازنة متينة البنيان؟

مخاوف تبدو مشروعة

يتعرض موضوع التواصل عبر أسوار الحضارات لعدد من المخاوف التي تراود أعدادا كبيرة من مواطنينا، وكثير منها تبدو مخاوف مشروعة، بغض النظر عن أن أصحابها لا يعنون بتوضيح أفكارهم حولها بما فيه الكفاية، مع أن هذا التوضيح قد يكون الخطوة الأولى نحو التفكير المجدي فيما ينبغي عمله إزاءها. وتدور معظم هذه المخاوف حول ما يمكن أن يترتب على محاولات التواصل مع كيانات حضارية مهيمنة أو تدعي لنفسها حق الهيمنة.

والمنطق البسيط الذي يكمن وراء هذه المخاوف يمكن صياغته على ألسنة أصحابه بطريقة تكشف عن أن له محاور ثلاثة: أما المحور الأول فخلاصته أنه قد يكون لدى المهيمن ما نحتاج إليه نظرا للتقدم العلمي والفني المتحقق عنده، وللطول النسبي لتاريخه «الحديث» في إحراز هذا التقدم. أما نحن فليس لدينا من عناصر هذا التقدم ما يجعلنا نقترب منه كما ولا كيفا؛ ومن ثَمَّ فالانفتاح عليه سينتهي به إلى أن يصدِّر إلينا أشياء كثيرة، وفي المقابل لن نجد لدينا ما نصدره إليه. والخوف كل الخوف من أن ما يصدره إلينا يكون غالبا مشبعا بعناصر من قيمه التي تقوم كدعائم لحياته المعنوية. والذي نخشاه فعلا هو تسرب هذه القيم إلينا، وما قد تحدثه من تخريب في بنائنا القيمي مع ما يستتبع ذلك من تدهور شامل في حياتنا.

هذا وجه للخوف، ثم هناك محور آخر مؤداه أن انفتاحنا على الحضارات الأخرى (ذات التوجه الغربي بوجه خاص) يمكن أن يصير منفذا إلى إغراء شبابنا وإغوائهم؛ إذ ينبهرون بما يُعرض عليهم من أساليب ووسائل يسود توظيفها عند أبناء تلك الحضارات؛ وهو ما قد يؤدي بنا إلى فقدان شبابنا وشاباتنا بولاءاتهم وربما بكامل حياتهم. وفي هذا مافيه من استنزاف وإفقار لنا.

ثم هناك محور ثالث يمضي على النحو الآتي: من بين ما نلاحظه على الدول المهيمنة حرصها على أن تكوِّن لنفسها ركيزة من الأشخاص في الدول النامية تربطهم بها بصورة أو بأخرى. وهي تكوِّنهم أو تجنِّدهم عادة من بين أفراد الشرائح العليا في القطاعات المؤثرة في المجتمع، وهؤلاء يصبحون شيئا فشيئا كتيبة من الميسِّرين لقضاء مصالحها داخل الدول النامية التي ينتمون إليها. وقد يصل موضوع تيسير قضاء المصالح هذا إلى حافة الخطر على السياسات الخارجية والداخلية لهذه الدول النامية، ومن المؤكد أنه يصيبها في إمكان تكوين إرادة سياسية مستقلة، فإذا لم تُصَب الدولة في قدرتها على تخليق الإرادة أصلا وأمكن لها تخليقها، فغالبا ما تكون هذه الإرادة عجفاء شديدة الضعف والهزال.

هذه الفئات الثلاث من المخاوف تمثل فيما نرى أهم مايراود نفوس الكثيرين من مواطنينا ممن يستقبلون الحديث عن ضرورة التواصل الحضاري بالكثير من التوجس. وغني عن البيان هنا أنني أتكلم عن المواطنين المخلصين فعلا في مخاوفهم لا أولئك الذين يثيرون هذه المخاوف كجزء من لعبة سياسية مرسومة.

وفـي رأينـا أن المخاوف التي أتينـا على ذكرها مخاوف مشـروعة بمعنى أن مبرراتها واردة فعلا، وما أيسر أن نحصي الأمثلة التي تشـهد على صحتها فـي واقعنا المعاش، الوطني والعالمي معًا. غير أننا ونحن نسلِّم بمشـروعيتها نـرى أنها مشـحونة بقدر كبير من الانفعالية التي تـؤدي إلى المغالاة في تقدير وزنهـا. وأنـا أتكلم هنا عن الوضـع في مصر، ومع علمي بأننـا مصنَّفون على اعتبار أننا بلد نامٍ، فأنا أعلم في الوقت نفسه أننا لسنا زائير ولا إفريقيا الوسطى ولا تشاد... إلخ.

الترشيد العقلاني لانفعالاتنا

عالـم الانفعالات فـي حياتنا النفسية عالم كبير، أكبـر مما يتصور معظمنا، كما أنه شـديد الوطأة علينا، أشـد ممـا يتخيل معظمنا. ولكـن إحدى جبهات المسيرة التاريخية للإنسـان هي جبهة ترويض هذه الانفعالات. ويعتبر تاريخ الفنون، وتاريخ الأديان، وتاريخ الفكر التربوي جزءًا من هذه المسيرة في هذه الجبهة. وفي جميع الأحـوال تتجلى معظم إنجازات هذه التواريخ في حقيقة واحـدة شـديدة التركيب هي تحويـل خضـم الانفعالات الهوجـاء إلى مكامن تضـخ فينا طاقة دفـع متكاملـة وراء كل إنجازاتنـا. ومعنى ذلـك أن انفعالاتنا بـدون رباط العقـل هوجاء، كما أن عقولنا بدون دفقـة الانفعال جرداء عاجزة عن العطاء.

هـذه مقدمة لابد منها فيما يتعلق بوضع النقاط على الحروف عندما نأخذ على بعض وجهات النظر اسـتسلامها للانفعال في مثـل هذا الموضوع الذي نحن بصدده، مع أنه موضوع بالغ التعقيد يتطلب قدرا من هدوء النفس نستعين به على حسن التفكير وجلاء البصيرة.

نحتاج ونحن نناقش هذا الموضوع إلى أن نضع نصب أعيننا بضع الحقائق التالية:

أولا: أن تسرُّب القيم من كيان حضاري إلى كيان آخر لا يتم بالصورة الآلية ولا بالسهولة التي توحي بها مخاوف بعضنا، حتى وإن يكن هذا التسرب صادرا عن أحد الكيانات الحضارية المهيمنة، بل يتم حسب قواعد أو قوانين علمية محدَّدة تدور أساسا حول محاور: الانتقائية، والزمن أو المدة، والصلاحية الوظيفية للقيم المناظرة الموجودة لدينا في مقابل القيم الجديدة التي تتحفز لإزاحتها، والتساند الوظيفي بين القيم المرشحة للإزاحة وقيم أخرى في بنيتنا الحضارية. ولعل القارئ يذكر هنا حديثنا عما أسميناه بـ«السياج نصف المُنفذ»[1] الذي هو جزء لايتجزأ من أي كيان حضاري، وقد آن الأوان لكي نضيف إلى الحديث السابق أن هذه القواعد أو القوانين الأربعة هي أهم مظاهر توظيف هذا السياج نصف المُنفذ، والأمثلة التاريخية على صحة هذا القول لا حصر لها بالنسبة لنا نحن في مصر، سواء رجعنا في ذلك إلى التاريخ القديم أم إلى تاريخنا الحديث.

ثانيا: أن الإغراء أو الإغواء الذي نخشى منه على شبابنا نتيجة للتواصل الحضاري، والذي ينتهي بنا وبهم إلى التباعد المعنوي أحيانًا والمادي أحيانا أخرى، مسألة تحتاج إلى نظرة شاملة، تجمع بين الدقة والحس النقدي والأمانة. ولنركز الانتباه على مَن يتباعدون عنا ماديا؛ لأن الحديث عنهم قد يستوعب بشكل أو بآخر مجموع فئات المتباعدين عامة. هناك نسبة من

(1) راجع ص 276، 277 من الفصل الأول من هذا الباب.

هـؤلاء يرحلون إلـى الغرب ويصيبـون كثيرا مـن الفلاح العلمـي أو المهني. ونسبـة أخـرى يغادرونـا إلى الدول النفطيـة، وهناك يصيبهم قـدر من المال. وبيـن هـؤلاء وهؤلاء نسبة لا يصيبهـم غير الخيبة والاغتـراب. ومع أن بعض الأسـى واقـع وواجـب بالنسبة لهذا الرحيل كلـه؛ لأن الراحلين هـم في نهاية الأمـر أبناؤنا وبناتنا، زينة حياتنا الدنيـا، وبلدهم أولى بهم، مع ذلك فلا يجوز لهذا الأسى أن يحجب عن ناظرينا كل حقائق الإحباط والحرمان التي أحاطت بهؤلاء ودفعت ولا تزال تدفع بمعظمهم دفعا إلى الرحيل. ومن سخف القول أن أنطلق هنا فأحصي حقائق الإحباط والحرمان هذه؛ لأنها أصبحت منتشـرة فـي حياتنا كالمـاء والهواء. ولكن مـا يهمني أن أقرره في هـذا الصدد أن هذه الحقائـق تتسانـد فيما بينهـا جميعا؛ لتكون فـي نهاية الأمر محصِّلـة تزداد مع الأيام قدرة على طرد أعداد متزايدة من أبنائنا. أمام هذه الحقائق يلزمنا أن نعيد النظر في أحكامنا على النازحين والنازحات من مواطنينا، هل نظل ساخطين علـى فرص الإغـراء والإغواء التي لاحت لهم، أم إذا لـم يكن من السخط بُدٌّ فالأولـى به مجموع العوامل التي كونت المحصِّلـة الطاردة؟. إن قوة الإغراء والإغـواء فـي هذا السياق لا ترجـع مسئوليتها إلى حضـارة التصدير وحدها، ولكنها مسئولية مشـتركة بين حضارة التصدير وإطار حياتنا الراهنة. ومَن أراد أن يخـدم مصـر في هذا الصدد فعليه أن يبدأ بقول الحق في النسبة والتناسـب بيـن طرفي هـذه المسئولية المشـتركة، وربما انتهى الأمر به بعـد ذلك إلى أن يرى في التواصل الحضاري رحمة بالعباد، حتى ولو كانت رحمة مؤقتة.

ثالثا: أما مسألة تكوين مجموعات من المدافعين عن مصالح الطرف المهيمن، ففي رأينا أنها أيسر الاعتراضات الثلاثة على عملية التواصل، ذلك أن الحق فيها بيّن والباطل بيّن. فالقانون الجنائي كفيل بالحالات التي تتجاوز حافة الخطر أو تقترب منها. ثم إنها كانت دائما موجودة بدرجاتها المتفاوتة بغض النظر عن مستوى كثافة التواصل الحضاري ارتفع أم انخفض. وهي مرتبطة أشد الارتباط بما تحدثنا عنه في الفقرة السابقة حول عوامل تنشيط الإغراء والإغواء أو تثبيطه. واللوم معظم اللوم يقع إذن على هذه العوامل الخبيثة لا على التواصل في ذاته.

رابعا: وأخيرا، فإن ما لا يجوز أن ننساه أو نتجاهله أثناء مناقشة هذا الموضوع أن التواصل قائم فعلا أردنا أم لم نُرد، هذه حقيقة ذكرناها أكثر من مرة، ولا نمل من تكرارها. وقد أصبح مع التقدم العلمي والتكنولوچي المتحقق الآن أقدر على تخطّي مزيد من العقبات التي لم نكن نتصور أن يأتي حين من الدهر تصبح معه قابلة للتخطي؛ ومن ثَمَّ فما كان ممكنا لبعض الحكام أن يفعلوه في الماضي من مقاومة لعملية التواصل أصبح الآن ضربا من المحال أو كاد. وتشير جميع الدلائل إلى أن الأمور ستمضي في هذا الاتجاه قُدُما، على امتداد المستقبل المنظور. لهذا كله نعود فنكرر ما قلناه من قبل: إنه لا جدوى من الدعوة إلى مقاومة التواصل؛ لأنها لا تجلب سوى بلبلة العقول وتشتيت الجهود.

والخلاصة: أننا ناقشنا في هذا الفصل وظائف التواصل الحضاري باعتبارها جميعا مختزلة في وظيفة أساسية هي حفظ البقاء للكيانات الحضارية، وفي

هـذا السبيل ابتكرت الإنسانية أربع آليات رئيسية تنجز بها مجريات التواصل، هـي: التجارة والحرب والحمل والتعرض أو التعريض. وانتقلنا من ذلك إلى مناقشـة المخاوف الرئيسية التي تبدو مشـروعة لدى أصحابها ضد التواصل، وأوضحنـا فـي هـذه المناقشـة كيف أن النظـرة الفاحصـة الموضوعيـة تعفي التواصل نفسه من لوم لا يستحقه، ناهيك عن أنه لوم لا جدوى منه!

***

الغلاف حسين جميل

هل نحن سعداء بأحوال التعليم الأساسي لدينا؟!.. وهل نحن راضون عن أحوال التعليم والبحث في جامعاتنا؟!

وماذا عن مراكز البحوث، ثم ماذا عن مستوى الخدمة الطبية؟! وماذا عن مشكلات الإسكان؟ وماذا عن المرور؟ وماذا عن تلوث البيئة؟... إلخ، وهل يعقل أن تظل هذه المشكلات وأمثالها تواجه بالحلول قصيرة المدى!

إن أسوأ مشهد من مشاهد إصابتنا بالضعف الشديد في قدرتنا على [illegible] الأعمال طويلة المدى بعيدة الآجال، أن نجد بيننا مَن يحاول أن يبني [illegible] سبقه، وكذلك يندر أن نرى مَن يحاول أن يورّث مَن سيأتي بعده في [illegible] العلم!

هذا الكتاب يتناول واقع الحياة في مصر من مختلف [illegible] رأسها التعليم.. وما آل إليه من تدنٍّ، وسبيل الإنقاذ أملاً في مستقبل [illegible]

Bibliotheca Alexandrina
1212144



